الأمم المتحدة

A/66/354/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لعشر بعثات سياسية خاصة مصنفة في إطار المجموعة المواضيعية لمكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان، المنبثقة من مقررات مجلس الأمن.

وتقدّر احتياجات البعثات السياسية الخاصة المصنفة ضمن هذه المجموعة لعام ٢٠١٢ بمبلغ صافيه ١٠٠ ٨٩١ ١٢٦ دولار.

1511111 091111 11-55219 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي ٣

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة ٤

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المكتب) ٤

باء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ١٩

جيم – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ٣٧

دال – مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ٥٧

هاء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ٨٠

واو – الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ٩٨

زاي – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ١١٠

حاء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ١١٩

طاء – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ١٣٨

ياء – مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ١٤٨

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢			تحليل الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق: وفورات (عجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	١٣ ٩١٦,٢	١٣ ٨٦٧,٨	٤٨,٤	٨ ٨٥٧,٥	٣٤,٤	٧ ٧١٥,٣	١ ١٤٢,٢	
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٥ ٩٨٨,٧	٣٥ ٧٩٥,٦	١٩٣,١	٢٠ ٨٨١,٧	٦,٩	١٩ ٧٩٣,٦	١ ٠٨٨,١	
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو	٣٣ ٠٧٦,٩	٣٣ ٠٣١,٥	٤٥,٤	١٨ ٩٨٢,١	٢٥٩,٧	١٨ ٤٤٠,١	٥٤٢,٠	
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٣٢ ٧٨٣,٥	٣٢ ٧٨٣,٥	-	١٧ ٤٠٤,٥	٢٤٥,٠	١٦ ٣٤٥,٠	١ ٠٥٩,٥	
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	٣٣ ٤٥٦,٥	٣٧ ١٣٢,٩	(٣ ٦٧٦,٤)	١٧ ٧١١,٦	٤٢,٢	١٦ ٦٢٩,٧	١ ٠٨١,٩	
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة	١٦ ٨٣٤,٩	١٦ ٣٣٣,٩	٥٠١,٠	٨ ٨٥٤,٦	٧٢,٢	٨ ٧١٤,٢	١٤٠,٤	
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٦ ٢٩٣,٠	٥ ٩٣٧,٧	٣٥٥,٣	٣ ١١٢,٨	٣٩,٧	٣ ١٣٣,٠	(٢٠,٢)	
مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	٢٢ ١٤٥,٨	٢٢ ٢٥١,٣	(١٠٥,٥)	١٧ ٤٥٥,٨	٥٠٦,٠	٢٢ ١٤٥,٨	(٤ ٦٩٠,٠)	
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	١٧ ٤٣٢,١	١٧ ٢٥٢,٤	١٧٩,٧	٩ ٢٠٦,٥	٣٩٢,٧	٩ ٠٩٤,٢	١١٢,٣	
مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا	٣ ٥٠٥,٢	٣ ٦٠٦,٧	(١٠١,٥)	٤ ٤٢٤,٠	-	٣ ٥٠٥,٢	٩١٨,٨	
بعثة الأمم المتحدة في نيبال[أ]	٢٥ ٨٠٤,١	٢٣ ٦٢٨,٣	٢ ١٧٥,٨	-	-	٥ ١٣٠,٥	(٥ ١٣٠,٥)	
مكتب الأمم المتحدةالمتكامل في بوروندي[ب]	٣٦ ٥٥٩,٢	٣٦ ٤٧٧,٠	٨٢,٢	-	-	-	-	
مجموع الاحتياجات	**٢٧٧ ٧٩٦,١**	**٢٧٨ ٠٩٨,٦**	**(٣٠٢,٥)**	**١٢٦ ٨٩١,١**	**١ ٥٩٨,٨**	**١٣٠ ٦٤٦,٦**	**(٣ ٧٥٥,٥)**	

(أ) مدد مجلس الأمن بقراره ١٩٣٩ (٢٠١٠) ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. واستمرت أنشطة تصفية البعثة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١١.

(ب) حلت محله، عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) بعثة أصغر حجما، هي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المكتب)

(٥٠٠ ٨٥٧ ٨ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ – على إثر تبادل رسالتين بين الأمين العام (S/2001/1128) ومجلس الأمن (S/2001/1129)، أنشئ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار، لفترة أولية قدرها ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد مددت ولايته لثلاث سنوات إضافية بعد تبادل رسالتين (S/2004/797 و S/2004/858) بين الأمين العام ورئيس المجلس وإثر استعراض منتصف المدة الذي عُرض في مرفق رسالة الأمين العام (S/2004/797). وقُدِّم استعراض ثانٍ لمنتصف المدة إلى المجلس في مرفق رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس (S/2007/294).

٢ – وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754) أحاط رئيس مجلس الأمن الأمين العام علما بأن المجلس وافق على تمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661) أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن المجلس وافق على تمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مع إعادة النظر في مهام المكتب وأنشطته على النحو الذي اقترحه الأمين العام في رسالته الموجهة إلى رئيس المجلس المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/660)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن أنشطة المكتب كل ستة أشهر.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣ – يواصل المكتب تشجيع تآزر الجهود فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى بعثات أخرى من بينها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو سعيا إلى تنفيذ جدول أعمال مشترك لتوطيد السلام في المنطقة دون الإقليمية.

٤ - ويشمل التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة تقاسم الأصول لتحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الموارد ولتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن. ويقدم المكتب خدمات دعم الطيران للكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة على أساس استرداد التكاليف، ويساعد وفود الأمم المتحدة وكبار المسؤولين فيها الذين يمرون عبر داكار. وهناك ترتيبات سارية لتقاسم الأصول والموظفين بفضل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وستستمر هذه الترتيبات في عام ٢٠١٢. وسيواصل المكتب زيادة دعمه للجنة.

٥ - وفي عام ٢٠١١، أسفرت الاجتماعات التي عُقدت مع المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة ومع رؤساء بعثاتها ووكالاتها عن صياغة مبادرات مشتركة بشأن طائفة من المسائل الشاملة لعدة قطاعات، منها تعميم مراعاة المسائل الجنسانية، والاتجار بالمخدرات، والانتخابات، والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن. وقد استُهلت جهود أيضا للتعاون مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر فيما يتعلق بالمبادرات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن والتنمية في شريط الساحل؛ ومع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام بغية تحديد نهج طويل الأجل لبناء السلام في غرب أفريقيا. وبُذلت جهود محددة في عام ٢٠١١ لتعزيز التنسيق مع شركاء آخرين من قبيل الاتحاد الأوروبي.

٦ - ويترأس المكتب لجنة السياسات الرفيعة المستوى المنبثقة عن مبادرة سواحل غرب أفريقيا. ومبادرة سواحل غرب أفريقيا هي عبارة عن برنامج مشترك بين المكتب وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يهدف إلى بناء القدرات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي في مجالات إنفاذ القانون، والطب الشرعي، وإدارة الحدود، وغسل الأموال، والعدالة الجنائية، دعما لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة المشكلة المتنامية المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وفي عام ٢٠١٢، سيقدم المكتب التوجيه من خلال بعثات التقدير والتقييم الفنيين لدى تنفيذ آليات واستراتيجية مبادرة سواحل غرب أفريقيا، ومن خلال الخدمات الاستشارية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية البرنامجية لمبادرة سواحل غرب أفريقيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١١

٧ - تمثلت الإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في إحراز تقدم صوب ما يلي: (أ) تعزيز القدرات دون الإقليمية للوساطة والمساعي الحميدة ومنع نشوب النزاع؛

(ب) زيادة القدرات دون الإقليمية على معالجة التهديدات المحدقة بالسلام والأمن العابرة للحدود الوطنية والشاملة لقطاعات متعددة؛ (ج) تحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٨ - وفي عام ٢٠١١، زاد المكتب تركيزه على الجهود المبذولة في مجال المساعي الحميدة لتعزيز الحوار السياسي والتوافق في غينيا والنيجر، وعلى الدبلوماسية الوقائية في سياق الانتخابات العامة لعام ٢٠١١ في بنن، وعلى التحليل والرصد لأغراض الإنذار المبكر على الصعيد القطري في بنن والسنغال وغامبيا وغينيا وموريتانيا والنيجر لتنفيذ الولاية المنقحة للمكتب على نحو فعال وللتصدي للظروف السائدة في غرب أفريقيا حيث أضحت الانتخابات على نحو متزايد مصدرا للتوتر. وطُلب من المكتب أخذ زمام المبادرة في دعم إنشاء شعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال اجتماع أجري مع مديرية الشؤون السياسية التابعة للجماعة الاقتصادية في حزيران/يونيه ٢٠١١ بغرض تعزيز قدرتها على منع نشوب النزاعات والوساطة. وقدم المكتب الدعم للجماعة الاقتصادية من خلال تنظيم حلقة عمل مشتركة بينهما تعنى ببناء القدرات في عام ٢٠١١.

٩ - وركز المكتب بشكل خاص على دراسة تأثير العمليات الانتخابية على الاستقرار ومنع الأزمات وتحقيق الديمقراطية وبناء السلام. ونظم المكتب المؤتمر الإقليمي المعني بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا الذي عقد في برايا بالرأس الأخضر، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١ بهدف دراسة تأثير العمليات الانتخابية على الديمقراطية والاستقرار وما يترتب عليها من آثار فيما يخص منع الأزمات وبناء السلام، وذلك بالشراكة مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من إدارة الشؤون السياسية وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لها، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والاتحاد الأوروبي، والمعهد الدولي للسلام. واعتمد المؤتمر إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا، الذي يشدد فيه المشاركون على ضرورة تعزيز إدارة الأزمات والتخفيف من آثارها في غرب أفريقيا من خلال إقامة الشراكة فيما بين الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات؛ وتعزيز الرقابة العامة والتوعية والرصد فيما يتعلق بحقوق الإنسان والعنف المتصل بالانتخابات؛ وتعزيز التعاون بين المكتب والجماعة الاقتصادية لوضع برنامج لبناء القدرات من أجل تحقيق الأمن الانتخابي على الصعيد الإقليمي.

١٠ - وقام المكتب بتيسير الجهود المبذولة للتعاون مع الجماعة الاقتصادية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا بغرض تحسين تصديها للتهديدات المستمرة

والناشئة للسلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية من خلال تنظيم مبادرات مشتركة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومبادرات بشأن الانتخابات والاستقرار. وقدم المكتب أيضا الدعم الفني لعمليات السلام والحوار في غينيا والنيجر، كما قدم التوجيه في مجال السياسات والتحليل لأغراض الدعوة للجهات الفاعلة الوطنية والدولية بغية تعزيز استجابة منسقة للنزاعات العنيفة في غرب أفريقيا. وواصل المكتب دعمه للجماعة الاقتصادية في مجال وضع نظام متكامل للإنذار المبكر على الصعيد دون الإقليمي، وفي تعزيز التعاون بين القوات المسلحة التابعة للجماعة الاقتصادية، وتقييم مدى استعداد اللواء الرئيسي في القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية.

١١ - وظل المكتب يضطلع بدور هام في تعزيز القدرات دون الإقليمية لمواجهة التهديدات المحدقة بالسلام والأمن العابرة للحدود والشاملة لقطاعات متعددة، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن والجريمة المنظمة والإرهاب. وقدم المكتب الدعم الفني، من خلال التعبئة السياسية لجهات فاعلة دولية ولمنظومة الأمم المتحدة، لما قامت به الجماعة الاقتصادية من تدشين إطار وخطة عمل سياسيين دون إقليميين بشأن حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه في غرب أفريقيا؛ وتنفيذ استراتيجية وآلية دون إقليميتين لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا من قبل الجماعة الاقتصادية؛ وصياغة مبادرة دون إقليمية للأمن والسلام والتنمية في شريط الساحل.

١٢ - وقام المكتب بتيسير الجهود المبذولة للتعاون مع الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو وكيانات الأمم المتحدة بغرض تعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية في الانتخابات، ووضع حد للإفلات من العقاب، وسيادة القانون، والسلام والأمن؛ وبغرض تنفيذ خطة العمل الإقليمية، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وحملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة.

١٣ - وقام المكتب، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، بتنظيم منتدى إقليمي حول المرأة والسلام والأمن في داكار، السنغال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأسفر المنتدى عن اعتماد خطة عمل إقليمية من جانب وزراء المسائل الجنسانية وشؤون المرأة في غرب أفريقيا من أجل تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في غرب أفريقيا. وتمثل أحد الإجراءات الرئيسية المحددة في خطة العمل الإقليمية في ضمان توافر وسيطات رفيعات المستوى في المجتمع المدني قادرات على التدخل بشكل فعال في حل النزاعات في أنحاء المنطقة الإقليمية. وتلبية لهذه الحاجة، بادر المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى القيام بأنشطة تعاونية لتعزيز قدرات النساء في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية في مجال تقنيات الوساطة والتفاوض وتنفيذ اتفاقات

السلام. وقد ضمت الدورة الأولى التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠١١ إحدى وثلاثين من النساء الرفيعات المستوى من ١٥ بلدا من بلدان الجماعة الاقتصادية، ومن المقرر عقد الدورة المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

١٤ - وقام المكتب بالتوعية بمساهمة الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا من خلال إنتاج مواد إعلامية وإقامة علاقات مع وسائط الإعلام. وأطلع المكتب الرأي العام والدول الأعضاء ومقر الأمم المتحدة على أنشطته بانتظام.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٢

١٥ - نقح المكتب إطاره الاستراتيجي لعام ٢٠١٢ ليعكس أولوياته الاستراتيجية في تنفيذ ولايته المنقحة. وسيكون الغرض من أنشطة المكتب في عام ٢٠١٢ تحقيق ما يلي:

(أ) زيادة جهود المساعي الحميدة والوساطة وتعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وبناء السلام وإحلال الاستقرار في غرب أفريقيا، وذلك دعما للجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والحكومات، بما في ذلك إطلاق مبادرات مشتركة مع الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو وشركاء إقليميين آخرين؛

(ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية لمواجهة التهديدات المحدقة بالسلام والأمن البشري والاستقرار العابرة للحدود والشاملة لقطاعات متعددة، لا سيما الأزمات وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات، والتحديات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن والجرائم العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والإرهاب. وسيطلق المكتب مبادرات لمنع انعدام الاستقرار المتصل بالانتخابات والتخفيف من حدته وإدارته؛ والشروع في الدعم المشترك المقدم من الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا بما يلي: '١' تشجيع الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات؛ '٢' تعزيز التعاون بين المكتب والجماعة الاقتصادية ومفوضية حقوق الإنسان والحكومات لوضع برنامج لبناء القدرات في الشؤون الانتخابية لتعزيز الرقابة العامة والتوعية والرصد في مجال حقوق الإنسان والعنف المتصل بالانتخابات بالتعاون مع هيئات إدارة الانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني الإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛ '٣' تعزيز التعاون بين المكتب والجماعة الاقتصادية في إعداد برنامج إقليمي لأمن الانتخابات بغرض تعزيز بناء قدرات قوات الأمن والخدمات في إطار برنامج أوسع لإصلاح النظام الأمني؛ '٤' تعزيز المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية لمنع ومكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما مبادرة سواحل غرب أفريقيا

دعما لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية وللتعاون الثلاثي الدولي في مجال الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي؛ '٥' دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى توطيد السلام والتنمية والأمن في شريط الساحل؛ '٦' دعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية التي تهدف إلى معالجة التهديدات المحدقة بالأمن البشري والاستقرار العابرة للحدود، ولا سيما حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛

(ج) تحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا. وسيشجع المكتب التآزر فيما بين كيانات الأمم المتحدة فيما تقوم به من أعمال، كما سييسر صياغة استراتيجيات ومبادرات دون إقليمية متكاملة لمعالجة الأسباب الرئيسية لانعدام الاستقرار في غرب أفريقيا في ميادين الانتخابات وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والعدالة وسيادة القانون.

١٦ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: الحفاظ على السلام والأمن في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة جهود المساعي الحميدة والوساطة وتعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام وإحلال الاستقرار في غرب أفريقيا	(أ) '١' مواصلة الاستجابة لطلبات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الدول الأعضاء فيها التي تلتمس بذل المساعي الحميدة للأمم المتحدة مقاييس الأداء معدل الأداء في عام ٢٠١٠: ١٠٠ في المائة المعدل المقدَّر لعام ٢٠١١: ١٠٠ في المائة المعدل المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٠٠ في المائة '٢' إنشاء إدارة الوساطة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقاييس الأداء الأداء في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الأداء المقدَّر لعام ٢٠١١: لا شيء الأداء المستهدف لعام ٢٠١٢: ١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ الحفاظ على النسبة المئوية للقوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنتدبة والمدربة والمجهزة
	مقاييس الأداء
	الأداء في عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	الأداء المقدَّر لعام ٢٠١١: تنظيم مؤتمر برايا المعني بالانتخابات والاستقرار واعتماد الإعلان في أيار/مايو ٢٠١١
	النسبة في عام ٢٠١٠: ٧٠ في المائة
	النسبة المقدرة لعام ٢٠١١: ١٠٠ في المائة
	النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٢: ١٠٠ في المائة

النواتج

- عقد حلقة عمل مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن بناء القدرات، وحلقة عمل مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب دعم بناء السلام لوضع استراتيجية إقليمية لبناء السلام؛
- عقد حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة المتعلقة بالتحديات التي تواجهها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في مجال بناء السلام في غرب أفريقيا وأولوياتهما في هذا المجال، موجهة إلى موظفي دعم الوساطة في الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي؛
- إسداء المشورة إلى الجماعة الاقتصادية من خلال ٥ زيارات عمل بشأن تنفيذ إطار الجماعة لمنع نشوب النزاعات، مع التركيز على الأمن والإنذار المبكر والانتخابات؛
- عقد حلقتي عمل مشتركتين بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، موجهتين إلى صحافيي غرب أفريقيا بشأن دور وسائط الإعلام في مجالات السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات؛
- تقديم الدعم إلى الجماعة لتنظيم ٤ حلقات عمل ومحاضرة خلال تقييم قوتها الاحتياطية وإجراء أنشطة بناء القدرات والتدريب؛

- عقد ٤ اجتماعات للتخطيط الاستراتيجي مع الجماعة واتحاد نهر مانو وهيئات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين بشأن التدخل المشترك في مجالي السلام والأمن في غرب أفريقيا؛
- عقد اجتماع عمل مع اتحاد نهر مانو لتنفيذ الإطار المشترك بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو المتعلق بالتعاون في مجالي السلام والأمن في غرب أفريقيا؛
- عقد مؤتمرين دون إقليميين وحلقتي عمل دون إقليميتين لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وهي أنشطة موجهة إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية في غرب أفريقيا أثناء دورات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب التي تعقد مرتين في السنة؛
- عقد مؤتمرين دون إقليميين وإعداد ورقتي مسائل بشأن التهديدات المعاصرة للسلام والأمن في غرب أفريقيا، بما يشمل المسائل المتعلقة بالقوات المسلحة والديمقراطية؛
- عقد ٣ حلقات دراسية وجلسات مساندة للفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا توطئة لقيام الجهات الفاعلة الوطنية في غرب أفريقيا بوضع وتنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)؛
- تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لتشجيع مبادرات منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا، بما في ذلك إعداد نشرات وملصقات ولافتات وتحديث محتويات الموقع الشبكي؛
- توزيع نشرات صحفية فصلية على وسائط الإعلام الدولية بشأن مبادرات منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية على التصدي للتهديدات القائمة عبر الحدود والتهديدات الشاملة لقطاعات عدة والمحدقة بالسلام والأمن والاستقرار، ولا سيما الأزمات وأشكال العنف المرتبطة بالانتخابات، والتحديات ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع والإرهاب	(ب) '١' قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ إطار سياسي دون إقليمي وخطة عمل بشأن إدارة شؤون قطاع الأمن وإصلاحه في غرب أفريقيا مقاييس الأداء الأداء لعام ٢٠١٠: التفاوض بشأن الإطار وخطة العمل على مستوى الخبراء المستقلين الأداء المقدَّر لعام ٢٠١١: اعتماد الإطار وخطة العمل على مستوى رؤساء الدول وبدء عملية التنفيذ الأداء المستهدف لعام ٢٠١٢: التنفيذ الكامل للأنشطة المشمولة بخطة العمل لعام ٢٠١٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ قيام الجماعة الاقتصادية بتنفيذ استراتيجية دون إقليمية وآليات لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا
	مقاييس الأداء
	الأداء في عام ٢٠١٠: إنشاء أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة على المستوى الإقليمي
	الأداء المقدَّر لعام ٢٠١١: إنشاء ٤ وحدات معنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا وتشغيلها تشغيلاً تاماً
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٢: إنشاء ٥ وحدات معنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية وتشغيلها تشغيلاً تاماً
	’٣‘ قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتماد مبادرة دون إقليمية بشأن السلام والأمن والتنمية في الشريط الساحلي
	مقاييس الأداء
	الأداء في عام ٢٠١٠: إطلاق مبادرة الشريط الساحلي
	الأداء المقدَّر لعام ٢٠١١: عقد مؤتمر دون إقليمي بشأن السلام والأمن والتنمية في الشريط الساحلي
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٢: وضع خطة تنفيذ للمبادرة دون الإقليمية بشأن السلام والأمن والتنمية في الشريط الساحلي
	’٤‘ قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو بتنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا
	مقاييس الأداء
	الأداء في عام ٢٠١٠: لا ينطبق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأداء المقدَّر لعام ٢٠١١: تنظيم مؤتمر برايا المعني بالانتخابات والاستقرار واعتماد الإعلان في أيار/مايو ٢٠١١
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٢: إطلاق عملية تنفيذ الإعلان، ولا سيما فيما يتعلق بسير عمل اللجان الانتخابية ودور وسائط الإعلام وقطاع الأمن ومسائل حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في سياق العمليات الانتخابية

النواتج

- عقد ٤ اجتماعات للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا واجتماعين لقادة قوات بعثات السلام في غرب أفريقيا بشأن التهديدات الشاملة لقطاعات متعددة والمحدقة بالسلام والأمن البشري والاستقرار؛
- إرسال بعثتين استشاريتين تقنيتين إلى منطقة الجماعة الاقتصادية وتنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين لبناء القدرات في مجال حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه؛
- القيام، من خلال اجتماع دون إقليمي للخبراء وبعثتين تقنيتين، بإسداء المشورة إلى أمانة اتحاد نهر مانو لوضع سياسة متعلقة بإصلاح قطاع الأمن؛
- القيام، من خلال اجتماعين دون إقليميين للخبراء الوطنيين و ٤ بعثات تقنية،بإسداء المشورة إلى فرادى الدول بشأن إصلاح قطاع الأمن الوطني؛
- عقد اجتماعين دون إقليميين بين الخبراء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة المتعلقة بالتصدي لمشكلة تفاقم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا؛
- عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة السياسات بشأن مبادرة ساحل غرب أفريقيا و ٤ اجتماعات للجنة الاستشارية للبرنامج بشأن مبادرة ساحل غرب أفريقيا؛
- تقديم توجيهات من خلال ٥ تقييمات تقنية وبعثات للتقييم (سيراليون وغينيا وغينيا – بيساو وكوت ديفوار وليبريا)، بشأن تنفيذ آليات واستراتيجية مبادرة ساحل غرب أفريقيا؛

- عقد ٤ اجتماعات للمديرين الإقليميين وممثلي وكالات منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بشأن التهديدات القائمة عبر الحدود والتهديدات الشاملة لقطاعات عدة والمحدقة بالسلام والأمن في غرب أفريقيا؛
- عقد اجتماعين للخبراء بشأن تنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا؛
- القيام، عن طريق ٣ بعثات لتقييم الاحتياجات الانتخابية، موفدة من شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية، بإسداء المشورة بشأن حالة العمليات الانتخابية المعلَّقة والمقبلة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي؛
- إصدار نشرة على الصفحة الشبكية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وورقة مسائل بشأن تحديات السلام والأمن التي تنطوي عليها عملية حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه في غرب أفريقيا؛
- تقديم معلومات محدَّثة إلى وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية والدولية بشأن التقدم المحرز في مجال تعزيز القدرات، عن طريق إحاطات إعلامية فصلية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تحسين وسائل الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا	(ج) '١' ازدياد عدد بلدان غرب أفريقيا التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)؛ مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٣ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٦ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٧ '٢' زيادة عدد بلدان غرب أفريقيا التي تنفذ برامج للتوعية بحقوق الإنسان في فترة ما قبل الانتخابات مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٣ الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ٥ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٧

النواتج

- نشر نسخة إلكترونية على صفحة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على الإنترنت وأخرى مطبوعة من ورقتي مسائل بشأن التحديات الرئيسية المرتبطة بحقوق الإنسان في سياق إقرار السلام والأمن في غرب أفريقيا ودليل للمؤسسات العاملة في ميدان حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، بوصفها أدوات لأنشطة الدعوة والتواصل بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي تعمل على تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا؛
- تقديم المساعدة إلى الجهات الفاعلة الوطنية لتنظيم موظفي الانتخابات الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني في السنغال وسيراليون وغينيا وليبريا ومالي ٥ حلقات دراسية خلال العمليات الانتخابية بشأن التوعية بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية؛
- استضافة مؤتمر دون إقليمي مشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة في غرب أفريقيا.

العوامل الخارجية

١٧ - يتوقع أن يتحقق الهدف شريطة ما يلي: (أ) ألا تنشأ نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لفرادى البلدان أو المنطقة دون الإقليمية؛ (ب) أن يثبت رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي إرادة سياسية لطرح رؤية لكيفية تشغيل آليات السلام والأمن وآلية الجماعة الاقتصادية للإنذار المبكر وتوفير الوسائل اللازمة لذلك.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق ٢٠١١-٢٠١٢	
فئة الإنفاق	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق: وفورات (عجز)	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات الكلية لعام ٢٠١١	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٤٣٦,٩	٣٩٧,٣	٣٩,٦	٢٩٥,٩	-	٢٥٣,٥	٤٢,٤
تكاليف الأفراد المدنيين	٦ ٠٣٢,٤	٦ ٣٤٢,٧	(٣١٠,٣)	٤ ٧٩٣,١	-	٣ ٣٤٠,٨	١ ٤٥٢,٣
التكاليف التشغيلية	٧ ٤٤٦,٩	٧ ١٢٧,٨	٣١٩,١	٣ ٧٦٨,٥	٣٤,٤	٤ ١٢١,٠	(٣٥٢,٥)
المجموع	**١٣ ٩١٦,٢**	**١٣ ٨٦٧,٨**	**٤٨,٤**	**٨ ٨٥٧,٥**	**٣٤,٤**	**٧ ٧١٥,٣**	**١ ١٤٢,٢**

١٨ - تشمل الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٢، التي تقدر قيمتها بمبلغ صافيه ٥٠٠ ٨٥٧ ٨ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٦٢٤ ٩ دولار)، التكاليف المرتبطة بما يلي: مستشاران عسكريان ومستشار لشؤون الشرطة (٩٠٠ ٢٩٥ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين لتكملة الملاك الوظيفي بـ ٤٢ وظيفة يرد بيانها في الجدول أدناه، وتشمل وظيفتين جديدتين من رتبة ف-٤ (موظف شؤون سياسية/ذي صلة بالانتخابات وموظف شؤون سياسية/دعم الوساطة) (١٠٠ ٧٩٣ ٤ دولار)؛ والاستشاريون والخبراء (٣٠٠ ٢٣٨ دولار)؛ والسفر في مهام رسمية (٠٠٠ ٥٣٦ دولار)؛ والاحتياجات التشغيلية الأخرى كالمرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٢٢٦ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٣٨ دولار)، والنقل الجوي (٤٠٠ ١٨١ ٢ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٢٦٥ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ١٧١ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ١١١ دولار).

١٩ - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام ٢٠١٢، أساساً، إلى زيادة الاحتياجات في إطار عنصر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، الناشئة عن زيادة في بدل الإقامة اليومي من ٢٥٣ دولاراً إلى ٢٩٥ دولاراً لمدة الأيام الستين الأولى، ومن ١٩٠ دولاراً إلى ٢٢٢ دولاراً بعد البقاء لمدة ستين يوماً؛ وإلى الوظيفتين الجديدتين المقترح إنشاؤهما ليشغل إحداهما موظف شؤون سياسية/ذي صلة بالانتخابات والأخرى موظف شؤون سياسية/دعم الوساطة؛ وتطبيق عامل أدنى لمعدل الشواغر نسبته ٥ في المائة مقابل نسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠١١

للموظفين الدوليين في ضوء معدلات الشواغر الفعلية المحققة في عام ٢٠١١؛ والزيادة في تكاليف المرتبات القياسية للموظفين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين؛ يقابلها جزئياً خفض الاحتياجات التشغيلية الذي يُعزى أساساً إلى خفض الاحتياجات لسفر الخبراء الاستشاريين والتدريب؛ والتسوية المعتمدة لاقتناء المركبات والدراجات النارية في عام ٢٠١١؛ وتدني الأسعار التعاقدية لاستئجار الطائرة الثابتة الجناحين وتشغيلها.

٢٠ - ويُعزى الرصيد الحر المتوقع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، أساساً، إلى انخفاض احتياجات السفر لأغراض التدريب نظراً لعدم توفر بعض الدورات التدريبية التي كان مقررا تنظيمها في عام ٢٠١١ وانخفاض الأسعار التعاقدية لاستئجار وتشغيل الطائرة الثابتة الجناحين عما هو مدرج في الميزانية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢١ - في عام ٢٠١١، جرى تمويل وظيفة موظف الشؤون السياسية/دعم الوساطة (من رتبة ف-٤) ومصروفات التشغيل ذات الصلة بما فيها السفر، من الموارد الخارجة عن الميزانية، بهدف دعم جهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وفريقه، وبناء قدرات المنظمات الإقليمية في مجال الوساطة. ويضطلع موظفان فنيان مبتدئان، معارين من حكومتي هولندا وسويسرا، بالمهام المرتبطة بأنشطة الإنذار المبكر والرصد والإبلاغ. وقد عُهد إليهما بمحفظة هامة، كما أنهما مسؤولان، في جملة أمور، عن البلدان التالية: الرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا - بيساو وليبريا وموريتانيا ونيجيريا. وقد ورد تبرع قدره ٠٠٠ ٩٢ دولار من حكومة كندا لتمويل مشروع إقليمي لبناء السلام يهدف إلى إدماج الجهات من غير الدول في استراتيجية إقليمية لمنع نشوب النزاعات. وتشمل الأنشطة مرتّبي الخبيرين الاستشاريين، وبعثات ميدانية لاستعراض الحالات، وتنظيم حلقة عمل إقليمية في داكار، ونشر تقرير عن الموضوع.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٢، يُتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية لموظف فني مبتدئ معار من حكومة هولندا لتقديم الدعم في مجال الإنذار المبكر.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الموظفون الفنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	١	–	–	٢	٣	٦	٣	–	**١٥**	٦	–	**٢١**	٣	١٦	–	**٤٠**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	١	–	–	٢	٣	٨	٣	–	**١٧**	٦	–	**٢٣**	٣	١٦	–	**٤٢**
التغيير	–	–	–	–	–	**٢**	–	–	**٢**	–	–	**٢**	–	–	–	**٢**

الوظائف الجديدة

٢٣ - نشأت حاجة إلى موظف للشؤون السياسية/ذي صلة بالانتخابات (من رتبة ف-٤) في عام ٢٠١٢ لإقامة الشراكات مع الجهات المعنيَّة في المنطقة دون الإقليمية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بشأن المسائل ذات الصلة بالانتخابات، سعياً إلى تنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا. وسيكون الموظف مسؤولاً عن تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو من أجل التخفيف من حدة العنف والتوتر المتصلين بالانتخابات؛ ووضع خطة عمل إقليمية لتنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار؛ وتعبئة الشراكات الدولية والإقليمية لتنظيم انتخابات سلمية؛ وتعزيز استدامة جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات المتصلة بالانتخابات؛ وإسداء المشورة إلى الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بشأن المسائل الانتخابية الرئيسية، بما فيها القانون الدستوري والمنازعات الانتخابية والتشريعات الانتخابية.

٢٤ - ونشأت حاجة إلى موظف للشؤون السياسية/دعم الوساطة (من رتبة ف-٤) في عام ٢٠١٢ لدعم جهود الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وفريقه في بناء قدرات المنظمات الإقليمية في مجال الوساطة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك لتعزيز بناء قدرات الوساطة على صعيد المنطقة، بما يشمل تقديم الدعم إلى جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية وتحديد الاستراتيجيات لجهود الوساطة وأولوياتها.

باء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

(٧٠٠ ٨٨١ ٢٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٥ – لجمهورية أفريقيا الوسطى تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة المتكررة. ومنذ أن نال البلد استقلاله في عام ١٩٦٠، جرت إزاحة أربعة من أصل خمسة رؤساء عن السلطة بوسائل غير دستورية. وعلى مدى العقد الماضي، بذلت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جهوداً مباشرة ومتواصلة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد، عن طريق نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، هي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩.

٢٦ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وطبقاً لما تقرر في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن والمؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/5)، حلَّ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى محل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبموجب البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/PRST/2010/26)، مُددت ولاية هذا المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢٧ – وفي أعقاب نجاح تنظيم الانتخابات التشريعية والانتخابية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١١، نشرت الحكومة المشكَّلة حديثاً برنامجها السياسي الذي يعرض بالتفصيل الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك الجيل الثاني من ورقات استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، مع التركيز على ما يلي: (أ) تعزيز السلام، والأمن، والحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون؛ (ب) الإنعاش الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ (ج) تنمية رأس المال البشري وتحسين الخدمات الاجتماعية، بما يشمل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والتزمت الحكومة أيضاً بإتمام برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول نهاية عام ٢٠١١.

التوقعات

٢٨ – تستند الافتراضات الاستراتيجية والنظرة المستقبلية لميزانية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٢ إلى الرؤية المشتركة التي يرد وصف بها في إطار عمل الأمم المتحدة المعزَّز لبناء السلام والمساعدة الإنمائية للفترة

٢٠١٢-٢٠١٦. وقد أتاح إدماج حضور الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فرصة لمواءمة أهداف مكتب الأمم المتحدة المتكامل المتعلقة ببناء السلام مع أهداف برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالتالي، استرشد في وضع إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية بما تمليه الأمور من ضرورة استجابة مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الجيل الثاني من عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر والإسهام في تلك العملية.

٢٩ - ووُضع إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية بالتركيز على المجالات الثلاثة التالية التي جرت مواءمتها مع الأولويات الوطنية ذات الصلة في مجالي بناء السلام والتنمية، على النحو المحدد في الجيل الثاني من ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وهي: (أ) بناء السلام، وتعزيز المؤسسات الأمنية، والحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون؛ (ب) الاستثمار في رأس المال البشري ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ج) تعزيز التنمية المستدامة والمنصفة، بما يشمل التكامل الإقليمي.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣٠ - في ٢٠١١، عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ارتباط وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي ظل الإطار الاستراتيجي المتكامل لعام ٢٠١١، عمل المكتب والفريق القطري كشريكين لصياغة رؤية مشتركة والتوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم المسؤوليات والأولويات. ونُفذت أنشطة مشتركة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، وحماية الطفل، والمسائل الجنسانية والإعلام. وترأس المكتب أيضا فريق إدارة الأمن وفريق تنسيق السياسات. وأقام علاقة عمل وثيقة مع ممثل مكتب دعم بناء السلام في الميدان، وشارك في رئاسة اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام، ودعم عمل لجنة بناء السلام وزياراتها.

٣١ - وفيما يخص المسائل الإقليمية، حافظت البعثة على علاقات العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان/بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا الذي أنشئ مؤخرا، مركزة أساسا على المسائل الشاملة لقطاعات متعددة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان/بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بشأن وجود جيش الرب للمقاومة.

٣٢ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والمنظمات دون الإقليمية بما فيها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وخاصة (بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى)، التي تحتفظ في هذا البلد بقوة دون إقليمية لحفظ السلام، هي بعثة توطيد السلام في جمهورية وسط أفريقيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١١

٣٣ - يرتكز برنامج العمل المعتمد لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١١، المبين في ولايته الأصلية الواردة في الوثيقة S/PRST/2009/5 المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ والتي مددت في الوثيقة S/PRST/2010/26 المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على الإنجازات المتوقعة الأربعة التالية:

(أ) تنفيذ التوصيات غير المنفذة المرتبطة بالحوار السياسي الشامل لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك دعم الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة والعمليات الانتخابية؛

(ب) نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في المقاطعات؛

(د) تعزيز القدرة في مجال حقوق الإنسان، لحماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

٣٤ - وتندرج في إطار الإنجاز المتوقع الأول المذكور أربعة مؤشرات إنجاز تم تنفيذ أحدها جزئيا من خلال توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١، بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وهي الجماعة المسلحة الوحيدة التي لم تصبح بعد طرفا في عملية السلام. ووقع اتفاق آخر لوقف إطلاق النار، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١، بين الحكومة التشادية وجماعة مسلحة تشادية تعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى، هي الجبهة الشعبية للإصلاح التي يتزعمها الجنرال بابا لادي، رغم أن هذا التوقيع لا يرتبط مباشرة بالانجاز المتوقع وإن كانت له علاقة بالهدف العام المتمثل في تعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن أهم الإنجازات التي تحققت في ٢٠١١ تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١١،

التي أعقبها تشكيل حكومة والقيام في إطار الجيل الثاني من عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، بإعداد ورقة تلك الاستراتيجية. ولا تزال مؤشرات الانجاز الأخرى قيد التنفيذ.

٣٥ - وتندرج في إطار الإنجاز المتوقع الثاني المذكور سبعة مؤشرات إنجاز جميعها قيد التنفيذ، باستثناء اعتماد القانون (الجنائي؟) وقانون الإجراءات الجنائية اللذين هما قيد النشر. ويرجع التأخر في تنفيذ المؤشرات المتعلقة بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ومنهم الأطفال، في جانب كبير منه، إلى عدم اعتماد استراتيجية وطنية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، إلا في عام ٢٠١١. وحالة الالتباس التي أحاطت بالعملية الانتخابية. وقد عاق أيضا غياب استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن تحقيق تقدم بارز في هذا المجال، رغم إنجاز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للعديد من الأنشطة والمبادرات، بما فيها تنظيم دورات تدريبية.

٣٦ - وتندرج في إطار الإنجاز المتوقع الثالث الوارد في (ج) ثلاثة مؤشرات إنجاز رئيسية، جميعها قيد التنفيذ. ويتوقع تحقيق بعض الانجازات في هذا المجال خلال عام ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمت إعادة برمجة هذه المؤشرات لاستكمال تنفيذها في عام ٢٠١٢، على أمل أن يتم بحلول نهاية عام ٢٠١١ استكمال التوظيف في جميع وظائف الشؤون المدنية المدرجة في الميزانية.

٣٧ - وتندرج في إطار الإنجاز المتوقع الرابع الوارد في (د) خمسة مؤشرات إنجاز، جميعها قيد التنفيذ. ولكن، تم اتخاذ الخطوة الأولى نحو إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، حيث جرى استعراض مشروع القانون الخاص بها من خلال مشاورات وطنية مع الشركاء المعنيين وتم تقديمه إلى الحكومة لاعتماده. ولاتزال المناقشات بين الحكومة والجمعية الوطنية لاستكمال اعتماد القانون جارية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٢

٣٨ - بعد إنهاء العملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي العملية الثانية التي تنظم في مرحلة ما بعد النزاع، يتوقع أن يظل البلد في وضع هش مع وجود تحديات قائمة يتعين التصدي لها.

٣٩ - ويتوقع أن يكون تنفيذ برنامج فعال لإصلاح قطاع الأمن محط اهتمام متنام. وسيستمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في توفير الدعم للسلطات الوطنية لإكمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستستأنف البعثة جهودها لدعم بسط سلطة الدولة في جميع المقاطعات من خلال أنشطة تركز على الإدارة

المحلية كما ستستمر، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، في القيام بأنشطتها الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، بطرق منها إنشاء آليات للإشراف، وتدعيم سيادة القانون. وسيستمر المكتب أيضا في المساهمة في تعزيز وحماية حقوق الانسان.

٤٠ - اعتبارا لانعدام الأمن المستمر في منطقة بيراو بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ واندلاع المواجهات مؤخرا بين الجماعات المسلحة في هذه المنطقة، قررت الإدارة العليا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى فتح مكتب إقليمي بديل في باوا، بالإضافة إلى المكاتب الفرعية الثلاثة الموجودة في بامباري، وبوسانغوا، وبوار. ويسمح التواجد الميداني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في المنطقة الشمالية الغربية حيث سلطة الدولة ضعيفة على الحدود مع تشاد بإجراء زيارات منتظمة لمدن ماركوندا، وكابو، وباتانغافو، وكاغاباندورو حيث ستتم خلال عام ٢٠١٢ وبعده عملية بالغة الأهمية هي إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وما زالت الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية، بما فيها جيش الرب للمقاومة وعصابات إجرامية أخرى، تهدد الأمن في الجزأين الشمالي والشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يتطلب مراقبة منتظمة من المكاتب الإقليمية ومن بانغوي أيضا.

٤١ - ولكفالة استجابة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو أكثر اتساقا ووضوحا لالتزامات الإبلاغ المنوطة به فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، والقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، أضاف المكتب إنجازين متوقعين في هذا الصدد.

٤٢ - وترد أدناه الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: المضي قدما في تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ التوصيات غير المنفذة المتعلقة بالحوار السياسي الشامل لعام ٢٠٠٨ في جمهورية أفريقيا الوسطى بما في ذلك إصلاحات الحوكمة والعمليات الانتخابية	(أ) '١' انخفاض عدد انتهاكات اتفاق السلام الموقع بين الحكومة والجماعات السياسية العسكرية مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ١٠

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الرقم المقدّر لعام ٢٠١١: ٦
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤
	’٢‘ ازدياد عدد البرلمانيين (في اللجان المعنية بالشؤون الخارجية، والدفاع، والشؤون الداخلية/الإدارة المحلية) المدربين على وظائف الإشراف
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: صفر
	الرقم المقدّر لعام ٢٠١١: ١٣
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٢٦
	’٣‘ ازدياد عدد كبار الموظفين الحكوميين المدربين على تسيير الإدارة العامة
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: ٢٥
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٥٠
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٦٠
	’٤‘ ازدياد عدد الموظفين الحكوميين ونشطاء المجتمع المدني المدربين على تسوية النزاعات وبناء السلام
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: ٢٥
	الرقم المقدّر لعام ٢٠١١: ٥٠
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٦٠

النواتج

- تنظيم حلقة عمل للمجلس الوطني للوساطة بشأن عملية الوساطة؛
- رئاسة لجنة الشركاء الخارجيين لمتابعة السياسة والتنمية؛
- المشاركة في رئاسة اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام؛

- عقد ٣ حلقات عمل مع الموظفين الحكوميين (مدنيين وعسكريين) لتنفيذ توصيات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛
- عقد ٣ اجتماعات للتعاون بين البعثات مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلطات الأوغندية بشأن السلام والأمن الإقليميين ومسألة جيش الرب للمقاومة؛
- عقد اجتماعات فصلية مع الممثلين الخاصين ومبعوثي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا/بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتنسيق الجهود الرامية إلى دعم عملية بناء السلام؛
- عقد ٣ حلقات عمل عن الإدارة العامة لممثلي وزارات الشؤون الاجتماعية، والدفاع والشؤون الخارجية؛
- عقد حلقتي عمل لأعضاء اللجان البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية، والدفاع، والشؤون الداخلية/الإدارة المحلية في مجال وظائف الإشراف؛
- عقد حلقتي عمل عن تسوية النزاعات وبناء السلام للموظفين الحكوميين ونشطاء المجتمع المدني؛
- تنظيم حملة إعلامية لمتابعة التوصيات غير المنفذة المتعلقة بالحوار السياسي الشامل، تتضمن إحاطات صحفية شهرية لوسائط الإعلام المحلية، وبرامج إذاعية مدتها ٣٠ دقيقة في الأسبوع (بلغة سانغو وبالفرنسية)، وبرامج تلفزيونية مدتها ٣٠ دقيقة في الشهر.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى	(ب) '١' ازدياد عدد المقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٠٠٠ ٦ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٠٠٠ ٨

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ ازدياد عدد مؤسسات قطاع الأمن الخاضعة للإصلاح
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: ٢
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٤
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٦
	’٣‘ ازدياد عدد أفرد قوات دفاع أفريقيا الوسطى المدربين على الأمور الأمنية والدفاعية التقنية في إطار إصلاح قطاع الأمن
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: ٠٠٠ ١
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٥٠٠ ١
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٦٠٠ ١
	’٤‘ ازدياد عدد ضباط وأفراد الشرطة المدربين في إطار عملية إصلاح قطاع الأمن
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: ٦٠٠
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٩٠٠
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٠٠٠ ١
	’٥‘ ازدياد عدد السجون المشيدة
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: صفر
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ١
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٦‘ ازدياد العدد الإجمالي لمسؤولي السجون الوطنيين المدربين الذين جرى توزيعهم
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: ٢٥
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٥٠
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٧٥
	’٧‘ اعتماد وإصدار ونشر قانون العدالة والإجراءات العسكرية
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: صفر
	الرقم المقدّر لعام ٢٠١١: صفر
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١ (قانون العدالة والإجراءات العسكرية)

النواتج

- رئاسة اللجنة التوجيهية لجمهورية أفريقيا الوسطى المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإسداء المشورة بشأن قوائم المقاتلين السابقين، ومخيمات المقاتلين السابقين، وحملات التوعية، وأنشطة إعادة الإدماج؛
- إجراء دراسة وتنفيذ عملية رسم خرائط من أجل تقييم فرص إعادة إدماج المقاتلين السابقين الملتحقين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- عقد الاجتماعات الأسبوعية للفريق العامل التقني المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوحدة المعنية بإدارة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- تقديم الدعم لبعثات اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم للأمانة التقنية الدائمة واللجنة القطاعية المعنية بإصلاح قطاع الأمن بشأن وضع استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، من خلال المشاركة في الاجتماعات الشهرية للجنة؛

- دعم السلطات الوطنية من أجل تنسيق جهود الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بطرق منها وضع مصفوفة تنسيق مبسطة؛
- مساعدة السلطات الوطنية والشركاء على تعبئة الموارد لإصلاح قطاع الأمن؛
- توفير خبيرين استشاريين (أحدهما وطني والآخر دولي) لإسداء المشورة إلى قوة شرطة أفريقيا الوسطى لوضع إطار قانوني للشرطة البلدية ودوائر المخابرات، في إطار عملية إصلاح قطاع الأمن؛
- تقديم المساعدة التقنية إلى قوة شرطة جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ حملة إعلامية في المدارس عن إصلاح قطاع الأمن؛
- إجراء تقييم للاحتياجات بشأن الإصلاح المؤسسي لقطاع الأمن، مع التركيز على الشرطة الوطنية؛
- إسداء المشورة التقنية لوزارة العدل بشأن تنسيق المعونة الدولية، ودعم مجتمع المانحين لقطاع العدالة عن طريق عقد اجتماعات فصلية؛
- عقد اجتماعات أسبوعية مع مسؤولي وزارة العدل، ومسؤولي المحاكم، والقيادات التقليدية، ونقابات المحامين، ومنظمات المجتمع المدني لإسداء المشورة بشأن توفير العدل للسكان؛
- تقديم المساعدة التقنية لنقابة المحامين ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بشأن إنشاء وتسيير عمل مكتب للمساعدة القانونية لتمكين السكان من الوصول للعدالة؛
- نشر تقرير عن الوصول إلى العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- إسداء المشورة التقنية والدعم اللوجيستي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تشييد سجنين في إطار تمويل بناء السلام؛
- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية بشأن تنفيذ خطة تطوير السجون من خلال اجتماعات شهرية، تشمل برنامجا توجيهيا لموظفي السجون عن السياسات والإجراءات الأساسية المتعلقة بإدارة السجون، بالإضافة إلى تنظيم دورة لمدربي المدربين موجهة إلى موظفي السجون؛
- تنظيم حلقة دراسية مع المانحين لمناقشة خطط تحسين السجون وتعبئة الموارد؛
- إجراء مشاورات وعقد اجتماعات بهدف إسداء المشورة إلى سلطات السجون الوطنية بشأن الإجراءات المتعلقة بالمالية والتخزين والميزانية، والصحة والتغذية، والأمن الغذائي وإدارة العقاقير؛
- القيام بزيارات تفتيشية شهرية بالاشتراك مع سلطات السجون الوطنية لتقييم الظروف العامة في ٢٠ مركز احتجاز إقليميا في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

- تنظيم حملة إعلامية تروّج لاحترام المعايير الدولية التي تحكم السجون ومراكز الاحتجاز، وتتضمن برامج إذاعية مدتها ٦٠ دقيقة في الأسبوع (بلغة سانغو وبالفرنسية) في بانغوي والمقاطعات.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) استعادة سلطة الدولة في الأقاليم في جمهورية أفريقيا الوسطى	(ج) ’١‘ ازدياد عدد السلطات المحلية المدربة على تسيير الإدارة العامة مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ١٦ الرقم المقدّر لعام ٢٠١١: ٣٢ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٥٠ ’٢‘ ازدياد مبادرات السلام على مستوى المجتمع المحلي مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٥ الرقم المقدّر لعام ٢٠١١: ٧ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٠

النواتج

- توفير الخبراء الاستشاريين لتدريب السلطات المحلية على الحوكمة والرقابة والإدارة العامة وعلاقات التعاون المدني – العسكري
- تيسير تنظيم أربع حلقات عمل تجمع بين حكام المقاطعات ونوابهم والسكان المحليين
- عقد الاجتماعات وإجراء زيارات ميدانية والقيام بأنشطة توعية على المستويين المجتمعي والمحلي لدعم المجموعات و/أو الجمعيات المجتمعية والمجتمع المدني في مبادرات السلام المحلية، بهدف تشجيع ثقافة حقوق الإنسان للجميع

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان وزيادة احترامها في جمهورية أفريقيا الوسطى	(د) '١' ازدياد عدد المقاطعات التي تقوم فيها منظمات حقوق الإنسان المحلية و/أو الوطنية برصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ١١ الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ١٣ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٥ '٢' انخفاض معدل انتهاكات حقوق الإنسان المبلَّغ عنها مقاييس الأداء المعدل في عام ٢٠١٠: ٣٠ في المائة المعدل المقدَّر لعام ٢٠١١: ٣٠ في المائة المعدل المستهدف لعام ٢٠١٢: ٣٠ في المائة '٣' ازدياد عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان التي حققت فيها/راجعتها الهيئة القضائية مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٣٦ الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ٤٨ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٥٢ '٤' إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان مقاييس الأداء الأداء في عام ٢٠١٠: ١ (مشروع قانون) الأداء المقدَّر لعام ٢٠١١: (إنشاء لجنة واحدة) الأداء المستهدف لعام ٢٠١٢: ١ (لجنة واحدة – تؤدي وظائفها بالكامل)

النواتج

- تنظيم ست حلقات عمل بشأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون للمنظمات غير الحكومية المحلية وأعضاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية وقوات الدفاع والأمن في العاصمة بانغي والمقاطعات الأربع؛
- توفير المساعدة التقنية للحكومة من خلال إجراء مشاورات بشأن إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس، بما في ذلك العمل على كفالة استقلال اللجنة وتمتعها بمقومات الاستمرار بصورة فعلية؛
- تنظيم حلقتي عمل للمسؤولين المشاركين في أنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، مع كيانات الحكومة بشأن تصميم وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تتولى الحكومة تنفيذها؛
- تنظيم ست حلقات عمل لوكالات إنفاذ القانون، وقوات الأمن، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية المحلية وذلك بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحماية والرصد والإبلاغ؛
- تنظيم حلقتي عمل مواضيعيتين للسلطات القضائية الوطنية بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- رصد المحاكمات وعقد اجتماعات شهرية مع ممثلي الهيئة القضائية وقوات الأمن لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب، والشروع في المتابعة مع السلطات الوطنية؛
- رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها استناداً إلى زيارات ميدانية منتظمة لجميع أرجاء البلد؛
- تقديم تقارير شهرية عن السجون إلى السلطات الوطنية والمحلية حسب الاقتضاء، مشفوعة بمشورة وتوصيات عملية بالتحسينات أو التغييرات اللازمة، والمتابعة حسب الاقتضاء؛
- عقد أربعة اجتماعات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن القضايا على الصعيد الإقليمي وعبر الحدود؛
- المساهمة بالخبرات العامة والنوعية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، وبالدعم، حيثما توافر، وذلك للقيام، بالاشتراك مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، بتنظيم الحملات المتصلة بحقوق الإنسان، مثل أيام حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، وحملة النشطاء المستمرة لـ ١٦ يوماً

لمناهضة العنف الموجه ضد المرأة، واليوم الدولي لحقوق الإنسان الذي يحتفل فيه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

- تنظيم دورتي تشاور بشأن العدالة الانتقالية مع القادة السياسيين على المستويين الوطني والمحلي، ومع ممثلي المجتمع المدني، والجماعات المحلية، ومنظمات حقوق الإنسان، بهدف تعزيز المصالحة، ومعالجة التصدي لحالات انتهاك حقوق الإنسان والتعدي عليها، وإيجاد حلول لمسألة الحماية منها، والسعي إلى توحيد الجهود من أجل تعزيز سيادة القانون وتوفير سبل الوصول الفعالة إلى العدالة والمساواة في حقوق الإنسان؛

- تنظيم حملة إعلامية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وثقافة السلام، بما في ذلك تقديم إحاطات صحفية شهرية، وبث برامج إذاعية مجموع مدتها ٣٠ دقيقة في الشهر (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وإنتاج واستنساخ وتوزيع ١ ٠٠٠ كراسة (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية) و ٢٠٠ ملصق (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وتدريب الصحفيين.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز حماية الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع والوعي بحقوق الأطفال	(هـ) '١' ازدياد العدد الإجمالي للجنود الأطفال الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم وغيرهم من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ١ ٣٠٠ الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ١ ٨٠٠ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٣ ٣٠٠ '٢' ازدياد عدد خطط العمل التي توقعها الأطراف المُدرجة كجهات تجند الأطفال وتستخدمهم مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ٢ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٦

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ ازدياد عدد الانتهاكات الجسيمة التي تتحقق منها فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: صفر
	الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ٢٠
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤٠
	’٤‘ ازدياد عدد مبادرات التوعية بحقوق الأطفال
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: صفر
	الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ٦
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٢

النواتج

- إنشاء وتشغيل فرقة العمل القطرية لرصد الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع المسلَّح والإبلاغ عنها؛
- تنظيم ٦ حلقات عمل عن الرصد والإبلاغ يستفيد منها شركاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في المناطق المتضررة من النزاع؛
- تنظيم ٨ بعثات للرصد وتقصي الحقائق والتحقق منها من جانب أعضاء فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ؛
- صياغة ٥ مذكرات أفقية شاملة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت ضد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى لتقديمها إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛
- توفير المساعدة التقنية في وضع خطة عمل للأطراف التي تم تحديدها باعتبارها تستخدم الأطفال وتجندهم وترتكب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال؛
- تنظيم ٣ حلقات دراسية عن حقوق الأطفال وعن حماية الطفل وذلك لفائدة السلطات الوطنية والمحلية، بما فيها قوات الدفاع والأمن التي ستغطي الانتهاكات الجسيمة التي جرى تعريفها في آلية

الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والتراعات المسلحة بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي المرتكب ضدهم؛

- تقديم المساعدة التقنية للسلطات الوطنية بشأن حماية الطفل وذلك من خلال المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني المعني بحماية الطفل؛
- تنظيم ٣ حلقات دراسية عن حقوق الأطفال وحماية الطفل لفائدة المنظمات الوطنية غير الحكومية والمؤسسات التعليمية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) تعزيز مشاركة المرأة في عملية بناء السلام وتعزيز الحماية من العنف الجنسي والجنساني والتوعية بهما	(و) '١' اعتماد خطة عمل وطنية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: صفر الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١ '٢' ازدياد عدد القيادات النسائية المدرَّبة على مشاركة المرأة في صنع القرار مقاييس الأداء: الرقم في عام ٢٠١٠: ٣٠ الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ٥٠ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٦٠ '٣' ازدياد عدد مبادرات التوعية في ما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني مقاييس الأداء: الرقم في عام ٢٠١٠: ٣ الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ٤

النواتج

- عقد حلقتين دراسيتين لتعزيز قدرات البرلمانيات والنساء في مجال صنع القرار امتثالاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠) المتعلق بالنساء والسلام والأمن؛
- إرساء قاعدة بيانات عن البرلمانيات والقيادات النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- عقد حلقتي عمل مع ممثلين من الوزارات الحكومية الرئيسية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، تتعلقان بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وزيادة نسبة المشاركة السياسية للمرأة في عملية بناء السلام؛
- تنظيم ١٠ مناسبات في المقاطعات بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، للتوعية بمشاركة المرأة في صنع القرار ومكافحة العنف الجنسي والجنساني في النزاعات في إطار ترويج قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠ و ١٨٨٨ و ١٨٨٩ و ١٩٦٠؛
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين وزيارات ميدانية لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية على التعامل مع العنف الجنسي والجنساني؛

العوامل الخارجية

٤٣ - يتوقع أن تنجز الأهداف شريطة ما يلي: (أ) ألا يؤدي انعدام الأمن والاستقرار عبر الحدود في البلدان المجاورة إلى تعطيل عملية السلام؛ (ب) أن تظل الأطراف المشاركة في عملية السلام والمصالحة الوطنية ملتزمة باتفاق السلام الشامل وما يليه من حوار سياسي شامل؛ (ج) أن تمتلك الحكومة الإرادة السياسية لتحديد الأولويات وتنفيذ جدول الأعمال في مجال حقوق الإنسان؛ (د) أن تكون الجهات المانحة مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة والتمويل من أجل إعادة إدماج المحاربين السابقين، وإصلاح قطاع الأمن، ومن أجل برامج إنفاذ القانون وحقوق الإنسان.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢			تحليل الفرق ٢٠١١-٢٠١٢
وجه الإنفاق	الاعتماد	النفقات التقديرية	وفورات الفرق (العجز)	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات ٢٠١١	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٤٠١,٨	٣١٩,٠	٨٢,٨	٢٢٤,٤	–	٢٢٤,٤	–
تكاليف الموظفين المدنيين	١٨ ٨٤٤,٤	٢٢ ١٦٤,٩	(٣ ٣٢٠,٥)	١٢ ٠٦٢,٤	–	١٠ ٠٥٢,٢	٢ ٠١٠,٢
التكاليف التشغيلية	١٦ ٧٤٢,٥	١٣ ٣١١,٧	٣ ٤٣٠,٨	٨ ٥٩٤,٩	٦,٩	٩ ٥١٧,٠	(٩٢٢,١)
مجموع الاحتياجات	**٣٥ ٩٨٨,٧**	**٣٥ ٧٩٥,٦**	**١٩٣,١**	**٢٠ ٨٨١,٧**	**٦,٩**	**١٩ ٧٩٣,٦**	**١ ٠٨٨,١**

٤٤ - في حالة إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية المكتب للعام ٢٠١٢، سيلزم لتغطية الاحتياجات من الموارد مبلغ صافي مجموعه ٧٠٠ ٨٨١ ٢٠ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٨٢٦ ٢٢ دولار) يشمل بدل الإقامة المقرر للبعثة وبدل السفر وبدل الملبس وتعويضات الوفاة والعجز (٤٠٠ ٢٢٤ دولار) لاثنين من المستشارين العسكريين واثنين من مستشاري الشرطة؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٤٠٠ ٠٦٢ ١٢ دولار) من أجل ملاك الوظائف التكميلية وعددها ١٧١ وظيفة؛ وبدل الإقامة المخصص للبعثة والسفر (٨٠٠ ٩٧ دولار) من أجل موظفين اثنين مقدمين من الحكومة (مستشاران في شؤون السجون)؛ والخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٨٩ دولار)؛ وسفر الموظفين (٤٠٠ ٥٩٨ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٩٢٢ ١ دولار)؛ والنقل (٩٠٠ ٩٦٩ ٣ دولار)؛ والاتصالات (٤٠٠ ٢١٠ ١ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٢٦٧ دولار)؛ والمساهمة في المستوصف التابع للأمم المتحدة وفي الإجلاء الطبي (٦٠٠ ٧٥ دولار)؛ والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٣٦٣ دولار).

٤٥ - ويعزى ازدياد الاحتياجات في عام ٢٠١٢ بصورة رئيسية إلى ارتفاع تكاليف عقد استئجار طائرة ثابتة الجناحين من طراز let L-410 ونفقات تشغيلها عما هي عليه في عام ٢٠١١، وإلى تطبيق معدل شغور أدنى يبلغ فيما يخص الموظفين الدوليين ١٠ في المائة، و ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين مقارنة مع معدلات الشغور المطبقة في عام ٢٠١١، نسبتها ٢٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٢٠ في المائة للموظفين الوطنيين.

٤٦ - ويرجع الرصيد الحر المتوقع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى معدل شغور أدنى مما أُدرج في الميزانية تحت بند الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين يقابله انخفاض في احتياجات النقل الجوي والاتصالات. وقد كانت احتياجات النقل الجوي في عام ٢٠١١ أدنى بكثير مما كان متوقعاً نتيجة التأخر في الحصول على طائرة ثابتة الجناحين حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بدلاً من نيسان/أبريل كما كان مقرراً أصلاً. وكانت الاحتياجات تحت بند الاتصالات أقل من المتوقع لأن الزيادة في رسوم الاتصالات التجارية كانت في البداية أبطأ من المتوقع.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤٧ - لا يزال صندوق بناء السلام يموّل مشاريع بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم تقني ومساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت الحاضر لا يتوفر للمكتب تمويل خارج عن الميزانية.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ	أ م	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	خدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الموظفون الفنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	-	١	١	١	٥	١٤	٨	٢	**٣٢**	**٤٥**	-	٧٧	**٨**	٧٨		٥	**١٦٨**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	-	١	١	١	٥	١٤	٨	٢	**٣٢**	**٤٥**	-	٧٧	**٨**	٧٨		٥	**١٦٨**
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٤٨ - لا تقترح أية تغييرات في الاحتياجات من الموظفين في عام ٢٠١٢.

جيم - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

(١٠٠ ٩٨٢ ١٨ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٤٩ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بقرار مجلس الأمن رقم ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، وبدأ مزاولة مهامه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً. ومدد المجلس في قراره ١٩٤٩(٢٠١٠) ولاية المكتب لسنة أخرى حتى

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وطلب المجلس أيضاً بشكل خاص مشاركة الأمين العام مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في تقييم الاحتياجات لتنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها الجماعتان لدعم إصلاحات القطاع الأمني في غينيا - بيساو، ولتقديم الدعم السياسي لتنفيذها. ووفقاً للقرار، تعرَّف ولاية المكتب كما يلي:

(أ) مساعدة لجنة بناء السلام في عملها من أجل الوفاء باحتياجات بناء السلام الأساسية في غينيا - بيساو؛

(ب) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية من أجل الحفاظ على النظام الدستوري والأمن العام واحترام سيادة القانون احتراماً تاماً؛

(ج) دعم السلطات الوطنية من أجل وضع أنظمة للشرطة وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية تتسم بالفعالية والكفاءة؛

(د) دعم إجراء حوار سياسي شامل وعملية المصالحة الوطنية؛

(هـ) تقديم الدعم والمساعدة على الصعيدين الاستراتيجي والتقني لحكومة غينيا - بيساو في مجال إعداد تنفيذ إصلاح القطاع الأمني وتنسيقه؛

(و) مساعدة السلطات الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وكذلك الاتجار بالبشر وبخاصة الاتجار بالأطفال؛

(ز) دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ح) الاضطلاع بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها ودعم إضفاء الطابع ا لمؤسسي على احترام سيادة القانون؛

(ط) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

(ي) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في سياق الجهود التي يبذلونها للمساهمة في إحلال الاستقرار في غينيا - بيساو؛

(ك) المساعدة على حشد المعونة الدولية.

٥٠ - وفي إطار الجهود المشتركة من أجل تعزيز التكامل، قام فريق الأمم المتحدة القطري والمكتب بوضع خطة عمل استراتيجية مشتركة تتضمن نقاطاً مرجعية لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الرؤية المشتركة للأمم المتحدة بشأن غينيا - بيساو. وتتماشى خطة العمل مع إطار عمل الأمم المتحدة للسلام والتنمية في غينيا - بيساو، ومع الجيل الثاني من الورقات الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو. وترمي الخطة إلى التصدي بشكل متكامل للتحديات الرئيسية في مجال بناء السلام.

التوقعات

٥١ - يستلزم الوضع الهش لمؤسسات الدولة في غينيا - بيساو دعماً مستداماً من المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وذلك لمساعدة السلطات الوطنية على تعزيز الاستقرار والمحافظة على السلام. وستعتمد استراتيجية الخروج الخاصة بالمكتب على التقدم المحرز نحو تعزيز القدرات الوطنية لاستدامة السلام من خلال: (أ) الإصلاح الشامل للقطاع الأمني، بما في ذلك تشغيل صندوق معاشات تقاعدية لأفراد القوات المسلحة والشرطة، والمبادرات الفعّالة لإعادة الإدماج؛ (ب) الحوار الوطني والمصالحة الوطنية؛ (ج) الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك إجراء انتخابات محلية وتشريعية ناجحة في عام ٢٠١٢، وانتخابات رئاسية في عام ٢٠١٤؛ (د) تعزيز احترام حقوق الإنسان؛ (هـ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويتوقع أن يتولى فريق الأمم المتحدة القطري المسؤوليات المتبقية في مجال بناء السلام وتوطيده بعد ذلك، بالإضافة إلى الدعم العادي الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل تنمية البلد. وفي هذا السياق سيواصل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري اتباع المصفوفة المفصَّلة لخطة العمل الاستراتيجية المشتركة، بما في ذلك النقاط المرجعية المتفق عليها، لقياس التقدم المحرز في الوصول إلى تلك الأهداف.

التعاون مع الهيئات الأخرى

٥٢ - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في عام ٢٠١٢، العمل الوثيق مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، والشركاء الثنائيين الرئيسيين لغينيا - بيساو (أنغولا، البرازيل والبرتغال) وشركائها متعددي الأطراف (الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)، وذلك لتأمين التزام مستدام نحو جهود البلد في بناء السلام والاستقرار، وتأمين الدعم لهذه الجهود. وفضلاً عن ذلك ستقوم البعثة بتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، الذي قاد العملية التي مكنت غينيا - بيساو من

الوصول إلى نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومن الاستفادة من تخفيف ديونها بمبلغ وصلت قيمته إلى ١,٢ بليون دولار.

٥٣ - وستكون الجهود التعاونية التي تبذل مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى كما يلي:

(أ) التعاون، في ما يتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، مع إدارات مقر الأمم المتحدة وفرق العمل المختصة المشتركة بين الوكالات؛

(ب) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في المجالات السياسية والإدارية/اللوجستية، بما في ذلك دعم الطيران بتقاسم التكاليف، وفي ما يتعلق بالمشكلات الشاملة مثل تجارة المخدرات والجريمة المنظمة؛

(ج) تبادل المعلومات، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة، في ما يتعلق بمجالات الإصلاح الشامل للقطاع الأمني، مع عمليات السلام (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي)؛

(د) التآزر مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تبادل المعلومات، وحسب الاقتضاء، تبادل الموظفين في ما يتعلق بالسلوك والانضباط؛

(هـ) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات وغيره من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين بشأن التعامل مع قضايا تجارة المخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو؛

(و) التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين للنهوض بالأمن البشري والغذائي في غينيا - بيساو واستدامتهما؛

(ز) التعاون المستدام مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في استخدام الخدمات المشتركة، مثل المرافق الطبية والأمن وكذلك من حيث الإصلاح الشامل للقطاع الأمني؛

(ح) تنظيم أنشطة لتعميم المنظور الجنساني بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبعثات الأمم المتحدة، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١١

٥٤ - في عام ٢٠١١، أحرز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو تقدما كبيرا في تنفيذ ولايته. وقامت البعثة، في إطار جهودها الرامية إلى كفالة إحراز تقدم نحو إصلاح أجهزة الدفاع والشرطة وإنفاذ القانون في غينيا - بيساو، بدور رئيسي في تسهيل إقامة الشراكة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لإصلاح القطاع الأمني، التي ساهمت في اعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لخارطة الطريق التي اشتركت الجماعتان المذكورتان في وضعها، في آذار/مارس ٢٠١١. وساهمت جهود البعثة في مجال الدعوة في نشر البعثة الأنغولية للتعاون العسكري التقني في مجال إصلاح القطاع الأمني في إطار الشراكة بين الجماعتين. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٤٩ (٢٠١٠)، قام الأمين العام بإيفاد بعثة تقييم تقني إلى بيساو في نيسان/أبريل ٢٠١١، لتجري مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية تقييما للاحتياجات اللازمة لدعم التنفيذ العاجل لخريطة الطريق. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة الدعم للسلطات الوطنية في جهودها التنسيقية الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني من خلال مشاركته في آليات التنسيق الوطنية بما فيها اللجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني، وأمانتها الدائمة والأفرقة التقنية العاملة في مجالات الأمن والدفاع والعدل. وقدمت البعثة أيضا المساعدة إلى السلطات الوطنية في تنسيق الجهود الدولية المبذولة لإصلاح القطاع الأمني، وقامت، بالتعاون مع وزارة الداخلية، بتفعيل مفهوم مراكز الشرطة النموذجية في بيساو. وفي سبيل تعزيز الأمن العام، أُطلق مشروع للأمن العام والإنارة في حزيران/يونيه إلى جانب حملة السلامة على الطرق في بيساو. ونفذت السلطات الوطنية المرحلة الأولى من عملية فحص السجلات الشخصية والتصديق على أهلية رجال الشرطة والأفراد العاملين في مؤسسات الأمن الداخلي، بمساعدة ودعم تقنيين من مكتب الأمم المتحدة. وواصلت البعثة بذل الجهود الرامية إلى المساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك جهود تسهيل الحوار والتعاون فيما بين القضاة والمدعين العامين ومحققي الشرطة، لدفع عجلة تنفيذ برنامج لحماية الشهود، ودعم إنشاء آليات لمنع ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات بما في ذلك الخطة التنفيذية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ والإعلان السياسي الصادر في هذا الصدد.

٥٥ - ومن ناحية أخرى، أدت التحديات السياسية والتقنية، وكذلك محدودية الميزانية التي تواجهها السلطات الوطنية في مجال تطبيق التشريعات الوطنية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني في عام ٢٠١١، إلى تأخر سير عملية إعادة تنظيم أجهزة الشرطة والأمن الداخلي القائمة

حاليا. وبالإضافة إلى ذلك، أدت أيضا التغييرات داخل وزارة الداخلية وعملية اختيار شركة الإنشاءات، دورا في تأخير إنجاز أعمال البناء لأول مركز شرطة نموذجي في بيساو، افتتح أخيرا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٥٦ - وأُحرز أيضا تقدم كبير في الحوار السياسي الشامل وعملية المصالحة الوطنية. وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة بناء السلام، تقديم دعم قيّم لعملية المصالحة، في إطار عملية المؤتمر الوطني، وقدم الدعم لعقد ثمانية مؤتمرات تحضيرية في غينيا - بيساو ركزت على دوائر الدفاع والأمن، ومؤتمرين تحضيريين مع المواطنين في الشتات عُقدا في داكار ولشبونة، بالإضافة إلى تسعة مؤتمرات إقليمية في غينيا - بيساو، قبيل انعقاد المؤتمر الوطني المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي الدعم لتدريب ١٥ ميسرا لمؤتمرات الشتات والمؤتمرات الإقليمية، في إطار شراكة مع مؤسسة السلام السويسرية ''سويسبيس''، في حين تلقى نحو ٥٠ من البرلمانيين وقادة الأحزاب وممثلي المجتمع المدني تدريبا على مهارات التفاوض وحل النزاع في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الوطني. وفي الوقت نفسه استمر الممثل الخاص للأمين العام في التعامل مع القيادة العسكرية وفي تعزيز الحوار السياسي بين المؤسسات الوطنية على أعلى مستوى. وقدم المكتب أيضا الدعم السياسي والمالي لسلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين نوعية عملية المراجعة الدستورية الجارية في غينيا - بيساو.

٥٧ - وساهمت الجهود المتكاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم السياسات والتشريعات الحكومية في اعتماد قوانين جديدة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالبشر، وفي صياغة قوانين جديدة بشأن العنف الأسري، وحماية الشهود والضحايا. وأُحرز تقدم إضافي في تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع المعايير الدولية، بما في ذلك إجراء مراجعة للقوانين المتعلقة بمعاملة المحتجزين وتشغيل السجون، بالإضافة إلى إجراء مراجعة جزئية لقانون الإجراءات الجنائية. وتمخضت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة كذلك عن التصديق على معاهدتين رئيسيتين من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز العنصري. وسهّل المكتب توجيه دعوة دائمة لآلية الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة البلد وتقديم توصيات، وساهم في تعزيز قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وواصل المكتب مراقبة ظروف الاحتجاز والسجون، وإصدار توصيات إلى السلطات المعنية، وتعزيز آليات التنسيق فيما بين المؤسسات الحكومية وداخل البرلمان فيما يخص حماية حقوق الإنسان.

٥٨ - وفيما يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، واصل المكتب دعم الحكومة في إعداد واعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. وساعد أيضا السلطات الوطنية في عملية الصياغة والتشاور لوضع السياسات الوطنية المتعلقة بالمساواة والإنصاف بين الجنسين، التي يجري إضفاء اللمسات الأخيرة عليها.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٢

٥٩ - يُفترض أن يمدَّد وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأن تبقى ولايته كما هي دون تغيير، على النحو المبين في قراري مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤٩ (٢٠١٠). بيد أنه سيكون على مكتب الأمم المتحدة المتكامل تكييف دعمه لمسايرة تطور السياق السياسي، ولا سيما الشراكة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والبعثات الأنغولية والبرازيلية والبرتغالية فيما يخص إصلاح القطاع الأمني، واستئناف الاتحاد الأوروبي للتعاون الكامل مع غينيا - بيساو عقب المشاورات الجارية بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو. وفي هذا الصدد، سيتعين على المكتب تعزيز مساعداته السياسية والاستراتيجية والتقنية للحكومة من أجل إجراء الإصلاحات في قطاعات العدل والدفاع والأمن، ومن أجل التنسيق المتعدد المستويات للجهود الشاملة الدولية الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني. وسيقوم المكتب، في الوقت نفسه، بتعزيز دعمه لجهود الحكومة في تعبئة الموارد من أجل كفالة زيادة الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، مع التركيز بشكل خاص على أداء صندوق التقاعد والخطط المتصلة به، بما في ذلك الترتيبات اللازمة لإعادة دمج الضباط المسرحين من القوات المسلحة وقوات الشرطة ورفد الملاك الوظيفي في تلك المؤسسات بأفراد جدد. وفي هذا الصدد، سيعمل المكتب بصورة وثيقة مع الشركاء المعنيين على تيسير تنظيم مناسبة رفيعة ناجحة لجمع التبرعات من أجل معالجة أولويات إصلاح القطاع الأمني. وسيواصل المكتب تقديم المساعدة في عملية الحوار والمصالحة الوطنيين، وتوطيد دعائم الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بوسائل منها دعم إنشاء وتفعيل آلية لمتابعة ضمان إقامة حوار دائم عن القضايا المهمة على الصعيد الوطني بعد المؤتمر الوطني لعام ٢٠١١، وتقديم الدعم لعملية المراجعة الدستورية. وفي سياق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للعملية الديمقراطية والحكم الرشيد، سيوفر المكتب الدعم اللازم لتنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٢، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل تعزيز دور المرأة والمجتمع المدني في الانتخابات. وبناء على طلب السلطات الوطنية، ستساعد البعثة على

التنسيق مع البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات، وتوفير المواد والتوجيه. وستقوم البعثة بإنشاء أربعة مكاتب إقليمية، إلى جانب إنشاء مركز نموذجي للشرطة. وستواصل، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين المعنيين، دعم التدابير والمبادرات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بطرق منها تعزيز قدرات مؤسسات الشرطة وإنفاذ القانون وتنسيقه من خلال آليات محددة ومن خلال وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، في دعم مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وسيستمر المكتب أيضا في الاضطلاع بأنشطته بطريقة متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري، في إطار تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة الاستراتيجية المشتركة.

٦٠ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تهيئة بيئة سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية مستقرة في غينيا - بيساو

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز نظم الدفاع والشرطة وإنفاذ القانون في غينيا - بيساو	(أ) '١' توحيد دوائر الشرطة والأمن الداخلي القائمة بهدف تخفيض عدد مؤسسات الشرطة والأمن وفقا للإطار القانوني المعتمد مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٩ مؤسسات شرطة وأمن داخلي الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٩ مؤسسات شرطة وأمن داخلي الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤ مؤسسات شرطة وأمن داخلي '٢' ازدياد عدد مراكز الشرطة النموذجية في بيساو مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ١ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ ازدياد عدد قطع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتم تدميرها من أصل ما مجموعه ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٢ ٠٠٠ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٢ ٥٠٠ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٥ ٠٠٠
	’٤‘ ازدياد عدد مسؤولي القوات المسلحة المسرحين من أصل ما مجموعه ٢ ٥٠٠ مسؤول مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٥٠٠ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١ ٥٠٠
	’٥‘ ازدياد عدد أفراد مؤسسات الشرطة والأمن الداخلي الذين فحصت سجلاتهم الشخصية من أصل رقم مستهدف مجموعه ٤ ١٠٠ فرد مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ١٠٠ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١ ٨٠٠
	’٦‘ ازدياد عدد ثُكنات القوات المسلحة التي يتم إخراجها من الخدمة مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٢ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤

النواتج

- تقديم المساعدة اليومية للسلطات الوطنية، وخاصة داخل وزارات الدفاع والداخلية والعدل، في تنسيق المساهمات الدولية لتنفيذ خطط إصلاح القطاع الأمني المملوكة وطنيا، بما في ذلك خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، من خلال التشارك في الموقع والمشاركة في هياكل التنسيق القائمة؛

- تقديم المشورة والمساعدة يوميا إلى السلطات الوطنية فيما يخص تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين الشاملتين لإصلاح القطاع الأمني من خلال بناء القدرات، والبرامج القيادية وبرامج خفارة المجتمعات المحلية، وتنظيم دورات للعدالة الجنائية، وحلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية موجهة إلى هياكل تنسيق إصلاح القطاع الأمني، والبرلمانيين، والمؤسسات القضائية والشُرطية والأمنية، والقوات المسلحة والمجتمع المدني، واللجنة البرلمانية للدفاع والأمن، واللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأهداف من بينها تأهيل أكاديمية كومير العسكرية للتدريب، والرقابة على إصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛

- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في رصد ومراقبة آليات الدفع لصندوق التقاعد وصناديق آليات إعادة الإدماج، من خلال عقد اجتماعات شهرية، وإجراء مقابلات مع مؤسسات حكومية وجهات مستفيدة، وتقديم تقارير شهرية، وإسداء المشورة؛

- توفير تدريب شهري أثناء العمل، وتوجيه وتدريب ودعم لوجستي/إداري يتواجد من خلاله، في موقع مشترك، في بيساو وفي سائر أنحاء البلد، ما لا يقل عن اثني عشر خبيرا من خبراء إصلاح القطاع الأمني مع وزارات الداخلية والعدل والدفاع والأمانة الدائمة للجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، ومكاتب رؤساء أجهزة الشرطة وآليات التنسيق الشُرطية بما في ذلك وحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والمكتب المركزي الوطني التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والمركز التدريبي القائم على الحاسوب، وستة مراكز إقليمية للشرطة، وأكاديمية الشرطة؛

- دعم لجان المرأة في المؤسسات الأمنية والدفاعية لضمان مراعاة مخاوفهم على جميع المستويات، بدءا من مستوى السياسات إلى مستوى العمليات، من خلال إقامة دورات تدريبية فصلية وإسداء مشورة يومية بشأن إنشاء الآليات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين؛

- التدريب والمشورة اليومية لتسجيل أفراد الشرطة والأفراد العسكريين في غينيا - بيساو وفحص السجلات الشخصية لهم ومنحهم الشهادات في إطار وزارتي الداخلية والدفاع، تمشيا مع القرار الوزاري المحدد الصادر عن رئيس اللجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني والمؤرخ

٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والإشراف على العملية من خلال آليات للرصد والتقييم وتقديم تقارير الشهرية؛

- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية من أجل إرساء طرائق تحسن قدرة الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون على مكافحة الجرائم الخطيرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك أداء آلية الشرطة التنسيقية ووحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، ولإطلاق خطة تنفيذية وطنية منقحة لمكافحة المخدرات والجريمة الخطيرة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وذلك من خلال المشاركة في الأفرقة العاملة المشتركة، والاجتماعات الأسبوعية والمشاركة اليومية في الموقع لـ ٣ ضباط تابعين لشرطة الأمم المتحدة مع وزارتي العدل والداخلية؛

- تقديم المشورة والمساعدة للجنة الوطنية من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن أجل إطلاق برنامج للرقابة على الأسلحة، ومراجعة التشريعات المتعلقة بالأسلحة المستخدمة في مؤسسات الدفاع والأمن الداخلي، والأسلحة التي يملكها السكان، وذلك من خلال عقد اجتماعات شهرية، واستيعاب موظف واحد من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال إصلاح القطاع الأمني في موقع مشترك مع وزارة الدفاع؛

- تقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية لحملة التوعية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني الرامية إلى نشر الوعي بالقضايا المتصلة بالدفاع والأمن والعدالة من خلال الاتصال على الصعيد الإقليمي، وعقد ٦ جلسات مناقشة عامة تستهدف أعضاء المؤسسات المعنية، و ٢٠ اجتماعا داخل الجماعات المواضيعية، وتجميع ٦ من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال إصلاح القطاع الأمني مع مؤسسات متأثرة بإصلاح القطاع الأمني في موقع واحد؛

- إسداء المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك إنشاء هيئة مدنية للحماية من أجل معالجة المسائل المتبقية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وتقديم الدعم والتنسيق في مجال إدارة المخزون وتدمير الذخائر المفرَّغة والفائضة، وذلك من خلال ٦ جلسات وزيارات ميدانية مشتركة أربع مرات في السنة؛

- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية بإسداء المشورة وتوفير الإرشادات، وذلك بعقد اجتماعات شهرية، لوضع آليات لتعزيز سيادة القانون والاحتكام إلى القضاء، ولكفالة إجراء محاكمة عادلة في ظل النظام القضائي، للمتهمين والضحايا على السواء، بما في ذلك تعزيز وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والقانونية في نظام العدالة، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتعزيز مشاركة المواطنين في العملية القضائية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) عزيز سيادة القانون وتدعيم القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان على حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان في غينيا – بيساو	(ب) '١' ازدياد عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، التي يقوم القضاء بالتحقيق فيها أو باستعراضها مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٣٦ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٤٠ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٦٠ '٢' ازدياد عدد القوانين الجديدة أو المعدلة التي تتخذ لتحسين فعالية وكفاءة نظام العدالة الجنائية، ولتعزيز احترام سيادة القانون مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ١ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٢ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٣ '٣' ازدياد نسبة الجرائم المبلغ عنها لدى الشرطة ووكالات إنفاذ القانون، التي يجري التحقيق فيها أو متابعتها، بما فيها الجرائم الجنسية والجنسانية مقاييس الأداء النسبة في عام ٢٠١٠: ٢٠ في المائة النسبة المقدرة لعام ٢٠١١: ٣٥ في المائة النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٢: ٥٠ في المائة '٤' ازدياد عدد القوانين الرئيسية المنقحة والمعتمدة لإزالة أوجه التباين بين المعايير الدولية والقوانين الوطنية مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٣
	’٥‘ ازدياد عدد معاهدات حقوق الإنسان التي صدق عليها برلمان غينيا – بيساو
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: ٤
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٤
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٥

النواتج

- تنظيم حلقة عمل تدريبية واحدة وإسداء المشورة يوميا لكفالة فعالية أداء اللجنة الوزارية لحقوق الإنسان
- تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية و٤ دورات تدريبية للقيادات، بالتعاون مع وزارتي العدل والداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الإنسان للمرأة، والرصد والترويج والإبلاغ وسيادة القانون، ومبادئ باريس، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بهدف تعميم مراعاة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إصلاح القطاع الأمني وضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الإصلاح، من بين أمور أخرى
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية بعقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي ووزارة العدل، لتنفيذ ورصد السياسة الوطنية للمساواة والعدالة بين الجنسين التي اعتمدت مؤخرا
- إسداء المشورة التقنية أسبوعيا لإعداد السياسة الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذها، بوسائل منها خطة عمل تؤيد تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في الخطط الحكومية
- تقديم مساعدة تقنية لوزارة الخارجية واللجنة الوزارية لوضع قاعدة بيانات وطنية عن المعاهدات الدولية والإقليمية والبروتوكولات الاختيارية لحقوق الإنسان، من خلال دورتين تدريبيتين بشأن جمع المعلومات وفقا للمعايير الدولية

- تنظيم ٣ حملات إعلامية لإذكاء الوعي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية ذات الصلة، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني، بما يشمل ٤٨ برنامجا إذاعيا وإنتاج وتوزيع ٠٠٠ ٤ كتيب ومنشور بشأن حقوق الإنسان باللغات الوطنية، وكتيبات وقمصان، وتدريب الصحفيين لتحسين التقارير الإعلامية عن مسائل حقوق الإنسان، وإقامة مناسبتين للاحتفال باليومين الدولي والوطني للمرأة دعما للأجهزة الوطنية للمرأة في الحكومة والمجتمع المدني، ويوم حقوق الإنسان، واستهداف السكان في بيساو وفي الأقاليم
- تنظيم ٥ حلقات عمل للتوعية والتدريب بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمشاركة السياسية للمرأة، موجهة للأحزاب السياسية والمنابر السياسية النسائية ومنظمات المجتمع المدني
- عقد اجتماعات شهرية مع الحكومة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بما في ذلك الآليات المعززة لحماية حقوق الإنسان، والترويج للمعايير الدولية، وإنشاء شبكة لرصد حقوق الإنسان، وإصدار تقارير عن التقدم المحرز في مجال احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين
- إسداء مشورة تقنية بشأن تنفيذ قانون حماية الشهود والضحايا من خلال اجتماعات شهرية مع مكتب المدعي العام والشرطة القضائية
- إسداء المشورة التقنية بشأن تسيير أعمال الأمانة التنفيذية للجنة التوجيهية الوطنية والإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، بوسائل منها تنظيم ٤ دورات تدريبية بشأن مشاركة المرأة في عملية إصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية
- إسداء المشورة وتوفير الإرشادات أسبوعيا لوزارة العدل ومكتب المدعي العام بشأن إنشاء منتدى وطني للعدالة الجنائية، وتنظيم حلقة عمل بشأن آليات العدالة التقليدية في غينيا – بيساو وتحسين نظام السجون في غينا – بيساو بهدف تكوين ثقافة السجون، بما في ذلك خطط لإعادة الإدماج الاجتماعي بعد فترة السجن

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز الحوار السياسي الحقيقي والشامل والمصالحة الوطنية في غينيا – بيساو	(ج) ’١‘ تباشر الآن آلية المتابعة الدائمة المنشأة حديثا مهامها مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ١ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ موافقة لجنة التوجيه الوطنية لبناء السلام على المشاريع الجديدة، وتنفيذها وفقا للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو، للحفاظ على الديمقراطية وتعزيز مشاركة المرأة والشباب مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ١ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٣
	’٣‘ ازدياد عدد البرلمانيين وزعماء الأحزاب والضباط العسكريين وضباط الأمن الذين تلقوا تدريبا على مهارات التفاوض وحل النزاعات مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٩٠ ممثلا الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٩٠ ممثلا
	’٤‘ وضع مناهج عمل لتعزيز مهارات البرلمانيين وزعماء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في بناء السلام والوساطة ومنع نشوب النزاعات والحوكمة مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ١ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤

النواتج

- إسداء مشورة تقنية للجنة الجمعية الوطنية المنبثقة من المؤتمر الوطني بشأن تسيير أعمال آلية المتابعة وذلك من خلال استشارات واجتماعات تعقد مرتين في الشهر
- ٦حلقات عمل تدريبية للبرلمانيين وزعماء الأحزاب وكبار الضباط العسكريين وضباط الأمن على مهارات القيادة والتفاوض وحل النزاعات
- تعزيز التجمع الوطني للمرأة الذي ترأسه نساء برلمانيات من مختلف الأحزاب السياسية لتعزيز مشاركة المرأة عن طريق إسداء مشورة تقنية يوميا
- تنظيم منتديين لمنظمات المجتمع المدني بشأن الدروس المستفادة فيما يتعلق بحل النزاعات وإحلال السلام
- تقديم مشورة ومساعدة تقنية للحركة الوطنية للمجتمع المدني من أجل تنشيط المنبر الوطني للمجتمع المدني لبناء السلام وحل النزاعات، بما يشمل عقد حلقتي عمل تدريبيتين بشأن تعظيم دورهما وتدخلهما في سياق نهج قائم على النتائج
- تنظيم حملات إعلامية بشأن متابعة عملية الحوار الشامل والمصالحة الوطنية، بما يشمل برنامجين إذاعيين بشأن المرأة والحوار وبناء السلام، وجلستي نقاش و ٤ حلقات عمل تدريبية لمنظمات المجتمع المدني حول الاستراتيجيات الإعلامية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بالحفاظ على النظام الدستوري والحوكمة الرشيدة وتعبئة الدعم الدولي لحكومة غينيا – بيساو وتنسيقه بشكل فعال	(د) '١' ازدياد مشاركة ممثلي البرلمان والعسكريين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والقطاع الخاص والنساء والشباب في آليات الحوكمة المحلية من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٨ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٦ ممثلاً

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة المشاورات الإقليمية خارج غينيا-بيساو بشأن عملية استعراض الدستور مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: لا ينطبق الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٩ مشاورات إقليمية
	’٣‘ ازدياد عدد اجتماعات فريق الاتصال الدولي لغينيا - بيساو والاجتماعات التنسيقية للشركاء الدوليين مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: اجتماعان لفريق الاتصال واجتماع تنسيقي واحد للجهات المانحة الرقم المقدر لعام ٢٠١١: اجتماعان لفريق الاتصال واجتماعان تنسيقيان للجهات المانحة الرقم المستهدف لعام: ٢٠١٢: اجتماعان لفريق الاتصال و ٣ اجتماعات تنسيقية للجهات المانحة
	’٤‘ النجاح في إجراء انتخابات محلية وتشريعية تفضي إلى توطيد دعائم الاستقرار مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: لا ينطبق الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: عملية انتخابية تشريعية واحدة وعملية انتخابية محلية واحدة

النواتج

- تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية للبرلمانيين والعسكريين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام وممثلي النساء والشباب بشأن المسائل الدستورية و٨ لقاءات مفتوحة مع الزعماء المحليين والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية لمناقشة عملية استعراض الدستور، بناء على العمليات الأخرى التي تدعمها الأمم المتحدة، بما فيها الحوار الوطني وإصلاح القطاع الأمني
- تقديم المشورة التقنية والدعم للجنة البرلمانية المعنية باستعراض الدستور، لا سيما للجنة الصياغة المكلفة بإعداد الدستور الجديد، بوسائل منها تنظيم ٣ مناقشات في البرلمان بشأن التنقيحات المقترحة للدستور
- تنظيم ٤ منتديات وطنية لمدة يوم واحد للبرلمانيين والعسكريين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام وممثلي النساء والشباب حول الجوانب القانونية والسياسية للدستور
- تقديم دعم تقني للبرلمانيين في ممارسة مهامهم في مجالي الرصد والإشراف على المسائل الحاسمة المتعلقة بالإصلاح، بما فيها مسائل إصلاح القطاع الأمني، وذلك بوجه خاص، عن طريق ٤ حلقات عمل تدريبية بشأن الإصلاحات الوطنية
- تقديم المشورة والمساعدة للحكومة في تيسير التعاون والتبادل على الصعيد الإقليمي كجزء من الدعم المقدم لمؤسسات الدولة في بناء القدرات، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، من خلال المشاركة في آليات التنسيق القائمة، بما فيها فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، للمساعدة في تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لإصلاح القطاع الأمني
- تقديم المشورة والمساعدة للجنة التوجيهية الوطنية التابعة للجنة بناء السلام من أجل تيسير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو، بما يشمل المشاريع المدعومة عن طريق صندوق بناء السلام، بالتشاور مع مكتب دعم بناء السلام/لجنة بناء السلام، بالمشاركة في رئاسة الاجتماعات
- تقديم المشورة والمساعدة للمؤسسات الحكومية لتحضير مؤتمر المانحين الدولي المقرر عقده في عام ٢٠١٢، بالمشاركة في إعداد الوثائق الرئيسية ذات الصلة والتوعية والدعوة نحو الجهات المانحة
- مواصلة إطلاع الشركاء الدوليين على التطورات بتقديم ٣ تقارير للأمين العام إلى مجلس الأمن
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين في بيساو ودكار لمتابعة ورصد تنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتقديم الدعم من الجهات المانحة

- عقد ٨ لقاءات إقليمية مفتوحة مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمانيون، لمناقشة مسائل الحوكمة المحلية

العوامل الخارجية

٦١ - من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أهدافه شريطة ما يلي: (أ) أن يظل أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي على التزامهم ببناء السلام؛ (ب) وأن يدعم الشركاء والمانحون الدوليون أنشطة بناء السلام المطلوبة ويقوموا بتمويلها، بوسائل منها الموارد الخارجة عن الميزانية؛ (ج) وأن تظل القوات المسلحة خاضعة للسلطات المدنية، ويلتزم جميع الأطراف باحترام سيادة القانون.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق ٢٠١١-٢٠١٢	
فئة الإنفاق	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق: وفورات (عجز)	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات الكلية لعام ٢٠١١	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١ ١٠٥,٦	١ ١١٥,٥	(٩,٩)	٧١٩,٢	-	٦٢٣,٣	٩٥,٩
تكاليف الموظفين المدنيين	١٧ ١٧٠,٠	١٩ ٧١٠,٠	(٢ ٥٤٠,٠)	١٢ ٩٠٥,٠	-	١٠ ٧١٧,٨	٢ ١٨٧,٢
التكاليف التشغيلية	١٤ ٨٠١,٣	١٢ ٢٠٦,٠	٢ ٥٩٥,٣	٥ ٣٥٧,٩	٢٥٩,٧	٧ ٠٩٠,٠	(١ ٧٤١,١)
المجموع	**٣٣ ٠٧٦,٩**	**٣٣ ٠٣١,٥**	**٤٥,٤**	**١٨ ٩٨٢,١**	**٢٥٩,٧**	**١٨ ٤٤٠,١**	**٥٤٢,٠**

٦٢ - تقدر احتياجات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بمبلغ صافيه ١٨ ٩٨٢ ١٠٠ دولار (إجماليه ١٩ ٣٠٦ ١٠٠ دولار)، يتصل بتكاليف اثنين من المستشارين العسكريين (١٢١ ١٠٠ دولار) و ١٦ من ضباط الشرطة (٥٩٨ ١٠٠ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات الخاصة بالموظفين والمتطوعين الدوليين والوطنيين (٩٠٥ ٠٠٠ ١٢ دولار)، وخدمات الخبراء والاستشاريين (١٠٠ ٠٠٠ دولار)، والسفر الرسمي (٧٦٥ ٠٠٠ دولار)، وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٢٧٠ ٩٠٠ ١ دولار)، والنقل (٩٢٢ ٣٠٠ دولار)، والاتصالات

(٩٠٠ ٧٨٨ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٣٧٦ دولار)، والخدمات الطبية (٢٠٠ ٥١٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٦٠٠ دولار).

٦٣ - وتتصل الزيادة المقترحة لعام ٢٠١٢ أساسا بازدياد الاحتياجات تحت بند مرتبات الموظفين والتكاليف العامة للموظفين نتيجة لانخفاض معدل الشغور المطبق لعام ٢٠١٢ وقدره ١٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين، مقارنة بمعدل الشغور في عام ٢٠١١، الذي كان يبلغ ٢٠ في المائة و ٢٥ في المائة للموظفين الدوليين والوطنيين على التوالي؛ وزيادة السفر؛ وهو ما يقابله جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بندي المرافق والهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعزى إلى نقل المعدات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد مما أدى إلى انخفاض المشتريات من المعدات.

٦٤ - أما الرصيد الحر المتوقع فيعكس الأثر الصافي لازدياد تكاليف الموظفين نتيجة نقصان المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور عما كان متوقعا لعام ٢٠١١، وتقابله إلى حد كبير وفورات تحت بنود المرافق والهياكل الأساسية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واللوازم الطبية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٦٥ - في عام ٢٠١١، طرح مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو مفهوم مخافر الشرطة النموذجية لدعم قدرة غينيا - بيساو في مجالي حفظ النظام والأمن الداخلي والمساهمة في استعادة سلطة الدولة وتعزيز إمكانية لجوء السكان إلى الأمن والقضاء، لا سيما عن طريق خدمات حفظ النظام الموجهة للمجتمعات المحلية. وتلقى المكتب مبلغ ١٠٠ ٢١٩ دولار كمساهمة خارج الميزانية لتمويل إعداد وتشييد وتشغيل أول مخفر نموذجي للشرطة في مقاطعة بايرو ميليتار، إحدى أكبر ضواحي بيساو وأكثرها مشاكل. وتتوقع البعثة موارد إضافية خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٢، خاصة من صندوق بناء السلام، لكي يتسنى تكرار مخافر الشرطة النموذجية التي تعتبر ضرورية لبسط سلطة الدولة والاستقرار على جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، قام المكتب أيضا بتعبئة حوالي ٠٠٠ ١١٠ دولار من صندوق بناء السلام لتمويل عقد الدورات التحضيرية المركزة على خدمات الدفاع والأمن كجزء من عملية التحضير للمؤتمر الوطني، بينما شاركت مؤسسة السلام السويسرية في تنظيم حلقة عمل تدريبية لميسري عملية المؤتمر الوطني بمبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار. ويتوقع أن يناهز مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية ٠٠٠ ٣٥٥ دولار في عام ٢٠١١.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ فئة خدمات الأمن	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠١١	–	١	١	٢	٦	١٤	١٠	–	**٣٤**	٣٠	**٦٤**	–	١٤	٤٠	٧	**١٢٥**
ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٢	–	١	١	٢	٦	١٤	١٠	–	**٣٤**	٣٠	**٦٤**	–	١٤	٤٠	٧	**١٢٥**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٦٦- لا يُقترح إدخال أي تغيير على ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠١٢.

دال - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(١٧ ٤٠٤ ٥٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٦٧ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيسان/أبريل ١٩٩٥، للنهوض بقضية السلام والمصالحة في الصومال. وكانت الولاية الأصلية للمكتب تعزيز المصالحة عن طريق الحوار بين الأطراف الصومالية وتنسيق الدعم الذي يقدمه جيران الصومال وسائر الشركاء الدوليين لعملية السلام. وركز المكتب مؤخرا على اتفاقات الوساطة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية و/أو مع الفصائل التي كانت تعارضها سابقا، إلى جانب تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الحوكمة الفعالة في مجال الأمن والعدالة والإعلام والشؤون الجنسانية.

٦٨ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤، قدم المكتب دعما لمؤتمر إلدوريت - مباغاثي للمصالحة الوطنية الصومالية، تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي تمخض عن تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية التي عادت إلى الصومال في منتصف عام ٢٠٠٥.

٦٩ - وفي عام ٢٠٠٧، بدأ المكتب تيسير المناقشة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال التي أدت إلى اتفاق جيبوتي لعام ٢٠٠٨. ووضعت عملية جيبوتي نظاما سياسيا كان يمثل تجميعا واسع النطاق للأطراف السياسية الفاعلة في

الصومال بدعم من معظم المجتمع الدولي، بناء على العملية الانتقالية التي وضعت في مؤتمر إلدوريت – مباغاثي للمصالحة الوطنية في وقت سابق. وعقب توقيع اتفاق كامبالا في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ وخريطة الطريق بشأن إنهاء فترة الانتقال في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تم تمديد الفترة الانتقالية التي كان من المقرر أن تنتهي في آب/أغسطس ٢٠١١، إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢.

٧٠ - وكما هو مبين في مختلف قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ١٨١٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩) و ١٩١٠ (٢٠١٠) و ١٩٧٦ (٢٠١١) وفي تقارير الأمين العام ذات الصلة، تشمل الولاية الحالية للمكتب ما يلي:

(أ) تيسير المصالحة الوطنية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون عن طريق توفير المساعي الحميدة ودعم الجهود الرامية إلى إحلال سلام واستقرار شاملين ودائمين في الصومال.

(ب) المساعدة، مع الشركاء من الجهات المانحة الإقليمية والدولية والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر، في دعم عملية إعادة تشكيل قوات الأمن الصومالية الجامعة التي تشمل القوات العسكرية والشرطة وتدريبها والحفاظ عليها بفعالية؛

(ج) دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع استراتيجية أمنية وطنية تتضمن خططا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والقدرات في مجال العدالة والإصلاحيات؛

(د) الاضطلاع بدور قيادي في الإشراف على تنفيذ المبادرات الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال؛

(هـ) تعبئة الموارد والدعم من المجتمع الدولي للانتعاش الإنساني والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل للصومال؛

(و) تكوين قدرة فعالة داخل المكتب على رصد وتعزيز حماية حقوق الإنسان في الصومال؛ والعمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية لتنمية قدرتها على معالجة مسائل حقوق الإنسان ودعم الفريق العامل للعدالة والمصالحة على مكافحة الإفلات من العقاب؛

(ز) وضع نهج متسق ومتكامل لجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الصومال؛

(ح) مساعدة سلطات الحكومة الاتحادية الانتقالية بتعزيز فعالية تنسيق جهود مكافحة القرصنة من خلال فريق الاتصال الصومالي المعني بمكافحة القرصنة (عملية كامبالا) للمساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة في البر.

٧١ - وفي شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١١، شنت الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مجموعة من العمليات الهجومية المشتركة ضد حركة الشباب. وأمنت الآن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال السيطرة على ما نسبته ٩٠ في المائة تقريباً من مقديشو. إلا أن حركة الشباب استمرت في استهداف الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عبر شن حرب غير متناظرة ضدها.

٧٢ - وبينما يتواصل القتال مع حركة الشباب على جبهات متعددة، ازداد أثناء الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ عدد من الأفراد الشباب المنشقين عن تلك الحركة (باعتبارها مجموعة إرهابية) والمنضمين إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل توفير الحماية وتقديم المساعدة. ويتطلب ذلك تقديم مساعدة خاصة لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية لإدارة شؤون أولئك المقاتلين السابقين. ومع أن الخبرات في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج متوافرة في الأمم المتحدة، فإن إدارة شؤون مقاتلين سابقين كانوا ينتمون إلى منظمات إرهابية تعتبر مجالا حديث نسبياً.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٧٣ - يشارك مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في اجتماعات كل من فريق الأمم المتحدة القطري وفريق إدارة الأمن التي توجه عمليات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية بالإضافة إلى رعاية الموظفين في الصومال. ودعماً للنهج المتكامل، يتولى المكتب توجيه فريق الأمم المتحدة للسياسات الاستراتيجية، الذي يضع توجيهات في السياسة العامة للأمم المتحدة في الصومال بشأن الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية. كما يعقد المكتب السياسي اجتماعات وحدة التخطيط المشتركة التي تدعم التنسيق التنفيذي للأمم المتحدة وفريق السياسات الاستراتيجية.

٧٤ - وضماناً لتقديم الأمم المتحدة الدعم الأمثل للعملية الدستورية، أنشأ كل من فريق الأمم المتحدة القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدة مشتركة للشؤون الدستورية يشترك فيها موظفو المكتب والبرنامج الإنمائي في موقع المكتب. ويعكف كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على مناقشة الخيارات المتاحة لتعزيز التعاون التي ربما تؤدي إلى اشتراك موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مقر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال للعمل على مكافحة القرصنة. وإثر نقل جميع المهام الإدارية ومهام الدعم من مكتب الأمم المتحدة

السياسي للصومال إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠١٠، واصل المكتب السياسي دعم التعاون من خلال اشتراك الموظفين في المكان في وحدتي الإعلام والأمن في نيروبي.

٧٥ - وتم التوقيع على استراتيجية إقليمية مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعزيز تعاونها في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. ولقد أسهمت الشراكة القائمة بين المؤسسات الثلاث في حفز المنطقة ورؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تعزيز الدعم المقدم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، وعلى الاستمرار في التركيز على مواجهة التحديات.

٧٦ - وما زالت اللجنة الأمنية المشتركة التي يرأسها المكتب السياسي تتولى تنسيق جميع أنشطة القطاع الأمني بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والأمم المتحدة وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا والبلدان المانحة. وتقدم أربعة أفرقة تقنية عاملة الدعم إلى اللجنة الأمنية المشتركة، بما في ذلك الفريق العسكري العامل المعني بالجوانب التقنية الذي يتولى عملية تنسيق جميع القوات الصومالية الوطنية التي تشمل احتياجاتها للتدريب. وقد تشكل فريق الشرطة العامل المعني بالجوانب الفنية لتنسيق أنشطة قوة الشرطة الصومالية. ويتولى الفريق العامل الفني للتخطيط والبرمجة الاستراتيجيين تنسيق المسائل الشاملة للجنة الأمنية المشتركة ويضع الاستراتيجيات المتعلقة بالتخطيط والبرمجة المشتركتين بمشاركة الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليابان. ويجمع فريق فرعي عمل عامل معني بالمحاربين السابقين بين الأمم المتحدة وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء، وذلك في ظل التنسيق الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام.

٧٧ - ويرأس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مجموعة نيروبي القطاعية المعنية بمسألة القرصنة والتي من خلالها يقدم التوجيه السياسي ويكفل تنسيق الجهود فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويجري في الأساس تيسير إبرام التزام مع المجتمع الدولي عبر فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، إنما دون أن يقتصر عليه، وعبر المشاركة في الأفرقة العاملة الخمسة.

٧٨ - وتعمل وحدة حقوق الإنسان التابعة للمكتب السياسي عن كثب مع بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال ومع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على مسائل حماية المدنيين والأطفال المرتبطين بهذه القوات والجماعات المسلحة وعلى مسائل سيادة القانون. ويشمل هذا التعاون أنشطة برنامجية مشتركة والدعوة وتبادل المعلومات.

٧٩ - ويشارك المكتب السياسي في اجتماعات دورية لفريق الأمم المتحدة الإعلامي الذي يتألف من موظفي إعلام من فريق الأمم المتحدة القطري بالإضافة إلى اجتماعات تنسيق تعقد أسبوعياً مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيواصل المكتب السياسي رئاسة اجتماعات فريق الصومال لدعم وسائط الإعلام لتنسيق الدعم المقدم إلى وسائط الإعلام الصومالية.

٨٠ - وما زال المكتب السياسي يرأس فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، وهو فريق سياسي يضم ما يزيد عن ٤٠ بلداً ومنظمة إقليمية بما فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي لمناقشة سبيل المضي قدماً في الصومال.

معلومات عن أداء البرنامج في عام ٢٠١١

٨١ - **أزمة سياسية طال أمدها وخيارات جديدة لتصريف المسائل السياسية:** عانت الحكومة الاتحادية الانتقالية من أزمة طويلة الأمد بدأت في عام ٢٠١٠ وامتدت إلى عام ٢٠١١، متسمةً بانقسامات عميقة داخل الحكومة. ولقد تسببت استقالة رئيس الوزراء شارمارك في أيار/مايو ٢٠١١ في الأزمة الرئيسية الأولى التي امتدت إلى عام ٢٠١١. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال عن كثب مع رئيس مجلس الوزراء الجديد محمد عبد الله محمد لوضع خريطة طريق شاملة وخطة عمل مدتها ١٠٠ يوماً تعتبران بمثابة مخطط عام لدفع الحكومة إلى الأمام. ولكن الانشقاقات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية في عام ٢٠١١ قد عرقل بشدة تفعيل خريطة الطريق.

٨٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، ظهر خلاف بين الرئيس الشيخ الشريف أحمد ورئيس البرلمان الشريف حسن شيخ عدن بشأن إنهاء الفترة الانتقالية. وقرر البرلمان الاتحادي الفيدرالي في ٣ شباط/فبراير ٢٠١١ أن يمدد فترة ولايته لثلاث سنوات وأن يعلن انتخابات لمناصب الرئيس ورئيس البرلمان ونائب رئيس البرلمان قبل نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١. واعترض الرئيس على هذا التمديد الأحادي الطرف ودعا إلى تمديد فترة جهازي الحكومة التشريعي والتنفيذي عاماً واحداً. وفي مسعى لتفادي تصعيد التوترات بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، يسر المكتب السياسي إجراء العديد من المشاورات. وقد

كسر التوقيع على اتفاق كمبالا في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي يسره الممثل الخاص ورئيس أوغندا يوري موسيفيني الجمود القائم بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.

٨٣ - وعقد المكتب السياسي قبل اتفاق كمبالا وفي أعقابه سلسلة من الاجتماعات التشاورية الرفيعة المستوى بشأن الصومال لإعادة إطلاق الحوار بين زعماء المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجهات معنية أخرى. وحضر سلسلة الاجتماعات التشاورية التي عقدت في نيروبي ومقديشو وفود من الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي وأهل السنة والجماعة ومن منطقتي ''غالمودوغ'' و ''بونتلاند''، وقد أفضت إلى تفاهم سياسي مشترك فيما بين المشاركين بشأن إدارة عملية جديدة لتصريف المسائل السياسية في الصومال.

٨٤ - وفي أيلول/سبتمبر، اعتمدت المؤسسات الاتحادية الانتقالية ''خريطة طريق الصومال'' التي تحدد تنفيذ المهام الانتقالية التي ستنجز قبل آب/أغسطس ٢٠١٢. ومن ضمن المهام الحاسمة الواردة في خريطة الطريق: الاستقرار الأمني؛ وإتمام عملية وضع الدستور؛ والإدارة السليمة؛ وإصلاح البرلمان؛ وتعزيز الاتصال والمصالحة.

٨٥ - التقدم المحرز في المشاورات بشأن مشروع الدستور: واصلت الأمم المتحدة دعم مساعي الصومال لوضع دستور جديد، وهي عملية أرجئت كثيراً ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الخلافات القائمة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وفي عام ٢٠١١، ترأس المكتب السياسي مشاورات عقدت مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين للاتفاق بشأن الخطوات اللازم اتخاذها لإنجاز مشروع الدستور. وقد تمحورت هذه المناقشات إلى حد كبير حول تحديد المسائل ذات الأولوية والمسائل الخلافية للتشاور بشأنها مع الشعب الصومالي. ووافق كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأطراف الصومالية المعنية على خريطة طريق سياسية لإنجاز مشروع الدستور بنجاح.

٨٦ - مساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في توسيع نطاق الاتصال وتعزيز المصالحة داخل المجتمع الصومالي: قام المكتب السياسي، بالتعاون مع المنظمتين غير الحكوميتين ''المنظمة الفنلندية للمعونة الكنسية'' و ''المجلس الأفريقي للزعماء الدينيين'' بتنسيق ثلاث مبادرات استشارية مع الزعماء الدينيين والتقليديين الصوماليين لدفع عملية السلام ابتداء من القواعد الشعبية. وقد وضعت خريطة طريق عبرت عن التزام الزعماء المحليين بالمشاركة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالإضافة إلى حركة الشباب.

ويجري أيضاً استكشاف دور الزعيمات الدينيات والشباب في دفع عملية السلام المذكورة قدماً.

٨٧ - العمل مع السلطات الإقليمية والإدارات الناشئة: شارك المكتب السياسي مشاركة كثيفة طوال عام ٢٠١١ مع الكيانات الإقليمية، ولا سيما ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' و ''غالمودوغ'' وهيمان وهيب. ويعمل المكتب عن كثب مع الحكومة الاتحادية الانتقالية لتعزيز الصلات مع الكيانات الإقليمية عبر تنفيذ أطر مشتركة مثل عملية كمبالا بشأن القرصنة.

٨٨ - تحسينات في الحالة الأمنية: في دعم لبيئة سليمة وآمنة يمكن في ظلها إحراز تقدم سياسي، زادت قوات الأمن الوطنية الصومالية قدراتها إلى ١٠ ١٠٦ جنود في عام ٢٠١١. ومع أن القطاع الأمني ما زال يواجه تحديات خطيرة، ولا سيما في إنشاء قيادة قوية وتكريس مراقبة شديدة، فقد أحرز التقدم في تعزيز قوات الأمن الوطنية عبر توفير تدريب متسق من أوروبا والولايات المتحدة ودفع رواتب منتظمة. وقام المكتب السياسي بتنسيق عملية تقييم احتياجات التدريب لوضع مناهج تدريبية متسقة لقوات الأمن الوطنية، التي أسهمت في تحسين رص صفوف قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٨٩ - إدارة شؤون المقاتلين السابقين (''المنشقين''): في استجابة لطلب الدعم من قوات الحكومة الاتحادية لمعالجة شؤون المقاتلين السابقين، نظم المكتب السياسي حلقة عمل دولية عن الدروس المستفادة نظرت في سبل إدارة شؤون المقاتلين المرتبطين بالمنظمات الإرهابية الدولية، بما في ذلك الاعتماد على الخبرات المستمدة من بعثات الأمم المتحدة في أفغانستان والعراق. وقد ساعدت حلقة العمل في تحديد إطار للاستراتيجية الشاملة المتعلقة بالمقاتلين السابقين.

٩٠ - قوة الشرطة المعززة: أخذ المكتب السياسي يعمل بتعاون وثيق مع الجهات المانحة وغيرها من الشركاء الرئيسيين لدعم السلطات الصومالية في بناء قدرات قوة الشرطة الصومالية، ومع البرنامج الإنمائي بشأن دفع مرتبات الشرطة. وفي جيبوتي، دعم المكتب تدريب ٤٩٩ مجندين من مجندي الشرطة ووضع منهاجاً تدريبياً وزود قوة الشرطة الصومالية بأجهزة لا سلكي ومعدات اتصال.

٩١ - إرساء أسس تنسيق أنشطة مكافحة القرصنة: صاغ المكتب أثناء عام ٢٠١١ نهجاً أشمل إزاء تنسيق وتوجيه أنشطة قوات الحكومة الاتحادية والكيانات الإقليمية والمجتمعات الدولية بشأن مكافحة القرصنة. وتمكنت مجموعة نيروبي التي يشرف عليها المكتب من مواءمة

الأنشطة إلى حد كبير وإعادة تحديد ''عملية كمبالا'' باعتبارها الآلية الرئيسية لتنسيق جهود مكافحة القرصنة.

٩٢ - الرصد والإبلاغ وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان: في عام ٢٠١١، عقدت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال اجتماع الأمم المتحدة الأول منذ سنوات عديدة مع المدافعين عن حقوق الإنسان في مقديشو. وبدعم من المكتب، قام أيضاً الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال بزيارة مقديشو للمرة الأولى. ودعم المكتب السياسي فرقة عمل تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خُصصت لموظفي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في جيبوتي لتوفير التدريب على عملية الاستعراض الدوري الشامل. ونتيجة لذلك، قدم وفد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية تقريره الأول عن الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١١. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها الحكومة الصومالية تقريراً إلى الآلية الدولية لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٤. وقد عُزز العمل مع سلطات ''صوماليلاند''، وذلك باتباع سبل منها دعم الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها السلطات لتحقيق العدالة ولجنة ''صوماليلاند'' لحقوق الإنسان.

٩٣ - دعم الأنشطة الإنسانية وجهود التعافي والتنمية، مع التركيز على المناطق الجديدة التي استردتها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/الحكومة الاتحادية الانتقالية: دعم المكتب طوال عام ٢٠١١ جهود الدعوة التي تبذلها الأمم المتحدة بشأن حالات نقص التمويل اللازم للأنشطة الإنسانية وجهود والتعافي. وحدد المكتب اجتماعاً للمنظمات غير الحكومية يعقد كل ثلاثة أشهر مع الممثل الخاص لتعزيز الحوار والمشاركة مع المنظمات غير الحكومية. ودعماً للمناطق التي استُردت حديثاً من حركة الشباب، أيد المكتب وضع ''استراتيجية الأمم المتحدة للتعافي والاستقرار''، وذلك عبر تقديم معونة الأمن البشري الفورية في ثلاث محافظات. وسيتسع نطاق الاستراتيجية لتشمل المنطقتين الجغرافيتين معاً وستقدم الخدمات الأساسية وتوفر فرص العمل وتلبي الاحتياجات الاجتماعية.

٩٤ - المسائل الجنسانية في إطار السلام والأمن: نظم المكتب السياسي مراجعة للمسائل الجنسانية في سياق مشروع الدستور قيد التشاور، بما في ذلك ما يتصل منها بتعميم قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والعنف الجنساني في مناطق النزاع. ويعمل المكتب أيضا مع وزارة تنمية المرأة والرعاية الأسرية على وضع سياسة وإطار استراتيجيين وطنيين للمسائل الجنسانية.

٩٥ - وسائط الإعلام وتعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية: في عام ٢٠١١، زود المكتب السياسي إذاعة مقديشو بالمعدات وأتاح المجال للحكومة كي تعيد إنشاء وكالة الأنباء الحكومية الصومالية وتدرب موظفي وزارة الإعلام من الحكومة الاتحادية الانتقالية و ''بونتلاند''. وأعدت أيضاً وحدة الإعلام، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مشاريع للبرمجة الإذاعية والتلفزيونية دعماً للسلام والمصالحة وحقوق الإنسان وقطاع الأمن.

٩٦ - التنسيق الناجح من خلال الإطار الاستراتيجي المتكامل: ودعماً للتكامل، تولى المكتب تنسيق معتكف الأمم المتحدة الأول للقيادة في شباط/فبراير ٢٠١١. ووضع الإطار الاستراتيجي المتكامل للصومال في آذار/مارس ٢٠١١ محدداً المبادرات الأساسية بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري في خمسة قطاعات؛ القطاع السياسي، والحوكمة، وقطاع الأمن، وتقديم الخدمات الأساسية، والتنمية الاقتصادية وسبل كسب الرزق.

٩٧ - إعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والموظفون الموزعون في الصومال: تم على امتداد عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، إيفاد موظفي المكتب، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام في دورة تناوبية منتظمة إلى مقديشو وغاروي وهرجيسة. وبحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١، أوفد المكتب ٣١ موظفاً (وهو ما يمثل ٣٠ في المائة من جميع الموظفين) بما في ذلك ١٢ موظفاً دولياً و ١٩ وطنياً سيكون مقرهم في الصومال على النحو التالي: ٧ في مقديشو و ١٣ في غاروي و ١١ في هرجيسة. وسيواصل الموظفون المتبقون في نيروبي ما يبذلونه من جهود تنسيقية مع المجتمع الدولي. ومن المقرر أن تصل نسبة انتشار موظفي المكتب السياسي بحلول عام ٢٠١٢ إلى ٤٢ في المائة من مجموع الموظفين، بما في ذلك إيفاد نائب الممثل الخاص للأمين العام بشكل دائم إلى مقديشو. وما زال التنسيق في نيروبي مع المجتمع الدولي يحتاج إلى موارد كبيرة. وستزيد مهام التمثيل والإدارة في نيروبي من مسؤوليات رئيس الديوان، الأمر الذي يبرر إعادة تصنيف الوظيفة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٢

٩٨ - لا تزال الأزمة السياسية المزمنة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية مصدر قلق كبير. ويُعد توقيع اتفاق كمبالا، وإقرار ''خريطة طريق'' ذات معايير وشروط مُحددة لإنهاء المرحلة الانتقالية خطوة مهمة في الصومال. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في إطار نهج الأمم المتحدة المتكامل، بالمساعدة في وضع اللمسات الأخيرة على الدستور، وإصلاح البرلمان، وتشكيل جمعية تأسيسية من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية في عام

٢٠١٢ وتحسين الشفافية المتبادلة والمساءلة. وفي الوقت نفسه، سيُواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال العمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، والسلطات الإقليمية، والإدارات الناشئة، وخصوصا في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' و ''غالمودوغ'' و ''هيمان و هيب''.

٩٩ - وستُواصل وحدة الشؤون المدنية بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال دعم العملية السياسية عن طريق زيادة التوعية وطرح مبادرات للمصالحة مع الزعماء الدينيين والتقليديين، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة من غير الدول، والمواطنين الصوماليين في الشتات، والنساء، والشيوخ والشباب على الصعيد الإقليمي. وسيستمر الاشتراك مع مجتمع دوائر الأعمال الصومالي في عام ٢٠١٢ بما يُتيح لهم المساهمة في تحقيق السلام وبناء الاقتصاد في الصومال.

١٠٠ - وستُؤدي المكاسب التي حققتها الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى زيادة فرص الوجود داخل الصومال. ومن المرجح أن يسمح هذا بتعزيز نشر موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال داخل الصومال وببناء قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تنفيذ خريطة الطريق. وسيقوم العنصر المعني بالإعلام في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتصعيد أنشطة التوعية وذلك بإطلاع وسائط الإعلام الصومالية والجماهير الصومالية على عملية السلام، ومشروع الدستور، والتطورات السياسية الأخرى.

١٠١ - وقد أُحرز تقدم كبير في وضع المشروع التشاوري للدستور في عام ٢٠١٠، بما في ذلك قيام جماهير الشعب الصومالي بمناقشته في مختلف المحافل. ولا يزال المشروع التشاوري للدستور بحاجة إلى مزيد من البلورة لعناصره الأساسية، مثل طرائق اعتماده وتنفيذه التي تُحدد ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية. واستنادا إلى خريطة الطريق، سيقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة عملية إعداد الدستور مع اللجنة الاتحادية المُستقلة للدستور والمؤسسات الاتحادية الانتقالية.

١٠٢ - وعلى النحو المتوخى في الميثاق الاتحادي الانتقالي، ستُشكل الإدارات الإقليمية جزءا لا يتجزأ من دولة صومالية موحدة في المستقبل. وتُعدُّ هذه الإدارات الإقليمية عنصرا مهما في عملية البحث عن سلام دائم والتحول نحو الديمقراطية واللامركزية وبسط نفوذ الحكومة الوطنية في جميع أنحاء الصومال. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، عن طريق الموظفين العاملين في الأقاليم بتعزيز مشاركة هذه الإدارات في عملية السلام.

١٠٣ - وبالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري، سيقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية لمساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي

للصومال مع فريق الأمم المتحدة القطري تقديم التدريب في الأجلين القصير والمتوسط لموظفي المؤسسات الاتحادية الانتقالية عن طريق حلقات عمل موجهة إلى المؤسسات الرئيسية بهدف تعزيز قدرتها.

١٠٤ - ولقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات تؤكد أهمية إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. ويتمثل دور مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في قيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من حوادث القرصنة، وبناء قدرة صومالية لمكافحة القرصنة، وتنسيق الجهود لإعادة بناء سبل العيش والتصدي للأسباب الجذرية للقرصنة. والأولويات الرئيسية هي تنسيق عمل الأمم المتحدة مع غيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، وتحسين آليات تبادل المعلومات عن طريق ''عملية كمبالا'' بحيث تستفيد منها الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' و ''غالمودوغ''.

١٠٥ - وسيُواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في بناء المؤسسات الأمنية ومؤسسات قطاع العدل عن طريق تقديم خمس خدمات أساسية هي: (أ) رفع مستوى تنسيق الدعم الدولي لعملية تطوير قطاع الأمن في إطار اللجنة الأمنية المشتركة؛ (ب) تعزيز الدعم التحليلي والاستشاري المُقدم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية والإدارات الإقليمية؛ (ج) بناء قدرة المؤسسات؛ (د) تعبئة الموارد من أجل الصندوق الاستئماني لمؤسسات قطاع الأمن؛ (هـ) تتبع ورصد الدعم الدولي لعملية تطوير قطاع الأمن. وإضافة إلى ذلك، سيدعو مكتب تطوير قطاع الأمن المانحين الدوليين لمواصلة دفع مرتبات أفراد قوة الأمن الوطني الصومالية وقوة الشرطة الصومالية، للحد من خطر الانشقاقات والانضمام إلى الجماعات المعارِضة المسلحة. ولا بد من تطوير مرافق التدريب العسكري داخل الصومال حتى يتسنى إجراء تدريبات عسكرية داخل الصومال. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتيسير وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الوطنية المنقحة لتحقيق الأمن والاستقرار.

١٠٦ - وتحتاج قوة الشرطة الصومالية إلى دعم لكي تتحول من مؤسسةٍ قوام عملها انتظار وقوع الحدث ورد الفعل إلى مؤسسةٍ تعتمد على تحليل الاتجاهات والأنماط والحوادث. وسيكون التركيز على تعزيز فعالية عمليات قوة الشرطة الصومالية، بما فيها قوات الشرطة في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال توفير التوجيه فيما يتعلق بالسياسات العامة إلى وزارة الداخلية الصومالية وجهاز الأمن الوطني الصومالي.

١٠٧ - وقد طلبت الحكومة الاتحادية الانتقالية من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تقديم الدعم لها في معالجة ازدياد حجم العمل فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين من جماعات المعارضة المسلحة، الذين يتراوح عددهم في الوقت الحاضر بين ١٧٥ شخصا و ٢٠٠ شخص. ويقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، من خلال عمله عن كثب مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومكتب المنسق المقيم والجهات المانحة على الصعيد الثنائي، بمعاونة الحكومة الاتحادية الانتقالية على وضع أُطرٍ في مجال السياسات العامة تكفل الاستجابة في الأجلين المتوسط والطويل بمقتضيات تحقيق الأمن المجتمعي والحد من العنف في سياق استراتيجية شاملة أوسع نطاقا تدعم هذين الهدفين. وسيقوم مكتب تطوير قطاع الأمن بتيسير إنشاء لجنة حكومية تُعنى بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للإشراف على نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم.

١٠٨ - وسيُواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تقديم الدعم إلى السلطات الصومالية فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك زيادة التركيز على تطوير قطاعي الأمن والقضاء، وتوفير الحماية للمدنيين. وستحتاج السلطات في الصومال إلى دعم كبير لكي تُنفذ التوصيات المُستفيضة الصادرة عن عملية الاستعراض الدوري العام، مثل صياغة مختلف جوانب التشريعات الجديدة لحقوق الإنسان بما في ذلك التصديق على المعاهدات الدولية وإنشاء لجان لحقوق الإنسان. وستزيد وحدة حقوق الإنسان أنشطة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

١٠٩ - وستقوم وحدة الشؤون الجنسانية بتعزيز الإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في العمل الموضوعي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وسيتواصل تقديم الدعم لبناء قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية والآليات القائمة في المناطق عن طريق المساهمة في السياسات الوطنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠ و ١٨٨٨ و ١٨٨٩ و ١٩٦٠. وسيُساهم تنفيذ خطة عمل إدارة الشؤون السياسية/هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن ''المرأة والوساطة من أجل السلام'' في إضفاء الطابع الرسمي على مشاركة المرأة الصومالية في العمليات الوطنية وعمليات المصالحة في الصومال.

١١٠ - يرد أدناه بيان الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إقامة مؤسسات مُعزَّزة وعريضة القاعدة وتمثيلية في الصومال	(أ) '١' ازدياد عدد مبادرات التوعية والمصالحة التي تدعم الجماعات المشاركة في الحكومة والبرلمان مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٧ جماعات الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٨ جماعات الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٩ جماعات '٢' تقديم دستور جديد إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية لاعتماده مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدر لعام ٢٠١١: صفر الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١ '٣' تقديم القانون الانتخابي إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية لاعتماده مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدر لعام ٢٠١١: صفر الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١ '٤' ازدياد العدد الإجمالي للكيانات الإقليمية في الصومال التي تتعاون مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ١ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٢ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤

النواتج

- عقد ٤ اجتماعات لتعزيز التعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات المعارضة غير الداخلة في عملية السلام، بهدف تعزيز السلام والأمن والمصالحة
- عقد ٦ اجتماعات لتعزيز التعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والكيانات الإقليمية بغية تعزيز السلام والأمن والمصالحة
- تعديل الميثاق الاتحادي الانتقالي للتمكين من المضي قُدما في عملية إعداد الدستور
- استكمال الخطة والتقرير التحضيريين من أجل اعتماد مشروع الدستور بصفة مؤقتة
- عقد ٦ اجتماعات داخل الصومال وفي الأقاليم بهدف المضي قدما في عملية إعداد الدستور
- عقد ٤ اجتماعات تشاورية بهدف الترويج لعملية السلام مع الزعماء الدينيين والتقليديين، والمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، والمواطنين الصوماليين في الشتات، والجماعات النسائية والشبابية، لوضع استراتيجيات للترويج لعملية السلام
- تفعيل لجان السلام القائمة ضمن الكيانات الإقليمية وتيسير إنشاء لجان جديدة
- تنظيم ٦ حلقات عمل للجنة البرلمانية الصومالية بشأن الانتخابات
- عقد ٦ اجتماعات ضمَّت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مع اللجنة البرلمانية الصومالية بشأن مسألة الإصلاح
- عقد ٣ اجتماعات لمجموعة الاتصال الدولية لتحسين السياسات بشأن الصومال
- عقد مؤتمر اسطنبول الثاني بشأن الصومال في ظل الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية
- اشتراك مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في وضع سياسة استراتيجية واحدة
- إسداء المشورة الفنية، عن طريق زيارات إدارة المعرفة، إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع المدني بشأن العمليات الانتخابية، والتربية المدنية، والمسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان
- تنظيم حملة إعلامية بشأن السلام والمصالحة والعمليتين الانتخابية والدستورية، تشمل بث ١٥ ساعة من البرامج التلفزيونية و ٣٠ ساعة من البرامج الإذاعية، وتوعية الصوماليين في الشتات، و ١٠ ٠٠٠ منشور وكراسة بالإنكليزية والصومالية

- أُطلقت الاستراتيجية المُشتركة لإدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المرأة والوساطة في عمليات السلام الرسمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال	(ب) '١' ازدياد العدد الإجمالي للجان الفنية التي تنشئها الحكومة الاتحادية الانتقالية مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٤ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٢ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٦ '٢' ازدياد عدد كبار المسؤولين الذين جرى تدريبهم، مثل الأمناء الدائمين ورؤساء الموظفين ورؤساء الإدارات، في المؤسسات الاتحادية الانتقالية مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٨٩ من كبار المسؤولين تم تدريبهم الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٥٠ من كبار المسؤولين يتلقون التدريب الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١١٩ من كبار المسؤولين يتلقون التدريب

النواتج

- تنظيم ٦ حلقات عمل عن إدارة الخدمة العامة لوزارات العدل والإعلام والشؤون الجنسانية والأمن الداخلي والداخلية والمالية والخزانة
- تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية للجان الفنية، بما فيها لجنة السلام والمصالحة، ولجنة الدفاع والأمن واللجنة الدستورية والانتخابية، عن آليات الرقابة والمساءلة
- تنظيم ٦ حلقات عمل تدريبية، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، للسلطات الإقليمية في كلٍّ من ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' والمنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال، عن تنظيم وحوكمة الإدارات المحلية

- إسداء المشورة الفنية إلى وزارة الشؤون الجنسانية بشأن المرأة والمشاركة السياسية لتعزيز دور النساء في العملية السياسية
- عقد ٦ اجتماعات و/أو حلقات عمل مع ممثلين عن دوائر الأعمال والمجموعات النسائية والشبابية، بشأن وضع استراتيجيات لتعزيز عملية السلام
- عقد حلقة عمل تدريبية واحدة عن ممارسات الصحافة والتواصل المؤسسي لموظفي وزارة الإعلام ولمحطات إذاعية عامة وخاصة
- عقد ٦ حلقات عمل توجيهية لمجلس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية وكبار المسؤولين الحكوميين؛
- عقد ٢٤ اجتماعا لمنتدى الشراكات التقنية والشراكات الرئيسية التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
- عقد ٦ اجتماعات مع سفراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولجان التنسيق التقنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز تصدي المجتمع الدولي للقرصنة	(ج) ’١‘ وضع واعتماد استراتيجية للتصدي للقرصنة في الصومال والمنطقة دون الإقليمية مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: استراتيجية واحدة الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: استراتيجية واحدة ’٢‘ ازدياد عدد المبادرات/المشاريع المشتركة لمكافحة القرصنة التي تنفذها الحكومة الاتحادية الانتقالية و ’’بونتلاند‘‘ و ’’صوماليلاند‘‘ و ’’غالمودغ‘‘ في إطار ’’عملية كمبالا‘‘ مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: صفر الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤ خطط عمل مشتركة لمكافحة القرصنة

النواتج

- عقد ٦ اجتماعات لتقديم المشورة الفنية إلى ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' و ''غالمودغ'' والحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن وضع استراتيجية صومالية متماسكة وخطة عمل للتنفيذ استنادا إلى ''عملية كمبالا''
- عقد ٦ اجتماعات لمجموعة نيروبي (آلية الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة القرصنة) والفريق العامل التقني لمكافحة القرصنة
- الإعلان عن منطقة اقتصادية خالصة بحلول عام ٢٠١٢
- عقد ٦ اجتماعات في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' و ''غالمودغ'' ومع الحكومة الاتحادية الانتقالية لتقديم المشورة بشأن وضع آلية تنسيق ضمن إطار عمل كمبالا
- إنشاء ٤ جهات اتصال إقليمية لتنسيق أنشطة مكافحة القرصنة؛ في ''صوماليلاند'' و''بونتلاند'' و ''غالمودغ'' ومقديشيو
- مُساعدة الحكومة المصرية، التي تتولى رئاسة الفريق العامل ٤، في تنظيم حملات لتوجيه رسائل استراتيجية وأُخرى إعلامية لردع حملة تجنيد مجموعات القراصنة، وذلك عن طريق حضور اجتماعات الفريق العامل ٤ (وعددها أربعة كل عام)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم في ما يتعلق بتحسين حالة حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في الصومال	(د) '١' ازدياد عدد التدابير الجديدة والمنقحة التي تتخذها الحكومة في مجال السياسات والتشريعات وتتمشى مع حقوق الإنسان مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٣ تدابير في مجال السياسات والتشريعات الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤ تدابير في مجال السياسات والتشريعات '٢' ازدياد عدد الآليات المستقلة لحماية حقوق الإنسان مقاييس الأداء

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: آلية واحدة
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: آليتان
	'٣' وضح خطة عمل لإعادة إدماج الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: لا ينطبق
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: خطة عمل واحدة

النواتج

- تهيئة سب التعاون التقني للحكومة من خلال تنظيم ٣ حلقات عمل على الأقل ومدها كذلك بالمشورة القانونية والمشورة المتعلقة بالسياسات عن طريق الإحاطات والتحليل القانوني دعما لتنفيذ التوصيات الرئيسية العشرة الصادرة عن الاستعراض الدوري العام
- عقدت ٦ اجتماعات لمد ''صوماليلاند''و ''بونتلاند'' والحكومة الاتحادية الانتقالية بالمشورة الفنية عن طريق توجيهات وإحاطات بهدف زيادة درجة امتثال ٣ سياسات وتشريعات تتعلق بحقوق الإنسان للمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- عقد ٤ حلقات عمل وتقديم المشورة القانونية والمشورة المتعلقة بالسياسات عن طريق توجيهات وإحاطات بشأن إدماج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في ثلاثة برامج لإصلاح قطاع الأمن والإصلاح القضائي في ''صوماليلاند''و ''بونتلاند'' وعلى صعيد الحكومة الاتحادية الانتقالية
- إسداء المشورة الفنية إلى اللجنة الاتحادية المُستقلة للدستور في شكل ثلاث توجيهات و ٥ إحاطات بشأن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان ليجري إدماجها في الدستور الجديد؛ وعقد ٣ اجتماعات، تتعلق بتحقيق العدالة والمصالحة، مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإدارية الإقليمية والمجتمع المدني، بهدف تعزيز اشتراك الصوماليين في تصميم آليات العدالة الملائمة
- تنظيم ٦ دورات تدريبية وتوجيهية لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات لتعزيز عمليتي رصد مسائل حقوق الإنسان والإبلاغ عنها

- إجراء ٤ تقييمات متعمقة لحالة حقوق الإنسان عن طريق زيادة عمليات الأمم المتحدة المُستقلة للرصد والإبلاغ، واستناداً إلى ازدياد البعثات الميدانية داخل الصومال
- ازدياد التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، عن طريق دعم ما لا يقل عن ٣ زيارات قطرية في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والمساهمة في ٣ تقارير على الأقل في إطار الإجراءات الخاصة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز القطاع الأمني وسيادة القانون في الصومال	(هـ) '١' تعزيز المؤسسات الأمنية الاتحادية الانتقالية في الصومال ومؤسسات العدالة عن طريق وضع خطط عمل نوعية للقطاعات/الوكالات مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ٣ خطط عمل الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٥ خطط عمل '٢' ازدياد عدد أفراد قوات الأمن وموظفي العدالة وحراس السجون الصوماليين المدربين من خلال دورات متخصصة مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٧٥ الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ٣٠٠ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤٠٠ '٣' نزع سلاح المقاتلين السابقين (''المنشقين'') من الجماعات المتمردة المسلحة وإعادة إدماجهم مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: لا ينطبق الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١ ٠٠٠

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٤‘ إدماج مقاتلي الميليشيات في قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	الرقم المقدَّر لعام ٢٠١١: ١ ٠٠٠
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١ ٥٠٠

النواتج

- اعتماد خطة وطنية لتحقيق الأمن والاستقرار
- إنشاء لجان أمن المقاطعات لتنسيق أمن المدنيين، والقانون، والنظام
- عقد ٦ اجتماعات تنسيقية للفريق العامل الفني المعني بالشرطة لوضع وبدء تنفيذ خطة عمل قوات شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية في إطار خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار
- قيام مكتب تنمية قطاع الأمن بوضع استراتيجية لإدماج مقاتلي أهل السنة والجماعة في قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية
- تنظيم حلقتي عمل بشأن تقييم قطاع الأمن/إصلاح الشرطة في ’’صوماليلاند‘‘ و ’’بونتلاند‘‘
- القيام بـ ٢٤ زيارة رصد إلى مرفقي التدريب التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في بيهنغا وكمبالا وغيرهما من مرافق التدريب الموجودة في المنطقة. وستتم هذه الزيارات بمعدل زيارتين شهرياً في المتوسط يقوم بها المستشارون العسكريون ومدير مكتب تنمية قطاع الأمن
- تيسير إنشاء وبناء قدرات اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تيسير تنظيم حلقة عمل في مجال التخطيط لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل اللجنة الوطنية وموظفي الحكومة المختصين تتناول المبادئ الأساسية للتخطيط وتهدف إلى إرساء نهج وعملية منسقين بإحكام لجمع المعلومات وتحليلها وإدارتها
- دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في تنفيذ برامج تستهدف الشباب المهدَّد والحد من العنف في المجتمعات المحلية

- إطلاق حملة إعلامية بشأن قطاع الأمن، تشمل ١٠ ساعات من البرامج الإذاعية
- تنظيم حلقة عمل بشأن إعداد تقرير رسم الخريطة الجنسانية في قطاع الأمن في الصومال

العوامل الخارجية

١١١ - يتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال أهدافه شريطة أن: (أ) يتحسّن الوضع الأمني في مقديشو وجنوب وسط الصومال؛ (ب) يتم الحفاظ على المكاسب العسكرية الحالية التي حققتها الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي؛ (ج) تتحسن العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية نتيجة الاتفاق على تمديد الفترة الانتقالية لمدة سنة واحدة وتعيين رئيس وزراء جديد وحكومة جديدة؛ (د) تلتزم الحكومة الاتحادية الانتقالية باستكمال ما تبقّى من المهام الرئيسية الانتقالية؛ (هـ) تدعم الحكومات/المنظمات الإقليمية عملية السلام؛ (و) يقدم المجتمع الدولي دعما دوليا لعملية السلام في الصومال؛ (ز) توفر الجهات المانحة أموالاً كافية دعماً لتنفيذ اتفاق جيبوتي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق ٢٠١١-٢٠١٢	
وجه الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق: (وفورات العجز)	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات ٢٠١١	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	١٥ ٨٤٥,٢	١٦ ٣٢٠,٩	(٤٧٥,٧)	٨ ٧٦٦,١	-	٨ ٣٨٠,٢	٣٨٥,٩
التكاليف التشغيلية	١٦ ٩٣٨,٣	١٦ ٤٦٢,٦	٤٧٥,٧	٨ ٦٣٨,٤	٢٤٥,٠	٧ ٩٦٤,٨	٦٧٣,٦
المجموع	**٣٢ ٧٨٣,٥**	**٣٢ ٧٨٣,٥**	**-**	**١٧ ٤٠٤,٥**	**٢٤٥,٠**	**١٦ ٣٤٥,٠**	**١ ٠٥٩,٥**

١١٢ - يغطي صافي مجموع الاحتياجات من الموارد البالغ ٥٠٠ ٤٠٤ ١٧ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٨٠٣ ١٧ دولار) المرتبات والتكاليف العامة لملاك إضافي من الموظفين يبلغ ٩٩ وظيفة (٦٠ موظفاً دولياً و ٣٩ من الموظفين الوطنيين) (١٠٠ ٧٦٦ ٨ دولار)؛ ولخدمات الخبراء والاستشاريين (٠٠٠ ١٢٥ دولار)؛ والسفر الرسمي (٨٠٠ ٧٨٩ ١ دولار)؛ وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية مثل المرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٣٥٦ ١ دولار)؛ والنقل (٤٠٠ ٢٣١ ٢ دولار)؛ والاتصالات (٣٠٠ ٧٣١ ١ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات

(٣٠٠ ٤٣٩ دولار)؛ والخدمات الطبية (٢٠٠ ٢٦٦ دولار)، ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (٩٠٠ ٦٩٨ دولار).

١١٣ - يُعزى، أساسا، ازدياد الاحتياجات في عام ٢٠١٢ إلى اتساع نطاق جهود الإعلام؛ وتزايد نفقات الاتصالات، والنقل البري، وتكنولوجيا المعلومات، وغير ذلك من اللوازم والخدمات لدعم الانتشار في الصومال، وانخفاض معدلات الشغور في فئتي الموظفين الدوليين والوطنيين.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١١٤ - يوجد صندوقان استئمانيان لدعم الصومال هما: الصندوق الاستئماني لدعم مؤسسات الأمن الانتقالية في الصومال، والصندوق الاستئماني لدعم أنشطة بناء السلام في الصومال. وتهدف أنشطة الصندوق الاستئماني الأول إلى دعم قوات الشرطة الصومالية بتأمين المرتبات والتدريب وتجديد مراكز الشرطة، وتجهيز الشرطة بعدد من العربات المدرعة الخفيفة وبمعدات الحماية الشخصية. وتتراوح النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٢ بين ١٢ مليون و ١٥ مليون دولار. أما الصندوق الاستئماني الثاني فيقدم المساعدة إلى وزارة الإعلام الصومالية، وإلى أنشطة التوعية دعماً لحملات الحكومة الاتحادية الانتقالية والحملات الإعلامية لمكافحة القرصنة. ومن المتوقع أن يصل تمويل هذه الأنشطة في عام ٢٠١٢، إلى حوالي ٥ ملايين دولار.

١١٥ - في عام ٢٠١١، شملت الأنشطة الممولة من الصندوق الاستئماني لدعم مؤسسات الأمن الانتقالية في الصومال دعم قوة الشرطة الصومالية بدفع المرتبات والتدريب وتجديد مراكز الشرطة، وتجهيز الشرطة بعدد من العربات المدرعة الخفيفة وبمعدات الحماية الشخصية. ومن المتوقع أن تصل النفقات خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٨,٢ ملايين دولار. وتشمل الأنشطة الممولة من الصندوق الاستئماني لدعم الصومال في عام ٢٠١١ تقديم المساعدة إلى وزارة الإعلام الصومالية في شكل أنشطة توعية دعما لحملات الحكومة الاتحادية الانتقالية والحملات الإعلامية لمكافحة القرصنة. ومن المتوقع أن تناهز النفقات في عام ٢٠١١ مبلغا قدره ٠٠٠ ٢٨٦ دولار.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			الموظفون المتطوعون	
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	موظفو الخدمة الأمنية/ الميدانية	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	موظفو الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الملاك الوظيفي المعتمد لعام ٢٠١١	١	–	١	٢	١٠	١٧	١٢	١	**٤٤**	٢٣	–	**٦٧**	١٢	٢٦	–	**١٠٥**
الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٢	١	–	١	٣	٩	١٦	١٠	١	**٤١**	١٩	–	**٦٠**	١٢	٢٧	–	**٩٩**
التغيير	–	–	–	**١**	(١)	(١)	(٢)	–	(٣)	(٤)	–	(٧)	–	**١**	–	(٦)

١١٦ - اقترحت التغييرات التالية في ملاك الموظفين في عام ٢٠١٢:

(أ) إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من وحدة مستشاري الأمن (موظف حماية وموظف حماية شخصية) اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحويل وظيفتين من وظائف الموظفين الدوليين إلى وظيفتين في فئة الموظفين الوطنيين (حيث سيتم تحويل وظيفتي مساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة مساعد اتصالات إلى الرتبة المحلية)؛

(ب) نقل أربع وظائف إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كجزء من مبادرة تعزيز التعاون وتوحيد الخدمات الإدارية (موظف خدمات لوجيستية برتبة ف-٤، وموظف إداري برتبة ف-٣، وموظف للشؤون المالية برتبة ف-٣، وموظف مساعد لشؤون المشتريات من فئة الموظفين الوطنيين (الرتبة المحلية)؛

(ج) ويقترح إعادة توزيع ثلاث وظائف على النحو التالي: يقترح ندب كبير ضباط الأمن برتبة ف-٤ إلى العمل في وظيفة مستشار حماية بنفس الرتبة؛ ويقترح ندب موظف قانوني برتبة ف-٥ إلى العمل في وظيفة منسق أقدم لمكافحة القرصنة من نفس الرتبة؛ ويقترح ندب موظف شؤون سياسية برتبة ف-٥ إلى العمل في وظيفة رئيس شؤون الإعلام بنفس الرتبة؛

(د) ويقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب من ف-٥ إلى مد-١. ومن المقرر أن ينتقل نائب الممثل الخاص إلى مقديشو في عام ٢٠١٢ ليرأس مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال. وسعيا من المكتب إلى تعزيز قدرته وصفته التمثيلية في نيروبي، في

أعقاب نقل نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، يطلب إعادة تصنيف الوظيفة إلى وظيفة رئيس مكتب برتبة مد-١.

هاء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

(٦٠٠ ٧١١ ١٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١١٧ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨) لفترة ولاية مدتها ١٢ شهراً، وبدأ عملياته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وباعتماد قرار مجلس الأمن ٢٠٠٥ (٢٠١١)، تم تمديد ولاية المكتب حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. والبعثة مكلفة بدعم حكومة سيراليون في المجالات التالية:

(أ) تقديم الدعم لحكومة سيراليون ومؤسساتها الانتخابية والديمقراطية في التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢ على النحو المطلوب، وتوفير المساعدة التقنية لجميع الأطراف المعنية للقيام بدور مجد، وفقاً للتشريعات الوطنية ذات الصلة، في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وديمقراطية؛

(ب) تقديم المساعدة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، وتشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية والحكومة وجميع الأطراف المعنية؛

(ج) مساعدة الحكومة والمؤسسات الوطنية على التصدي لمشكلة البطالة في أوساط الشباب، ويشمل ذلك تقديم الدعم في مجال التدريب والتعليم وصقل المهارات؛

(د) مساعدة الحكومة والمؤسسات الوطنية على تنفيذ خطة العمل الوطنية لسيراليون المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بوسائل منها تعزيز النهج الرباعي الأبعاد لمعالجة المسائل الجنسانية الذي اعتمده المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري؛

(هـ) توفير المساعدة للحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الإصلاح المؤسسي، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، ومكافحة الفساد، ودعم لجنة حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة في تعزيز بناء القدرات الوطنية في ميادين إنفاذ القانون، والطب الشرعي، وإدارة الحدود، وغسل الأموال، وتوطيد مؤسسات العدالة الجنائية.

١١٨ - في عام ٢٠١٢، سيواصل المكتب تنفيذ المهام المذكورة أعلاه بالتعاون مع الفريق القطري كجزء من رؤية الأمم المتحدة المشتركة لسيراليون في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، مع التركيز بشكل خاص على انتخابات عام ٢٠١٢.

التوقعات

١١٩ - في عام ٢٠١٢، ستكون للمكتب أولويتان استراتيجيتان أساسيتان ألا وهما: (أ) مساعدة البلد على إجراء انتخابات سلمية ونزيهة وحرة؛ (ب) بدء التحضير لعملية انتقال ناجحة من عمليات الأمم المتحدة إلى نظام تنموي تقليدي تحت إشراف منسق الأمم المتحدة المقيم وإلى إنهاء ممكن لمهام المكتب في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٢، ستجرى انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية في سيراليون. وستحدد هذه الانتخابات، وهي الثالثة من نوعها في مرحلة ما بعد النزاع، مستقبل سيراليون ومدى إمكانية استدامة السلام والديمقراطية في البلد. بيد أنه مع اقتراب موعد انتخابات ٢٠١٢، لا يزال الخطاب السياسي في البلد رهين النعرات الإقليمية والعرقية، ويسود انعدام الثقة بين الأطراف السياسية، ولم تحل الخلافات داخل الأحزاب، مما يفضي إلى بعض أعمال التعصب والعنف التي لا تزال تهيمن على المشهد السياسي. ولذلك، فإن المكتب سيركز أساساً على تعزيز الحوار السياسي والوفاق الوطني لتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة. وسيمهد النجاح في إجراء هذه الانتخابات وقبول الأغلبية بنتائجها الطريق لاحتمال إنهاء مهام المكتب.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٢٠ - يتناول المكتب مسألة بناء السلام من منظور أوسع، فهو يرى أن ثمار السلام الاجتماعية والاقتصادية التي يعمل العديد من وكالات منظومة الأمم المتحدة على توطيدها، جزء لا يتجزأ من عمليتي بناء السلام والتنمية في سيراليون. وتضمن الرؤية المشتركة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ تنسيق سبل تصدي الأمم المتحدة إلى العديد من التحديات التي تواجهها سيراليون وتكمل برنامج الحكومة من أجل التغيير.

١٢١ - والواقع أن تنسيب الموظفين الذين عينهم المكتب في الوكالات لتعزيز مجالات العمل التي تتداخل مع ولاية المكتب إجراء ناجح يساعد على منع ازدواجية الجهود داخل أسرة الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك تنسيب أحد موظفي المكتب المعينين في برنامج توظيف الشباب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج التعاون البيئي من أجل بناء السلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقرار انتداب موظف تنسيق للعمل في وحدة التخطيط

الاستراتيجي المشترك لضمان أن تزويد مكتب المنسق المقيم بالملاك اللازم تمهيداً لمرحلة الاستراتيجية الانتقالية.

١٢٢ - وفي الوقت نفسه، تساهم أيضاً وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها في عمل البعثة، بما في ذلك تمويل وظائف الموظفين. وتضم وحدة التخطيط الاستراتيجي، وهي المسؤولة عن رصد تنفيذ الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، موظفين يمولهم مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، ومكتب دعم بناء السلام، واليونيسيف. وثمة تعاون مماثل أيضاً مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حيث يمول ١٢ وظيفة لموظفين فنيين. ومن بين المجالات الأخرى التي تشهد ممارسات تندرج ضمن أفضل الممارسات ومبادرات فعالة تتصل بالعمليات والخدمات المشتركة التي أنشأها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة القطري، عيادة طبية مشتركة، وورشة مشتركة لإصلاح السيارات، ووحدات أمن مشتركة تابعة للأمم المتحدة، ومكاتب ميدانية مشتركة. ويتعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون أيضاً مع المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في دكار من خلال وحدة الشرطة التابعة لهما، وفي معالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومن حيث تعبئة الموارد اللازمة لبرامج الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، أتاح إنشاء صندوق متعدد الجهات المانحة من الفرصة تحديد أولويات الموارد المتاحة.

١٢٣ - وتنسق وحدة التخطيط الاستراتيجي المشترك بشكل وثيق مع مكتب دعم بناء السلام لدعم لجنة بناء السلام.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١١

١٢٤ - في عام ٢٠١١، أحرز المكتب تقدماً كبيراً في تنفيذ ولايته. وقد أدت البعثة دوراً حاسماً في منع وحل النزاعات والتوترات السياسية التي كانت ستزيد، في حال عدم معالجتها، من احتمالات السقوط مرة أخرى في براثن النزاع، وكان يمكن أن تقوض التقدم الذي حققته سيراليون على مدى السنوات الثماني الماضية. وخلال هذه الفترة، يسّر المكتب الحوار بين الأحزاب السياسية الرئيسية، وتنفيذ البيان المشترك الذي وقّعه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الحزبان الرئيسيان بهدف وضع حد لأعمال العنف السياسي التي عصفت بالبلد في عام ٢٠٠٩. ويسّر المكتب أيضاً الحوار بين شرطة سيراليون وحزب المعارضة الرئيسي، وهو حزب الشعب السيراليوني، لتعزيز الثقة والتعاون بين الطرفين. وخلال الفترة نفسها، تعاون المكتب مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، واللجنة الوطنية للانتخابات، وشرطة سيراليون، ومختلف الأحزاب السياسية لضمان إجراء عدد من الانتخابات الفرعية للمجالس

البرلمانية والمحلية في جميع أنحاء البلد. وتعاون المكتب أيضاً بشكل وثيق مع حكومة سيراليون، وهيئات إدارة الانتخابات، والشركاء الدوليين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التحضير للانتخابات الرئاسية، والبرلمانية، والمحلية التي ستجري في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، ينفذ المكتب حالياً برنامجاً مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في البلد، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والوفاق.

١٢٥ - ونظم المكتب كجزء من عمله في دعم قطاع الأمن، برنامجاً تدريبياً استهدف أكثر من ٠٠٠ ٧ فرد من الشرطة والجيش لتخفيف حدة التوتر وتحسين العلاقات بين القوتين التي شهدت في بعض المناسبات اشتباكات عنيفة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم التقني والمشورة إلى الأجهزة الأمنية في سيراليون، وبخاصة شرطة سيراليون، ووحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكتب الأمن القومي بشأن مكافحة الجرائم عبر الوطنية، والحفاظ على الأمن الداخلي. وواصلت البعثة أيضاً دعمها لهيئة إذاعة سيراليون لتعزيز قدراتها التقنية والإدارية، لتؤدي دورها كجهة إخبارية مستقلة. وفيما يتعلق بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، واصل المكتب دعمه لتنفيذ جدول أعمال الحكومة من أجل التغيير، عن طريق أنشطة برنامج الرؤية المشتركة للأمم المتحدة. وعمل الممثل التنفيذي للأمين العام عن كثب في إطار دوره التنسيقي، مع الشركاء الخارجيين في سيراليون، بما في ذلك البعثات الدبلوماسية وممثلي الوكالات المانحة في سيراليون.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٢

١٢٦ - يُفترض، لأغراض التخطيط، أنه لن يجري تعديل ولاية المكتب بشكل كبير. وسيركز المكتب والفريق القطري على الأولويات الرئيسية التالية لعام ٢٠١٢: التحضير لإجراء الانتخابات بنجاح عام ٢٠١٢؛ ودعم حكومة سيراليون في تنفيذ جدول أعمالها من أجل التغيير، وعلى وجه الخصوص، التصدي لتحديات تشغيل الشباب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والفساد، وتنفيذ برامج الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، بتعبئة موارد إضافية وتعزيز التكامل بين عمليات الأمم المتحدة، وإعداد استراتيجية انتقالية للمكتب.

١٢٧ - ترد أدناه أهداف المكتب المتكامل وإنجازاته المتوقّعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: دعم السلام والأمن والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في الأجل الطويل في سيراليون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز تنسيق سياسات الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى توطيد السلام، وبناء السلام، والتنمية المستدامة	(أ) '١' مضي الحكومة في خطواتها لتعزيز الملكية الوطنية لعملية توطيد السلام وبناء السلام بمجسدة ذلك في اعتماد الوثائق الاستراتيجية ونشر التقارير المرحلية مقاييس الأداء الخطوات في عام ٢٠١٠: تم وضع واعتماد وثيقة استراتيجية وطنية واحدة (برنامج التغيير) الخطوات المقدرة لعام ٢٠١١: إصدار التقرير المرحلي الأول، شاملا الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ الخطوات المستهدفة لعام ٢٠١٢: صياغة التقرير المرحلي الثاني بقيادة الحكومة، شاملا الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١ '٢' ازدياد إدماج أنشطة برنامج الأمم المتحدة في سيراليون بما يتجسد في اعتماد الحكومة الوثائق الاستراتيجية ونشر التقارير المرحلية مقاييس الأداء الأنشطة في عام ٢٠١٠: وضع واعتماد وثيقة استراتيجية واحدة تتعلق بالسياسات العامة (رؤية الأمم المتحدة المشتركة) الأنشطة المقدرة لعام ٢٠١١: إصدار تقريرين مرحليين الأنشطة المستهدفة لعام ٢٠١٢: تنفيذ الأنشطة المنبثقة من رؤية الأمم المتحدة المشتركة (تنتهي الرؤية المشتركة في عام ٢٠١٢) '٣' ازدياد العدد الإجمالي للمشاريع المنفذة بتمويل من صندوق بناء السلام

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: ٦
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٨
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٢

النواتج

- تنفيذ برنامج التغيير من خلال اشتراك الممثل التنفيذي للأمين العام مع الحكومة والبنك الدولي في رئاسة الاجتماعات الفصلية لتنسيق السياسات التي تعقدها لجنة تنسيق المساعدة الإنمائية في سيراليون
- توفير دعم السكرتارية لمجموعة الشركاء في التنمية، ومساعدة المشاركين في الرئاسة في عقد الاجتماعات، ووضع جداول الأعمال، وتبادل الوثائق المرجعية مع الشركاء، ومتابعة نقاط العمل
- المساعدة في تنسيق السياسات من خلال تولي الممثل التنفيذي للأمين العام رئاسة الاجتماعات الشهرية مع الشركاء الدوليين الرئيسيين والمجموعات الدبلوماسية
- المشاركة في رئاسة المشاورات الفصلية مع الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن تنفيذ البيان المشترك بين لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ومؤتمر عموم الشعب والحزب الشعبي السيراليوني من خلال اجتماعات لجنة التقيد بالبيان المشترك
- تنسيق تنفيذ رؤية الأمم المتحدة المشتركة من خلال تولي الممثل التنفيذي للأمين العام الرئاسة الأسبوعية لاجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري
- توفير دعم السكرتارية ودعم التنسيق لاجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري، ومساعدة الرئاسة في عقد الاجتماعات، ووضع جداول الأعمال، وتبادل المراجع والوثائق مع الشركاء، ومتابعة نقاط العمل
- توفير مهام السكرتارية لفريق مديري البرامج المسؤول عن كفالة الاتساق والتناسق والتكامل في تنفيذ رؤية الأمم المتحدة المشتركة
- تنفيذ سياسة المعونة الوطنية وتوصيات الاجتماع التشاوري للجهات المانحة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في لندن من خلال مشاركة الممثل التنفيذي للأمين العام في رئاسة اجتماعات التنسيق الفصلية بين الحكومة والجهات المانحة

- المشاركة في رئاسة الاجتماعات الفصلية للجنة التوجيهية الوطنية لصندوق بناء السلام
- توفير دعم السكرتارية والدعم الموضوعي لاجتماعات تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام
- إسداء المشورة بشأن السياسات الاستراتيجية من خلال وضع مذكرات استشارية وتقديم تقارير لحكومة سيراليون بشأن القضايا السياسية والأمنية والمسائل المتصلة بالحوكمة والمسائل الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) توطيد السلام ومنع أي نزاعات يمكن أن تنشب في سيراليون	(ب) '١' استمرار مشاركة الأحزاب السياسية الرئيسية في منتديات الحوار بين الأحزاب من خلال تنشيط رابطة شباب جميع الأحزاب السياسية ورابطة نساء الأحزاب السياسية كافة مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٣ أحزاب شاركت في عملية الحوار الرقم المقدر لعام ٢٠١١: مشاركة ٤ أحزاب في عملية الحوار الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: مشاركة ما لا يقل عن ٤ أحزاب في عملية الحوار '٢' أداء لجنة تسجيل الأحزاب السياسية لمهامها بفعالية مقاييس الأداء المهام في عام ٢٠١٠: الانتهاء من إعادة هيكلة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية واستقدام موظفين دائمين للعمل فيها المهام المقدرة لعام ٢٠١١: مواصلة بناء قدرة الموظفين في مجالات الوساطة في التراعات والإدارة والمالية؛ وتوفير دعم الهياكل الأساسية للجنة؛ وعمل اللجان المعنية برصد قواعد السلوك في المقاطعات بكامل طاقتها المهام المستهدفة لعام ٢٠١٢: مواصلة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية جنبا إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بصفته

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	رئيسا مشاركا، عقد اجتماعات فصلية للبيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ومنتديات الحوار الأخرى بين الأحزاب مع أصحاب المصلحة. وعمل اللجان المعنية برصد قواعد السلوك في المقاطعات بكامل طاقتها وأدائها لمهامها بشكل فعال
	’٣‘ تنفيذ المبادرات التي تهدف إلى كفالة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية سلمية في عام ٢٠١٢، بما في ذلك استحداث آليات للوساطة في النزاعات بتعزيز قدرة الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام، والجماعات الدينية والتقليدية والفنانين والشباب من خلال مشروع المكتب للجهات الفاعلة من غير الدولة التابع
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: لا يوجد
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ١٠ مبادرات
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٢ مبادرة
	’٤‘ تمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية ودورها في السلام والأمن
	مقاييس الأداء
	السياسات الجنسانية:
	العدد في عام ٢٠١٠: اعتماد حزب سياسي واحد سياسة جنسانية
	العدد المقدر لعام ٢٠١١: اعتماد ٣ أحزاب سياسية سياسات جنسانية
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: اعتماد الأحزاب السياسية الكبرى جميعها وعددها ٤ أحزاب سياسة جنسانية
	موافقة البرلمان على قانون يمنح المرأة حصة من المقاعد

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	نسبتها ٣٠ في المائة: عام ٢٠١٠: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١١: قيام الحكومة بتقديم مشروع قانون إلى البرلمان ينص على منح المرأة حصة من المقاعد نسبتها ٣٠ في المائة الهدف في عام ٢٠١٢: اعتماد الحكومة قانون يمنح المرأة حصة نسبتها ٣٠ في المائة في الانتخابات البرلمانية والمحلية لعام ٢٠١٢
	الحد من الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على النساء والفتيات الرقم في عام ٢٠١٠: تلقي ١٠٠ امرأة تقليدية التدريب على التعامل مع الآثار الضارة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث الرقم المقدر لعام ٢٠١١: تدريب ٢٠٠ من النساء التقليديات العاملات في القطاع الصحي على التعامل مع الآثار الضارة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: تدريب ٤٠٠ من النساء التقليديات العاملات في القطاع الصحي على التعامل مع الآثار الضارة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

النواتج

- إسداء المشورة للجنة تسجيل الأحزاب السياسية، بما في ذلك اللجان التابعة لها المعنية برصد قواعد السلوك في المقاطعات ولجنة الاتصال بالأحزاب السياسية التابعة للجنة الانتخابية الوطنية
- تصميم مبادرات بالاشتراك مع الشركاء الوطنيين للنهوض بأهداف البيان المشترك وتحديد المخاطر والنزاعات المحتمل نشؤوها خلال انتخابات عام ٢٠١٢
- عقد ٤ اجتماعات للجنة التوجيهية للجهات المانحة بشأن حشد الدعم المتواصل من الجهات المانحة الدولية من أجل لجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية

- عقد اجتماعات شهرية مع الأحزاب السياسية للدعوة إلى التسامح ونبذ العنف، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة مع الأجنحة الشابة في الأحزاب السياسية وبناء قدرات رابطة شباب الأحزاب السياسية كافة والأحزاب السياسية
- توفير الدعم لرابطة نساء الأحزاب السياسية كافة لتحقيق جملة أهداف منها وضع سياسات جنسانية للحزب الشعبي السيراليوني؛ وحزب مؤتمر عموم الشعب؛ والتحالف الديموقراطي الوطني والحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي
- توفير الدعم لرابطة صحفيي سيراليون من أجل وضع مدونة لقواعد سلوك وسائط الإعلام خاصة بانتخابات عام ٢٠١٢؛ وتوفير المساعدة لنقابة المحررين للتشجيع على الإبلاغ المسؤول عن انتخابات عام ٢٠١٢، وكذلك بشبكة الإذاعة المستقلة بهدف وضع استراتيجية لوسائط الاعلام تسهم في انتخابات سلمية
- توفير الدعم لكبار شيوخ القبائل في وضع مدونة لقواعد السلوك لمنع التدخل في العملية الانتخابية وتعزيز فهم أدوارهم ومسؤولياتهم في ظل نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب
- رصد الأخطار التي تهدد عملية توطيد السلام، من خلال المشاركة في ٢٤ اجتماعا للجنة أمن الأقاليم و ٥٢ اجتماعا للجنة أمن المقاطعات، وتقديم تقارير عنها
- رصد القضايا الاقليمية ودون الإقليمية ودعم الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون للتصدي للتهديدات العابرة للحدود من خلال عقد اجتماعات عابرة للحدود بين سيراليون وليبريا
- موافاة المقر بتقارير أسبوعية عن التطورات السياسية والأمنية؛ وتقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن، وإعداد تحليلات للتطورات السياسية في سيراليون
- تقديم تقارير منتظمة منسقة عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)
- تنظيم برامج وحلقات عمل تدريبية إقليمية لروابط النساء التقليديات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) الحوكمة الرشيدة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإنشاء هيئة إذاعة عامة مستقلة في سيراليون	(ج) '١' تحسن شفافية وسائط الإعلام الوطنية ونظام الاتصالات الوطني وشموليتهما مقاييس الأداء الأنشطة في عام ٢٠١٠: اتخاذ الحكومة قرار في نطاق السياسة العامة بشأن تأسيس هيئة إذاعة مستقلة في سيراليون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأنشطة المقدرة لعام ٢٠١١: مصادقة البرلمان على إنشاء هيئة إذاعة مستقلة في سيراليون وتعيين مجلس إدارة لها
	الأنشطة المستهدفة لعام ٢٠١٢: إقامة جميع هياكل الهيئة بما في ذلك الشبكات الإقليمية وآليات التمويل
	’٢‘ تحسن التراهة التحريرية في الصحف المحلية
	مقاييس الأداء
	زيادة عدد الصحفيين المدربين
	العدد في عام ٢٠١٠: ٤٠ صحفيا
	العدد المقدر لعام ٢٠١١: ١٠٠ صحفي
	العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٠٠ صحفي
	’٣‘ إتاحة وسائط إعلام مستقلة ذاتية التمويل لجميع قطاعات المجتمع
	مقاييس الأداء
	النسبة في عام ٢٠١٠: ٩٠ في المائة نسبة التمويل الخارجي لهيئة الإذاعة
	النسبة المقدرة لعام ٢٠١١: ٨٠ في المائة نسبة التمويل الخارجي لهيئة الإذاعة
	النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٢: ٦٠ في المائة نسبة التمويل الخارجي لهيئة الإذاعة

النواتج

- إسداء المشورة في مجال السياسات وتنسيق الاجتماعات مع مجلس إدارة هيئة الإذاعة
- تقديم المشورة في مجال السياسات، والدعوة، والدعم التقني والدعم ذي الصلة للجنة مكافحة الفساد من خلال عقد الاجتماعات التشاورية والتنسيقية بصورة منتظمة
- تعزيز قدرة البرلمان على أداء وظائفه بصورة فعالة من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع رئيس البرلمان، وكاتب البرلمان، وقيادة البرلمان

- الإشراف على فريق الاستشاريين المحليين والدوليين الذي يعد تقارير ومبادئ توجيهية تتعلق بإنشاء هيئة الإذاعة السيراليونية
- إسداء المشورة إلى مجلس الهيئة وإدارتها بشأن القضايا المتصلة بجميع جوانب الإذاعة العامة
- تيسير دفع أموال بناء السلام وأموال توحيد الأداء للشركة
- تنسيق شبكة الشركاء الدوليين لتطوير وسائط الإعلام
- تدريب الموظفين والمديرين
- عقد اجتماعات اتصال أسبوعية مع كبار مديري هيئة الإذاعة السيراليونية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في سيراليون	(د) '١' ازدياد العدد الكلي للأهداف المنجزة المدرجة في الخطة التشغيلية للجنة حقوق الإنسان في سيراليون مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٦ أهداف الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٧ أهداف (بما في ذلك تأسيس مديرية الرصد والبحوث) الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٨ أهداف (بما في ذلك بناء القدرة شبه القضائية للجنة حقوق الإنسان في سيراليون) '٢' عدد التقارير القطرية المقدمة إلى هيئات المعاهدات الدولية في إطار شتى معاهدات حقوق الإنسان مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: تقريران في إطار الاستعراض الدوري الشامل الرقم المقدر لعام ٢٠١١: تقريران في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٢ (سيحدد فيما بعد بالاشتراك مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ ازدياد عدد التدابير المتخذة لتحسين فرص لجوء المرأة إلى القضاء
	مقاييس الأداء
	التدابير في عام ٢٠١٠: اعتماد خطط العمل الوطنية في مجال مكافحة العنف الجنساني المتصلة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، والقوانين الجنسانية
	التدابير المقدرة لعام ٢٠١١: سن مسودة قانون تتعلق بالجرائم الجنسية والقضايا الزوجية وإنشاء محكمة واحدة مستعجلة للنظر في قضايا العنف الجنساني في فريتاون
	التدابير المستهدفة لعام ٢٠١٢: إنشاء محكمتي صلح ومحكمتين مستعجلتين متجولتين خارج فريتاون للنظر في قضايا العنف الجنساني
	’٤‘ ازدياد عدد التدابير المتخذة لكفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة
	مقاييس الأداء
	التصديق على اتفاقيات دولية، واعتماد قوانين وخطة وطنية واحدة
	التدابير في عام ٢٠١٠: التصديق على العهد الدولي الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة
	التدابير المقدرة لعام ٢٠١١: سن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة وإصدار تقرير عام (أداة الدعوة)
	التدابير المستهدفة لعام ٢٠١٢: موافقة الحكومة على خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة
	’٥‘ تحسن قدرة لجان حقوق الإنسان في المقاطعات على الرصد والإبلاغ عن حقوق الإنسان والانتخابات
	مقاييس الأداء

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	وضع عدد من مبادرات واستراتيجيات بناء القدرة بالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان في سيراليون
	الرقم في عام ٢٠١٠: لا يوجد
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: عقد مؤتمر واحد من قبل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في المقاطعات بشأن رصد الانتخابات
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: وضع خطة عمل واحدة من قبل لجان حقوق الإنسان في المقاطعات بشأن رصد الانتخابات

النواتج

- مساعدة لجنة حقوق الإنسان في سيراليون على تطوير قدرتها شبه القضائية
- توفير الدعم من أجل الانتهاء من تأسيس مديرية الرصد والبحوث
- إسداء المشورة إلى حكومة سيراليون، بالتشارك مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ البرنامجين في إطار رؤية الامم المتحدة لسيراليون، بما في ذلك توفير التدريب
- القيام، في ظل التشارك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتدريب ٣٦ موظفا من لجنة حقوق الإنسان في سيراليون على الرصد والإبلاغ
- تنظيم ١٣ حلقة عمل للجان حقوق الإنسان في المقاطعات، والمجالس المحلية في المقاطعات، والوزارات الحكومية بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان خلال الانتخابات وذلك بالتشارك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- رصد حالة حقوق الإنسان، بالتعاون مع المفوضية، في ١٢ مقاطعة والمنطقة الغربية بما في ذلك نشر تقريرين عامين
- إسداء المشورة لمؤسسات قطاع العدل، بما في ذلك جهاز القضاء، ووزارة العدل، والسجون، والشرطة، ولجنة إصلاح القانون، بشأن قضايا حقوق الإنسان

- إسداء المشورة إلى حكومة سيراليون بشأن إقرار مشاريع قوانين امتثالا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تيسير عقد المنتدى التشاوري الوطني والمشاركة فيه مع الحكومة بشأن حالة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل
- إسداء المشورة للحكومة بشأن تنفيذ خطة عمل وطنية تأييدا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن
- إسداء المشورة للحكومة فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان واعتمادها محليا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسين قدرة القطاع الأمني في سيراليون على توفير الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات	(هـ) '١' ازدياد عدد الضباط الذين ألحقوا بوحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المنبثقة عن فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في سيراليون مقاييس الأداء العدد في عام ٢٠١٠: ٥٠ ضابطا العدد المقدر لعام ٢٠١١: ٥٨ ضابطا العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ٧٧ ضابطا '٢' ازدياد العدد الكلي لضباط الشرطة السيراليونية المدربين على المعايير المهنية والمساءلة مقاييس الأداء العدد في عام ٢٠١٠: ٥٠ ضابطا العدد المقدر لعام ٢٠١١: ١٣٤ ضابطا العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ١٥٠ ضابطا

النواتج

- فحص ٧٧ عضوا في وحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية وتدريبهم أثناء العمل
- تنفيذ برنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا وتوفير التوجيه اليومي لوحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
- حضور اجتماعات مجلس إدارة وحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مرتين في الشهر

- إسداء المشورة لإدارة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية التابعة للشرطة السيراليونية في سياق عمليات التفتيش على مقار الفرق البالغ عددها ٢٩ مقرا
- تنظيم دورات تدريبية لـ ١ ٠٠٠ ضابط شرطة في سيراليون بشأن السياسات المتعلقة بالتحرش الجنسي والانتهاك الجنسي ومراعاة المنظور الجنساني، والتدريب في مجال حقوق الإنسان/الشؤون الجنسانية
- إسداء المشورة لفريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني في سيراليون من خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين
- عقد اجتماعات أسبوعية لإسداء المشورة للجان الأمنية في الأقاليم والمقاطعات
- إسداء المشورة للسلطات الأمنية في سيراليون من خلال عقد اجتماعات شهرية بشأن تعزيز العمليات البحرية لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية والبشر
- إسداء المشورة التقنية لإدارة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية
- إسداء المشورة للسلطات الوطنية، من خلال عقد اجتماعات فصلية، بشأن وضع خطة لتأمين الانتخابات في كافة أنحاء البلد

العوامل الخارجية

١٢٨ - من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون هدفه شريطة ما يلي: (أ) الالتزام على الصعيد الوطني بعملية بناء السلام وامتلاك البلد زمام هذه العملية؛ و (ب) استمرار الشركاء الدوليين في الالتزام بعملية توطيد السلام وبنائه وتقديم الدعم لها؛ و (ج) الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في البلدان المتاخمة وعدم التأثير سلباً على الحالة الأمنية في سيراليون.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	
فئة الإنفاق	الاعتمادات (١)	النفقات المقدرة (٢)	الفرق: وفورات (عجز) (٣)=(١)-(٢)	مجموع الاحتياجات (٤)	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١ (٦)	الفرق (٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	–	٥,٨	(٥,٨)	–	–	–	–
تكاليف الموظفين المدنيين	١٣ ٣٤٧,٢	١٣ ٦٨٣,٢	(٣٣٦,٠)	٧ ٥١٠,٣	–	٧ ٠٨٧,٧	٤٢٢,٦
التكاليف التشغيلية	٢٠ ١٠٩,٣	٢٣ ٤٤٣,٩	(٣ ٣٣٤,٦)	١٠ ٢٠١,٣	٤٢,٢	٩ ٥٤٢,٠	٦٥٩,٣
المجموع	**٣٣ ٤٥٦,٥**	**٣٧ ١٣٢,٩**	**(٣ ٦٧٦,٤)**	**١٧ ٧١١,٦**	**٤٢,٢**	**١٦٨١,٩١٦ ٦٢٩,٧**	

١٢٩ - ستغطي الاحتياجات من الموارد التي يبلغ صافي مجموعها ٦٠٠ ٧١١ ١٧ دولار (إجماليها ٧٠٠ ٨٠٦ ١٨ دولار) ما يلي: مرتبات وتكاليف عامة للموظفين تتعلق بـ ٨٢ وظيفة (٤٠ وظيفة لموظفين دوليين، و ٣٤ وظيفة لموظفين وطنيين، و ٨ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) (٣٠٠ ٥١٠ ٧ دولار)، ونفقات بدل إقامة وسفر لسبعة موظفين تقدمهم الحكومة لمدة ١٢ شهرا و ٨ موظفين تقدمهم الحكومة لمدة ٤ شهور (٥٠٠ ٤١٠ دولار) واحتياجات من الخدمات الاستشارية على المدى القصير يقدمها أحد الخبراء الدستوريين (٠٠٠ ٩١ دولار)، وسفر الموظفين (٩٠٠ ٣٩٢ دولار)، ومرافق وهياكل أساسية (٨٠٠ ٦٤٨ ٢ دولار)، والنقل (٠٠٠ ٨٤٩ ٤ دولار)، وتكاليف صيانة الاتصالات (٦٠٠ ٧٩٨ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٦٠٨ دولار)، ومعدات ولوازم وخدمات طبية (٧٠٠ ١٩٧ دولار)، بالإضافة إلى خدمات ولوازم ومعدات أخرى (٠٠٠ ٢٠٤ دولار).

١٣٠ - ويُعزى الفرق بين الاعتمادات المقترحة لعام ٢٠١٢ ومجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١ إلى تطبيق معدل شغور قدره ١٠ في المائة للموظفين الدوليين مقارنة بمعدل قدره ١٥ في المائة في عام ٢٠١١؛ وازدياد الاحتياجات إلى ٨ موظفين تقدمهم الحكومة لدعم الانتخابات؛ وتكاليف الوقود والسفر لدعم الانتخابات.

١٣١ - وتعزى الاحتياجات الإضافية المتوقعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالدرجة الأولى إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي إلى ١٠ في المائة مقارنة بمعدل الشغور البالغ ١٥ في المائة

الوارد في الميزانية؛ وأعمال التشييد المنفذة في مباني المكتب المتكامل في كل من فريتاون ومواقع إقليمية؛ والاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات الأمنية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٣٢ - في عام ٢٠١١، خصص صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام مبلغا قدره ٧,٠ ملايين دولار لبرامج شتى ذات أولوية ينفذها فريق الأمم المتحدة القُطْري ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، سيدبَّر ٥,٩ ملايين دولار منه عن طريق الصندوق المشترك للانتخابات. وباستخدام هذا المبلغ، سيقوم قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام التابع للمكتب بتنفيذ أنشطة تهدف إلى ضمان إجراء انتخابات خالية من العنف وقائمة على المشاركة في عام ٢٠١٢ من خلال تشجيع الحوار السياسي والترابط الوطني ومنع نشوب النزاعات وذلك بإشراك جهات من غير الدولة، من قبيل الأحزاب السياسية، ووسائط الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والقادة التقليديين، وغيرهم من المعنيين. وتشكل هذه الأنشطة جزءا من العنصرين ١ و ٢ من برنامج الانتخابات الكلي لعام ٢٠١٢، وهما: تعزيز ثقة الجمهور والمشاركة الشاملة في العملية الانتخابية؛ والحد من التوتر وتعزيز الوحدة والترابط الوطنيين وإدارة المنازعات المرتبطة بالانتخابات حتى تكون عمليات الاقتراع سلمية. وسيُستخدم الجزء المتبقي من المبلغ الذي يخصِّصه صندوق بناء السلام لتنفيذ أنشطة تدعم هيئة الإذاعة في سيراليون ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون. وإضافة إلى ذلك، سيخصِّص صندوق ''توحيد الأداء'' مبلغا آخر قدره ١٢,٦ مليون دولار لفريق الأمم المتحدة القُطْري. وسيُستخدم هذا المبلغ لتنفيذ أربعة برامج للأمم المتحدة في إطار الرؤية المشتركة تتعلق بالحوكمة المحلية واللامركزية؛ وتنمية الشباب وتوظيفهم؛ والتغذية المدرسية والتعليم الأساسي؛ وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	موظفو الخدمة الميدانية/ الأمنية	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	موظفو الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الملاك الوظيفي لعام ٢٠١١	–	١	–	١	٦	١٢	٧	١	**٢٨**	١٣	–	**٤١**	١٣	٢٠	٨	**٨٢**
الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٢	–	١	–	١	٦	١١	٨	١	**٢٨**	١٢	–	**٤٠**	١٣	٢١	٨	**٨٢**
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**١**	**–**	**–**	**(١)**	**–**	**(١)**	**–**	**١**	**–**	**–**

١٣٣ - سيتألف إجمالي ملاك موظفي العنصر التكميلي المقترح للمكتب المتكامل من ٨٢ وظيفة (٤٠ موظفا دوليا، و ٣٤ موظفا وطنيا، و ٨ من متطوعي الأمم المتحدة)، برئاسة ممثل تنفيذي للأمين العام برتبة أمين عام مساعد، تدعمه وحدة للتخطيط الاستراتيجي المتكامل وأربعة أقسام فنية مواضيعية تركز على المجالات الرئيسية التالية من مجالات الولاية: توطيد السلام؛ والمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والشرطة والأمن؛ ودعم البعثة.

١٣٤ - وتشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين الحالي في عام ٢٠١١ ما يلي:

(أ) إنشاء وظيفة جديدة: موظف تخطيط (ف-٣) في وحدة التخطيط الاستراتيجي التابعة لمكتب الممثل التنفيذي للأمين العام؛

(ب) إلغاء وظيفة واحدة: موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤) في قسم حقوق الإنسان؛

(ج) إعادة تصنيف وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة من الرتبة المحلية بعد تقييم احتياجات القسم.

واو - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(٨ ٨٥٤ ٦٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٣٥ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم ترسيم الحدود البرية والحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود وفي شبه جزيرة باكاسي، ومعالجة حالة السكان المتضررين، وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

١٣٦ - وأُنشئت لجنة المتابعة من أجل رصد تنفيذ الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي، بموجب اتفاق غرينتري المبرم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. واعتبارا من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، اضطلع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة أيضا برئاسة لجنة المتابعة.

١٣٧ - وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن البنود الأربعة من قرار محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى

طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). واستكمل تنفيذ قرار المحكمة فيما يتعلق بالحدود البحرية عقب الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية في آذار/مارس ٢٠٠٨ وإقرار الطرفين في نيسان/أبريل ٢٠١١ بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أتم ولايته.

١٣٨ - وبحلول تموز/يوليه ٢٠١١، أُنجز تقييم ما طوله ٦٠٤ ١ كيلومترا من الحدود البرية ووافق عليها الطرفان. وبدعم من قسم رسم الخرائط في الأمم المتحدة ومركز نظم المعلومات الجغرافية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، قام الطرفان بتقييم ما طوله خطا حدوديا يمتد لمسافة ٩٩ كيلومترا عبر مناطق جبلية يتعذر الوصول إليها (جبال ألانتيكا)، واتفقا عليها، وذلك باستبعاد الخط الفاصل بين البلدين من النموذج الرقمي للتضاريس الأرضية في آب/أغسطس ٢٠١١. وبذلك يصل مجموع طول الخط الحدودي المتفق عليه ٧٠٣ ١ كيلومترا.

١٣٩ - وتقدم اللجنة المختلطة الدعم أيضا إلى عملية صياغة تدابير لبناء الثقة ترمي إلى حماية أمن ورفاه السكان المتضررين. وتشمل المجالات الرئيسية التي حددت لتتخذ الحكومتان وشركاؤهما إجراءات بشأنها المساعدة في مجالات البيئة والتعليم والصحة والأمن الغذائي والمياه والبنية التحتية الأساسية. وستواصل اللجنة رصد احترام حقوق السكان المتضررين في شبه جزيرة باكاسي.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٤٠ - يستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار أمانة اللجنة. وعقب إعادة هيكلة وحدة الإدارة في المكتب واللجنة في عام ٢٠١١، أصبحت خدمات الدعم تقدم الآن حصريا من جانب المكتب واللجنة على أساس تقاسم التكلفة، وتتراوح هذه الخدمات بين الدعم الإداري واللوجستي (السفر وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والشؤون المالية، والميزانية، والمشتريات) والمسائل الفنية، من قبيل الإعلام وحقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية. ويقدم مكتبا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا دعما لوجستيا وإداريا إلى اللجنة ومراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى بلد كل منهما.

١٤١ - وزادت اللجنة من تعاونها مع فريقي الأمم المتحدة القُطْريين في الكاميرون ونيجيريا في القيام بشكل مشترك بوضع تدابير لبناء الثقة تتفق واحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية ولضمان تهيئة أوضاع مواتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود على طول الخط الحدودي.

١٤٢ - وفي سبيل تعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون بين الكاميرون ونيجيريا، تقدم إدارة الشؤون السياسية للجنة التوجيه السياسي والاستراتيجي كما تيسر تنفيذ عملها. وتقدم إدارة الدعم الميداني إلى اللجنة دعما إداريا وماليا ولوجستيا فضلا عن إدارة الصناديق الاستئمانية.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

١٤٣ - يتوقع أن تجتمع اللجنة ثلاث مرات خلال عام ٢٠١١. وقد انعقدت الجلسة السابعة والعشرون في ياوندي في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١ وانعقدت الجلسة الثامنة والعشرين في أبوجا في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١١. وستنعقد الجلسة التاسعة والعشرون في ياوندي في الفترة من ٤ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر للبت في مسار العمل عقب استئناف الأعمال المتعلقة بترسيم الحدود، والتي علقت عقب انقضاء العقد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن المقرر أن يستأنف بناء العلامات الحدودية في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٤٤ - وتواصل انخفاض معدل تنفيذ عقد ترسيم الحدود عقب انقضاء عقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، أعرب الطرفان عن رغبتهما في زيادة قدر ملكيتهما الوطنية للعملية وقررا قبول التحدي المتمثل في استكمال الجزء الفني من الأعمال المتعلقة بترسيم الحدود بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واتفق الطرفان على وضع هيكل جديد يضطلعان فيه بدور ريادي في إدارة الأعمال المتعلقة بترسيم الحدود مستقبلا. وتتضمن الهياكل الجديدة إنشاء لجنة لإدارة المشاريع وكذلك تشكيل فريق برئاسة الأمم المتحدة للإشراف الفني والسيطرة.

١٤٥ - وعلاوة على ذلك، وافقت الكاميرون ونيجيريا على تنفيذ بعثات توعية مشتركة مع الأمم المتحدة لتيسير قبول المجتمعات المحلية لترسيم الحدود وتأمين الأعمال المتعلقة بنصب الأعمدة. وفيما يتعلق برسم الخرائط النهائية، فقد أشار الكاميرون ونيجيريا، اللذان أكدا رغبتهما في التعاقد مع قسم رسم الخرائط في الأمم المتحدة لهذا الغرض، كذلك إلى أن هذا العمل يمكن أن يبدأ دون انتظار الاتفاق بشأن أجزاء الحدود البرية التي لا تزال باقية على جدول أعمال الفريق الفني المشترك. وأخيرا، أقرت الكاميرون ونيجيريا أيضا بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أنجز ولايته، واستكمل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالحدود البحرية.

١٤٦ - واجتمعت لجنة المتابعة المعنية بتنفيذ اتفاق غرينتري المبرم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي في جنيف في ٢٤ شباط/فبراير و ٥ و ٦ أيار/مايو ٢٠١١. وأيدت اللجنة في كلا الاجتماعين تقارير

الزيارات التي قام بها فريق المراقبين المشترك إلى شبه الجزيرة في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ومن ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ وسط جهود من البلدين لبدء دوريات أمنية مشتركة وتعزيز الأمن عبر الحدود في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن هاتين البعثتين لم تبلغا عن أي حوادث وأن الكاميرون أنشأ لجنة محلية في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ لحل النزاعات بشأن مصائد الأسماك. ومن المقرر أن تعقد لجنة المتابعة اجتماعها الثالث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقب إيفاد بعثة مراقبين ثالثة إلى منطقة باكاسي.

١٤٧ - ووفقا للاجتماع المشترك الأول لفريق الأمم المتحدة القُطْري المعقود في أبوجا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لتعزيز بناء الثقة على طول الحدود، فقد أجرى فريقا الأمم المتحدة القُطْريان للكاميرون ونيجيريا، إلى جانب شركاء حكومتيهما، استعراضا لأطر مساعدة التنمية، في كل من بلديهما. وسيستمر تنفيذ هذه المبادرة، مع إيفاد بعثات مشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات على كلا الجانبين من الحدود. وقد أجرت حكومة الكاميرون، إلى جانب المراقبين المدنيين التابعين للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقييم الاحتياجات من جانبها الحدودي في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١١. أما على الجانب النيجيري، فقد تعذر القيام بالعمل ذاته وذلك بسبب جدول الأعمال الانتخابية في البلد. ويتوقع إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات في ولاية كروس ريفر لكي تعالِج، في جملة مسائل، حالة العائدين من باكاسي بعد نقل السلطة وفق ما هو منصوص عليه في اتفاق غرينتري.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٢

١٤٨ - ستواصل اللجنة في عام ٢٠١٢ تيسير التعاون بين الطرفين لتسوية الخلافات بشأن ترسيم الحدود، التي أرجئت نتيجة خلاف في تأويل قرار محكمة العدل الدولية، أو الشواغل الأمنية المحلية، أو صعوبة تضاريس المنطقة؛ وكذلك نتيجة القيام بالأعمال المتعلقة بترسيم الحدود؛ ودعم وضع تدابير لبناء الثقة للمجتمعات المتضررة من الترسيم. وسيكون من الضروري أن يتوافر، إضافة إلى الفريق الحالي، خبراءٌ فنيين على أساس مخصص عقب إنشاء هيكل لإدارة المشروع في عام ٢٠١١ يحل محل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٤٩ - وحتى تُنجَز بفعالية إدارةُ المهام التقنية والإدارية المتصلة بالعمل في ترسيم الحدود، سيظل من الضروري أن تتوافر في عام ٢٠١٢ خبراتٌ في المجال الهندسي إلى جانب القدرات الإدارية الحالية. فالتقييم الميداني ونصب الأعمدة الحدودية، اللذان يتعين أن ينفذا بالتزامن

خلال الموسم الجاف القصير الأمد، يشكلان تحديا فريدا أمام البعثة في مجالي الهندسة والإدارة.

١٥٠ - ولا تزال الاحتياجات التشغيلية دون تغير، مع ضرورة توفير النقل الجوي لنقل الموظفين المتمركزين في داكار جوا من داكار إلى الكاميرون ونيجيريا، وتوفير دعم من الطائرات العمودية للبعثات الميدانية، إلى جانب الدعم البحري لمسح نهر أكوايافي.

١٥١ - وفيما يلي بيان الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز فيما يتصل باللجنة.

الهدف: إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا، بطريقة منظمة وسلمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم نحو ترسيم الحدود البرية وإبرام اتفاق تعاون في مسائل الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا	(أ) '١' ازدياد عدد اجتماعات اللجنة المختلطة التي يشارك فيها كل من الكاميرون ونيجيريا لمناقشة القضايا المتعلقة بترسيم الحدود مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ١ الرقم المقدّر لعام ٢٠١١: ٤ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤ '٢' ازدياد النسبة المئوية للحدود البرية التي جرى الاتفاق على مواقع نصب الأعمدة بشأنها مع الكاميرون ونيجيريا مقاييس الأداء: النسبة في عام ٢٠١٠: ٧٨ في المائة (٥٥٥ ١ كم) النسبة المقدّرة لعام ٢٠١١: ٩٠ في المائة (٧٥٠ ١ كم) النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٢: ٩٥ في المائة (٨٥٠ ١ كم)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ ازدياد معدل تنفيذ عقود ترسيم الحدود المتصلة بالحدود البرية (تدريجيا)
	مقاييس الأداء
	المعدل في عام ٢٠١٠: ٤٥ في المائة
	المعدل المقدر لعام ٢٠١١: ٦٠ في المائة
	المعدل المستهدف لعام ٢٠١٢: ٧٠ في المائة
	’٤‘ المواظبة على عقد اجتماع خاص لتنفيذ اتفاقات التعاون بين الكاميرون ونيجيريا فيما يتصل بحدودهما البحرية
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	الرقم المقدّر لعام ٢٠١٠: اجتماع واحد
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١١: اجتماع واحد

النواتج

- عقد ٤ اجتماعات للجنة المشتركة لمناقشة القضايا المتصلة بالتنفيذ السلمي لقرارات محكمة العدل الدولية، بما في ذلك اعتماد التقارير الناشئة من بعثات التقييم الميداني؛ وحل نقاط الخلاف الناشئة عن التقييم الميداني المشترك، والمقرر المتصل بتدابير بناء الثقة بالنسبة للسكان المتأثرين في المناطق المعنية بترسيم الحدود، وإدارة أعمال نصب الأعمدة وترسيم الحدود
- إيفاد بعثتي تقييم ميداني مشترك بمتوسط ثمانية أسابيع على طول الحدود البرية للاتفاق مع الأطراف حول مواقع الركائز الحدودية؛ وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في ترسيم الحدود تعتمدها الأطراف
- عقد ٤ اجتماعات استشارية قانونية وتقنية مع الأطراف لتسهيل حل نقاط الخلاف الناجمة عن التقييم الميداني المشترك، وتقارير عن اقتراحات لتسوية نقاط الخلاف على أن تعتمدها الأطراف
- تقديم فرق الإشراف الفني والرقابة تقارير الأعمال التي يقوم بها المتعهدون الذين ينفذون عقود الترسيم من أجل التمثيل لدى الأطراف لتأييد العمل الذي يضطلع به المتعهدون الذين يقومون بتشييد الأعمدة الحدودية

- عقد اجتماعين مع الجهات المانحة بشأن التمويل المطلوب من خارج الميزانية لأعمال ترسيم الحدود المتبقية، ومبادرات بناء الثقة
- عقد ١٢ اجتماعا للجنة إدارة المشاريع و ٢٤ اجتماعا للفريق التقني والإشرافي المعني بالأنشطة المتصلة بنصب الركائز الحدودية في ياوندي وأبوجا
- تنظيم حملة إعلامية عامة بشأن ما حققته اللجنة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء الثقة ومواد الإعلام المتعلقة بعملية ترسيم الحدود بما في ذلك فيلم وثائقي
- إيفاد ٤ بعثات ميدانية للجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود بمتوسط ٣ أسابيع على طول الحدود البرية لحل نقاط الخلاف
- إعداد خلاصة وافية من الوثائق الأصلية التي تثبت وجود اتفاق بين الأطراف على خط الحدود لغرض اتفاق ثنائي محتمل في المستقبل بين الطرفين بشأن الحدود والتصديق عليه

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، بما في ذلك شبه جزيرة باكاسي	(ب) '١' ازدياد عدد زيارات المراقبين المدنيين بمشاركة الكاميرون ونيجيريا إلى شبه جزيرة باكاسي وحدودها ومناطق بحيرة تشاد لكفالة احترام حقوق السكان المتأثرين مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٢ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٤ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤ '٢' عدم ورود أي بلاغ عن وقوع حوادث أو وجود غير قانوني للقوات بعد الانسحاب وعمليات نقل السلطة مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدر لعام ٢٠١١: صفر الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: صفر

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ المحافظة على عدد اجتماعات لجنة المتابعة بشأن شبه جزيرة باكاسي بمشاركة الكاميرون ونيجيريا
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: اجتماعان
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٣ اجتماعات
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٣ اجتماعات
	’٤‘ الحفاظ على عدد مراكز الكاميرون الإدارية في جميع أنحاء شبه جزيرة باكاسي
	مقاييس الأداء
	الرقم في عام ٢٠١٠: ٢
	الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٢
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٢

النواتج

- إيفاد ثلاث بعثات ميدانية من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد احترام حقوق السكان المتأثرين ورفاههم مع التركيز بوجه خاص على المجموعات الضعيفة بمن فيهم النساء والشباب وإصدار ٣ تقارير
- عقد اجتماعين استشاريين بشأن الصياغة والتنفيذ فيما يتعلق بالتنمية الوطنية والمبادرات البيzية في شبه جزيرة باكاسي
- إعداد ٣ تقارير عن تنفيذ اتفاق غرينتري في أعقاب الزيارة التي قام بها المراقبون إلى شبه جزيرة باكاسي
- عقد ثلاثة اجتماعات للجنة المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق غرينتري

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إحراز تقدم نحو احترام حقوق السكان المتأثرين وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، وتنشيط لجنة حوض بحيرة تشاد	(ج) '١' عدم الإبلاغ عن أي انتهاكات في منطقة بحيرة تشاد مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: صفر الرقم المقدر لعام ٢٠١١: صفر الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: صفر '٢' الإبقاء على دعم مشاريع تنمية المجتمعات المحلية في الكاميرون ونيجيريا مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٤ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٤ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤ '٣' الإبقاء على عدد مبادرات تعبئة الموارد بمشاركة الكاميرون ونيجيريا من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة مقاييس الأداء الرقم في عام ٢٠١٠: ٤ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٤ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤

النواتج

- تقديم بعثات تقييم الاحتياجات المشتركة مع فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا والسلطات الوطنية ٤ تقارير بشأن الأنشطة الممكنة لبناء الثقة عبر الحدود لمعالجة مسألة رفاه السكان المتضررين مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب وعلى انتهاكات حقوق الإنسان بهدف حشد الموارد الكافية
- إجراء ٤ دراسات جدوى بعد تقييم الاحتياجات المشتركة لحشد التمويل بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات المانحة

- الاضطلاع بـ ٤ مبادرات لتعبئة الموارد بالاشتراك مع حكومتي كل من الكاميرون ونيجيريا، والبنك الدولي، وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة، والبنك الأفريقي للتنمية، والشركاء الآخرين لتشجيع التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- إيفاد بعثتين ميدانيتين لتوعية السكان في المناطق المتأثرة بأعمال الترسيم
- إيفاد بعثتين بقيادة لجنة حوض بحيرة تشاد للمساعدة في إرساء تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا
- قيام استشاريي الأمم المتحدة بتقديم ٣ تقارير إلى الأطراف، عقب زيارات ميدانية يقومون بها في سياق المسائل المتعلقة بالبيئة والصحة والأمن الغذائي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز التعاون دون الإقليمي في غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاع عن طريق الإدارة الجيدة للخطوط الحدودية من خلال الدروس المستفادة من تجربة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	(د) نشاء منتدى إقليمي مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية بشأن قضايا المستوطنات الحدودية مقاييس الأداء: الرقم في عام ٢٠١٠: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠١١: اجتماع واحد الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: اجتماع واحد

النواتج

- عقد حلقة عمل مع برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتبادل الدروس المستفادة من عملية ترسيم الحدود التي تقوم بها لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة بوصفها آلية لمنع نشوب النزاعات؛
- عقد حلقة عمل مع مسؤولين حكوميين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقديم إرشادات بشأن تعيين (التسوية القانونية والمتطلبات الجيوديسية وتقديرات التكلفة والتوصيات الخاصة بالعمل الحدودي) دعما لبرنامج مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عبر الحدود؛
- إعداد ورقتي مسائل بشأن القضايا القانونية والتقنية المتصلة بتعيين الحدود البرية والبحرية.

العوامل الخارجية

١٥٢ - من المتوقع أن يتم تحقيق الهدف، شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة المختلطة، وأن تظل البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدين مواتية لتنفيذ حكم المحكمة، وأن تتوافر الموارد من خارج الميزانية لنصب الأعمدة الحدودية وأن يجري دعم مبادرات بناء الثقة.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق ٢٠١١-٢٠١٢	
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق: وفورات (عجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢٦٣,٢	١٩٢,١	٧١,١	٩٩,٧	-	٨٧,٥	١٢,٢
تكلفة الموظفين المدنيين	٣ ٩٨٣,٩	٣ ٩٥٦,٤	٢٧,٥	١ ٩٣٢,٢	-	١ ٧٢٢,٨	٢٠٩,٤
التكاليف التشغيلية	١٢ ٥٨٧,٨	١٢ ١٨٥,٤	٤٠٢,٤	٦ ٨٢٢,٧	٧٢,٢	٦ ٩٠٣,٩	(٨١,٢)
مجموع الاحتياجات	**١٦ ٨٣٤,٩**	**١٦ ٣٣٣,٩**	**٥٠١,٠**	**٨ ٨٥٤,٦**	**٧٢,٢**	**٨ ٧١٤,٢**	**١٤٠,٤**

١٥٣ - تقدر الموارد اللازمة لتغطية الاحتياجات في عام ٢٠١٢ بمبلغ صافيه ٦٠٠ ٨٥٤ ٨ دولار (إجماليه ٦٠٠ ١٨٥ ٩ دولار). ويشمل الاحتياجات المتصلة بمستشار عسكري واحد (٧٠٠ ٩٩ دولار) والمرتبات والتكاليف العامة في إطار الملاك الوظيفي التكميلي المكون من ١٢ وظيفة (١٠ وظائف دولية ووظيفتين وطنيتين) (٢٠٠ ٩٣٢ ١ دولار) والاحتياجات التشغيلية الأخرى، التي تشمل خدمات الاستشاريين والخبراء (٧٠٠ ٠٤٨ ٢ دولار) والسفر الرسمي (٠٠٠ ٧٢١ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٣٠٧ دولار) والنقل البري (٩٠٠ ١٥٠ دولار) والنقل الجوي (٢٠٠ ٩٤٠ ٢ دولار) والنقل البحري (٠٠٠ ١٠٠ دولار) والاتصالات (٩٠٠ ٢٦٨ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٨٥ دولار) وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات (٥٠٠ ١٩٩ دولار).

١٥٤ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٢، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١، في المقام الأول، إلى ازدياد الاحتياجات تحت بند العنصر العسكري، نتيجة زيادة بدل الإقامة اليومي من ٢٥٣ دولارا إلى ٢٩٥ دولارا في الأيام الستين الأولى ومن

١٩٠ دولارا إلى ٢٢٢ دولارا بعد ستين يوما، وتحت بند تكاليف الموظفين المدنيين نتيجة ارتفاع معامل تسوية مقر العمل بمقدار ٦٠,٥ مقارنة بـ ٤٤,٢ في عام ٢٠١١ والزيادة في التكاليف القياسية في الرواتب بالنسبة للموظفين الوطنيين. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات نتيجة خفض عد المراقبين المدنيين من ١٢ مراقبا إلى ١٠ مراقبين، وإجراء تسوية لنفقات غير متكررة تتعلق باقتناء سيارتين في عام ٢٠١١ وانخفاض تكاليف استئجار الطائرات ذات الأجنحة الثابتة نتيجة لتغير في العقد.

١٥٥ - ويرجع الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ أساسا إلى تأخر تناوب مستشار عسكري في عام ٢٠١٠، وتأخر نشر مدير مشروع في عام ٢٠١١؛ ويعود تخفيض الاحتياجات من الاستشاريين ومتطلبات السفر الخاصة بهم إلى انخفاض عدد الاجتماعات المتعلقة بالحدود البحرية حيث كان الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد استوفى ولايته بحلول نيسان/أبريل ٢٠١١، وانخفاض عدد اجتماعات لجنة المتابعة، فضلا عن تأخر نشر المراقبين المدنيين؛ ويعود انخفاض الاحتياجات تحت بند السفر الرسمي إلى انخفاض عدد اجتماعات لجنة المتابعة وترسيم الحدود البحرية؛ ويرجع انخفاض تكاليف استئجار الطائرات ذات الأجنحة الثابتة إلى تغير في العقد؛ ويرجع السبب في إلغاء الزيارات المخطط لها إلى أن الكاميرون ونيجيريا لم تصلا إلى اتفاقات بشأن الحد المائي.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٥٦ - أدار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منذ نوفمبر ٢٠٠٨، بموجب عقد مع الأمم المتحدة، مشروع بناء الأعمدة الحدودية باستخدام موارد من خارج الميزانية قدمتها الكاميرون، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والاتحاد الأوروبي. وقد شيد المكتب ما مجموعه ٣٧٨ أعمدة حدودية خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي الدورة السابعة والعشرين للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة التي عقدت في ياوندي يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١، قررت اللجنة إنهاء العقد مع المكتب.

١٥٧ - وفي عام ٢٠١٢، سيوضع هيكل إداري جديد يتيح للكاميرون ونيجيريا أن تمتلكا بقدر أكبر زمام ما تبقى من أعمال تشييد أعمدة إضافية بحد أقصى ١ ٠٥٦ عمودا حدوديا خلال عام ٢٠١٢.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون		
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الملاك الوظيفي المعتمد لعام ٢٠١١	–	–	–	–	٣	٦	–	–	**٩**	١	–	**١٠**	–	٢	–	**١٢**
الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٢	–	–	–	–	٣	٦	–	–	**٩**	١	–	**١٠**	–	٢	–	**١٢**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

١٥٨ - سيبقى مجموع الاحتياجات من الملاك الوظيفي اللازم لتوفير دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في عام ٢٠١٢ دون تغيير.

زاي - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

(٣ ١١٢ ٨٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٥٩ - اقترح الأمين العام إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في رسالته المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/279). ويرد رد رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/280).

١٦٠ - وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب نزاعات في آسيا الوسطى. ويسهم المركز في معالجة الأخطار المتعددة التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك الإرهاب الدولي والتطرف، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، من خلال تنفيذ اختصاصاته الوارد بيانها أدناه:

(أ) إقامة اتصالات مع حكومات المنطقة، وبناء على توافقها، مع الأطراف الأخرى المعنية بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على ارض الواقع وتحليلها؛

(ج) تزويد الأمين العام بآخر المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛

(د) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاياتها المحددة.

(هـ) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، ودعم الجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون وممثلو منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(و) البقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

١٦١ - وتستضيف حكومة تركمانستان المركز الذي يقع في عشق أباد، وتوفر مكانا مناسبا لعمله دون مقابل، بما في ذلك المرافق طوال مدة ولايته. وتقدم إدارة الشؤون السياسية إلى المركز التوجيه المتعلق بالسياسة العامة فيما يتصل بالأمور السياسية والمسائل الموضوعية، بما في ذلك ما يتصل بمسائل التفاعل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين، لتنفيذ ولاية البعثة. وينسجم برنامج عمل المركز مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن المقر، ويُنفذ بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني.

١٦٢ - وسوف تتمثل استراتيجية البعثة على مدى السنوات القليلة القادمة في دعم أطر التعاون في آسيا الوسطى وتطوير مبادرات مشتركة للتصدي للتحديات الإقليمية التي تواجه الأمن والاستقرار. وبعد الأحداث الدرامية في قيرغيزستان في ٢٠١٠ سيواصل المركز تنسيق مبادرات الأمم المتحدة ودعم عمليات بناء الحوار والعمل مع المنظمات الإقليمية لخلق ظروف مؤاتية للسلام الدائم والمصالحة والتنمية. ومن منظور يشمل آسيا الوسطى كلها، سوف يرصد المركز عوامل عدم الاستقرار الداخلية والخارجية التي تحمل في طياتها بذور النزاع ويقوم بتحليلها والإبلاغ عنها. وسوف يواصل بناء الدعم اللازم للمبادرات التي تتناول المشكلات البيئية ويمتد تأثيرها بشكل واضح إلى بحر الآرال، جنبا إلى جنب مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال. وسيواصل تشجيع الحوار بشأن تقاسم المياه بين دول آسيا الوسطى. ونظرا لإمكانية نشوب نزاعات مرتبطة بقضايا المياه والطاقة، سيعمل المركز على إطلاق آلية للإنذار المبكر بحالات النزاع المحتملة على الأنهار العابرة للحدود في منطقة آسيا الوسطى. وسيشكل التقدم في اتجاه إنشاء تلك الآلية معلما رئيسيا في عام ٢٠١٢.

ولتعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، سيقوم المركز بالتعاون مع دول آسيا الوسطى، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسوف ينظر أيضا في بناء أوجه التآزر لتحسين كفاءة جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال تعزيز التنسيق الإقليمي وتبادل المعلومات. وسيقوم المركز بممارسة القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية وتسهيل الترابط والاتساق في جهود الأمم المتحدة. ولضمان تحليل متكامل للحالة في المنطقة، ستظل البعثة على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وستدعم التعاون بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان بهدف المساهمة في الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار وسوف يشكل إنشاء آليات مستدامة في المنطقة للتصدي للتهديدات الأمنية، ومعالجة مسألة تقاسم المياه، وحالات الأزمات معايير لاستراتيجية الخروج الخاصة بالمركز.

التعاون مع الهيئات الأخرى

١٦٣ - يعمل المركز بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج متكامل للتنمية الوقائية في المنطقة وفي أعقاب الأحداث التي وقعت في قيرغيزستان في ٢٠١٠، حشد المركز الجهود الدولية وضمن الحصول على استجابة منسقة للأزمة على أرض الواقع جنبا إلى جنب مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان، وهو على اتصال وثيق بمكتب الأمين العام. وبالاشتراك مع وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، تم توفير الخبرات اللازمة لدعم عمليات بناء السلام والمساهمة في تقاسم السلطة وبناء الحوار والقضايا المتعلقة بالدستور وجهود المصالحة. وبالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للتحديات التي تواجهها آسيا الوسطى، يلعب المركز دورا تحفيزيا لا سيما من خلال تطوير مبادرات إقليمية بالاشتراك مع شركاء الأمم المتحدة. وفي مجال تيسير حلول مقبولة من جميع الأطراف لإدارة موارد المياه، على سبيل المثال، تعاون المركز مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري واللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصعيد الإقليمي لإيجاد أرضية مشتركة لكي تجري البلدان مشاورات بشأن القضايا المتصلة بالمياه ومن أجل دعم التعاون والنهج المطورة في مكافحة الإرهاب، فقد حظي المركز بمشاركة ما يزيد عن اثني عشر كيانا من الكيانات التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في ثلاثة اجتماعات للخبراء تهدف إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وبالإضافة إلى القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، يقوم المركز أيضا بتيسير تبادل المعلومات ومواءمة جهود الأمم المتحدة. وقد ظل المجلس على اتصال وثيق ببعثة الأمم

المتحدة لضمان تحليل متكامل للحالة في المنطقة وسوف يستمر في دعم استقرار الحالة في أفغانستان عن طريق تعزيز التعاون بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى في إطار البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا بقيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويدعم المركز من حيث الإدارة والخدمات اللوجستية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١١

١٦٤ - في عام ٢٠١١، واصل المركز الاضطلاع بدور محوري في الدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى وفي وضع مبادرات مشتركة للتصدي للتحديات الإقليمية المتعلقة بالأمن وتحقيق الاستقرار. ومن أجل تعزيز عمليات السلام في قيرغيزستان، اضطلع المركز بتنسيق مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى وضع استراتيجية لبناء السلام. بهدف دعم المصالحة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الذي نشب في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى المركز قيادة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتهيئة الظروف لإجراء انتخابات رئاسية سلمية وإقامة مؤسسات شرعية في قيرغيزستان. وما برح المركز يشجع على إجراء حوار بشأن قضايا المياه/الطاقة بين دول آسيا الوسطى وعلى حشد الدعم للمبادرات التي تعالج المشاكل البيئية وغيرها من المشاكل التي تؤثر على بحر الآرال، إلى جانب الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، بما في ذلك عقد حلقة عمل عن الإنذار المبكر بحالات النزاع المحتملة حول المياه العابرة للحدود في آسيا الوسطى. وتعاون المركز مع دول آسيا الوسطى، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة لتعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبعد قيام المركز بتيسير عقد سلسلة من اجتماعات الخبراء، سيشترك مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والاتحاد الأوروبي، في تنظيم اجتماع وزاري في عشق أباد لاعتماد خطة عمل بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وإضافة إلى القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، ييسر المركز تبادل المعلومات وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة. ويقيم اتصالا وثيقاً مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكفالة إجراء تقييم متكامل للحالة في المنطقة وقدم الدعم إلى عملية تحقيق الاستقرار الإقليمي بأن نظم مؤتمرا بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بهدف النهوض بالتعاون الاقتصادي بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان. وبوصول أول برامج عمل المركز إلى نهايته في عام ٢٠١١، تم وضع برنامج جديد، بالتشاور مع دول آسيا الوسطى، لتحديد التوجهات الاستراتيجية التي ستشكل الأساس لأنشطة المركز في دورة الأعوام الثلاثة الجديدة (٢٠١٢- ٢٠١٤).

وأجرى المركز أيضا مشاورات مع بلدان آسيا الوسطى ووكالات الأمم المتحدة بهدف تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر وإدارة المخاطر في المنطقة.

١٦٥ - وعيّنت اللجنة الاقتصادية لأوروبا موظف اتصال في عشق أباد، في مقر البعثة، لمدة عام واحد في إطار برنامج للزمالات تموله وزارة الخارجية الإيطالية. وشارك موظف الاتصال في تنظيم إحدى مناسبات برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى والتي شاركت فيها دول آسيا الوسطى وأفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، سيضطلع، بالتعاون مع البعثة، بإجراء بحث وتحليل للأسباب الجذرية للتراعات المحتملة في المجالين الاقتصادي والبيئي في المنطقة وتحديد الفرص المتاحة للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمركز وغيره من وكالات الأمم المتحدة للتصدي على نحو مشترك لهذه التحديات الإقليمية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٢

١٦٦ - سيقوم المركز انطلاقا من ولايته وبرنامج العمل الجديد الممتد لثلاث أعوام (٢٠١٢- ٢٠١٤)، بمساعدة بلدان آسيا الوسطي الخمسة على التصدي للتحديات المتعلقة بالأمن الإقليمي، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود، و، قضايا إدارة المياه التي لم تتم تسويتها، وعواقب الحالة في أفغانستان والعمليات الداخلية التي من المحتمل أن ينشب من جرائها التراع. وفي قيرغيزستان، سيواصل المركز تنسيق جهود الأمم المتحدة لتوطيد الاستقرار، وتعزيز سيادة القانون، وتشجيع التعايش السلمي بين مختلف الأعراق وتحقيق المصالحة. وسيضطلع المركز بتيسير التعاون والعمل المشترك بين بلدان آسيا الوسطى في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، وتعزيز دور آسيا الوسطى في تحقيق الاستقرار في أفغانستان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسيوفر المركز منبراً لمبادرات الحوار الاستراتيجي بشأن التحديات المتصلة بالأمن والاستقرار في المنطقة وذلك من خلال مؤسسات البحوث، والمنظمات الإقليمية والخبراء من آسيا الوسطى. وفيما يتعلق بمسألة إدارة الموارد الطبيعية المشتركة، سيسعى المركز إلى المضي قدما نحو إبرام اتفاق لتقاسم المياه في المنطقة عن طريق إجراء مشاورات سياسية منتظمة مع بلدان آسيا الوسطى، والقيام، بالاشتراك مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية، بتنظيم اجتماعات للخبراء تشمل ممثلين لآسيا الوسطى وتتناول مسألة إدارة المياه بمختلف جوانبها؛ والعمل مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال لتيسير التوصل إلى حلول دائمة. وتشمل النتائج المتوقع تحقيقها في عام ٢٠١٢ ما يلي: (أ) وضع خطة عمل مشتركة بين المركز ودول آسيا الوسطى تهدف إلى تنفيذ مبادرات مشتركة للتصدي للتحديات العابرة للحدود في عام ٢٠١٢؛ (ب) بدء تشغيل آلية للإنذار المبكر بالحالات المحتملة لنشوب نزاعات على

الأنهار العابرة للحدود في منطقة آسيا الوسطى. وسيواصل المركز بناء القدرات الوطنية لدول آسيا الوسطى في مجال التسوية السلمية للنزاعات والتصدي، عن طريق إتاحة فرص التدريب المحدد الهدف، للتحديات الإقليمية المشتركة.

١٦٧ - وترد أدناه الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في آسيا الوسطى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
تحسين التعاون الإقليمي فيما بين حكومات بلدان آسيا الوسطى الخمسة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) في مجالات مثل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، فضلا عن التحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية	اضطلاع حكومات آسيا الوسطى بمبادرات مشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة مقاييس الأداء عدد المبادرات المشتركة الرقم في عام ٢٠١٠: ٣ الرقم المقدر لعام ٢٠١١: ٣ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٢: ٢

النواتج

- إيفاد ٤ بعثات إلى بلدان المنطقة الخمسة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية والعمل المشترك من قبل دول آسيا الوسطى للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة
- إيفاد ٨ بعثات إلى قيرغيزستان لإجراء مشاورات مع قيادة البلد والمجتمع المدني لتوفير المساعي الحميدة، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتشجيع الحوار المشترك بين الجماعات العرقية، وتحقيق الاستقرار والمصالحة
- عقد مؤتمر إقليمي مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى
- عقد اجتماعين إقليميين للتشاور مع ممثلين عن آسيا الوسطى بشأن الاستخدام العادل لموارد المياه وإنشاء آلية دائمة لتقاسم المياه
- عقد مؤتمر بشأن فرص وآفاق التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان

- عقد مؤتمر إقليمي لمتابعة خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى مع مشاركة خبراء من آسيا الوسطى، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والوكالات والمنظمات الإقليمية
- تنفيذ برنامج تدريبي ييسيره المركز وينفذه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لفائدة المسؤولين الحكوميين في آسيا الوسطى وخبراء القانون الدولي وأدوات الدبلوماسية الوقائية
- تقديم المركز ٥ محاضرات عن الدبلوماسية الوقائية للطلبة في جامعات آسيا الوسطى وغيرها من المؤسسات العامة (مثل، أكاديمية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الكائنة في بيشكيك)
- تنظيم المركز حلقة دراسية مع مراكز الدراسات الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى، وفرادى الخبراء والمنظمات الإقليمية بشأن التحديات الراهنة في مجال الأمن الإقليمي ووسائل التصدي المشترك الممكنة
- عقد المركز اجتماع مع نواب وزراء الخارجية لدول آسيا الوسطى الخمس لتشجيع الحوار السياسي بشأن القضايا الخلافية ودعم الحلول المشتركة للتحديات المشتركة
- المشاركة في اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون؛ والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا؛ ورابطة الدول المستقلة؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي؛ والمؤتمر الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان؛ ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ والاتحاد الأوروبي
- إنشاء آلية لتبادل المعلومات بين المركز وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة لتعزيز التعاون في مجال منع نشوب النزاعات
- تقديم إحاطات إعلامية فصلية للصحفيين، وإصدار بيانات صحفية على نحو منتظم، ونشر آخر المستجدات أسبوعيا على الموقع الشبكي للمركز. وتقديم معلومات وإحاطات عن السياسة العامة شهريا إلى منظومة الأمم المتحدة، والشركاء الوطنيين، والإعلام

العوامل الخارجية

١٦٨ - يتوقع المركز أن يحقق هدفه شريطة أن تلتزم الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين بالدبلوماسية الوقائية والحوار وألا تنشأ أية حالات مزعزعة للاستقرار في المنطقة.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق ٢٠١١-٢٠١٢	
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق: وفورات (عجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٤ ٠٨٠,٨	٣ ٩٥٢,٥	١٢٨,٣	٢ ٠٥٤,٩	-	٢ ٠٦٢,٣	(٧,٤)
التكاليف التشغيلية	٢ ٢١٢,٢	١ ٩٨٥,٢	٢٢٧,٠	١ ٠٥٧,٩	٣٩,٧	١ ٠٧٠,٧	(١٢,٨)
المجموع	**٦ ٢٩٣,٠**	**٥ ٩٣٧,٧**	**٣٥٥,٣**	**٣ ١١٢,٨**	**٣٩,٧**	**٣ ١٣٣,٠**	**(٢٠,٢)**

١٦٩ - تغطي الاحتياجات من الموارد التي يبلغ صافي مجموعها ٨٠٠ ١١٢ ٣ دولار (إجماليه ٧٠٠ ٤٧٢ ٣ دولار) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار ٣٠ وظيفة (٩٠٠ ٠٥٤ ٢ دولار)، وتكاليف الخبراء الاستشاريين والخبراء (٧٠٠ ٤٢ دولار)، وسفر الموظفين (٨٠٠ ٢٦٤ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ١٧٧ دولار)، والنقل (٩٠٠ ٣٤ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٣٠٩ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٥٧ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ١٧١ دولار).

١٧٠ - ولا يشمل المبلغ المذكور تقديرات التكاليف البالغة ٠٠٠ ١٢٠ دولار لاستئجار الحيز المكتبي والمرافق المقدمة إلى المركز الإقليمي من جانب البلد المضيف دون تكلفة.

١٧١ - يتبين من نقصان الاحتياجات لعام ٢٠١١ أساسا انخفاض رتب ودرجات الموظفين المحليين المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٢ عن تلك المستخدمة في ميزانية عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بالنقصان في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، استخدم معدل منخفض لحساب رسوم خدمات الدعم تحت بند الموظفين الفنيين الوطنيين المعينين في المكاتب القطرية لعام ٢٠١٢. وتعوض هذا جزئيا الزيادة في الاحتياجات تحت بند السفر الإقليمي.

١٧٢ - ويعكس الرصيد الحر المتوقع في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ أساسا انخفاض مستويات رتب الموظفين الوطنيين وانخفاض الاحتياجات تحت بند رسوم خدمات الدعم من أجل أربعة من الموظفين الفنيين الوطنيين معينين في كل مكتب من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عما هو مدرج في الميزانية مما زاد أيضا من الرصيد الحر.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٧٣ - قدم الاتحاد الأوروبي والنرويج موارد مالية مجموعها ٠٠٠ ٧٥٠ دولار لدعم مشروع البعثة المتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، الذي تشترك في تنظيمه فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والاتحاد الأوروبي. وعُقدت في عام ٢٠١١ ثلاثة اجتماعات للخبراء من أجل الإسهام في إقرار خطة العمل الإقليمية بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى.

١٧٤ - وقدمت حكومة الولايات المتحدة موارد مالية قدرها مليون دولار لتمويل سلسلة من المبادرات في إطار المشروع المعنون ''آسيا الوسطى وأفغانستان: التعاون الإقليمي بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود''. ويهدف المشروع إلى تحديد ترتيبات مستدامة في مجال استخدام الطاقة والمياه. ومن المقرر تنظيم حلقات دراسية بشأن موضوعات معينة لبناء المعارف والقدرات لمواصلة المفاوضات في مجالات تتصل بعملية تقاسم المياه. وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد مشاورات على الصعيد الإقليمي لتحديد عناصر حلول دائمة وبناء زخم للالتزامات السياسية في إطار الترتيبات الإقليمية المتعلقة بالمياه.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الملاك الوظيفي المعتمد لعام ٢٠١١	–	١	–	–	١	٢	٢	–	**٦**	٢	–	**٨**	٤	١٨	–	**٣٠**
الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٢	–	١	–	–	١	٢	٢	–	**٦**	٢	–	**٨**	٤	١٨	–	**٣٠**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

١٧٥ - لم يقترح إدخال أي تعديلات على الاحتياجات من الموظفين لعام ٢٠١٢.

حاء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

(٨٠٠ ٤٥٥ ١٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٧٦ – أُنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي استجابة لقرار مجلس الأمن ١٩٥٨ (٢٠١٠). وفي عام ٢٠١٢، سيواصل المكتب تقديم الدعم إلى حكومة بوروندي في المجالات التالية:

(أ) تعزيز استقلال المؤسسات الوطنية الرئيسية وقدراتها وأطرها القانونية، لا سيما المؤسسات القضائية والبرلمانية، تماشيا مع المعايير والمبادئ الدولية؛

(ب) تشجيع الحوار وتيسيره بين الأطراف الفاعلة الوطنية وتقديم الدعم لآليات المشاركة على نطاق واسع في الحياة السياسية، لأغراض منها تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في بوروندي؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما عن طريق إنشاء آليات العدالة الانتقالية لتعزيز الوحدة الوطنية، وتحقيق العدالة وتشجيع المصالحة في مجتمع بوروندي، وتقديم دعم تنفيذي لعمل هذه الهيئات؛

(د) حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال، وكذلك قدرات المجتمع المدني الوطني؛

(هـ) كفالة التركيز في كافة الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالمالية العامة والقطاع الاقتصادي، وبخاصة ورقة استراتيجية الحد من الفقر المقبلة، على بناء السلام والنمو المنصف، وتلبية احتياجات السكان الأكثر ضعفا تحديدا، والدعوة إلى تعبئة الموارد لصالح بوروندي؛

(و) تقديم الدعم إلى بوروندي في رئاستها لجماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠١١ فضلا عن إسداء المشورة حسب الطلب، بشأن قضايا التكامل الإقليمية.

التوقعات

١٧٧ – سيواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في عام ٢٠١٢ العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠). وستقترح البعثة على مجلس الأمن أيضا نقاطا مرجعية وجداول زمنية تنظم تطورات الجهود التي تبذلها بوروندي من أجل توطيد السلام، وخروج

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في نهاية المطاف والانتقال على نحو فعال إلى مكتب الأمم المتحدة القطري.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٧٨ - يشكل فريق الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة هيئة التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة في بوروندي. ويجمع فريق الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة على صعيد واحد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي، والرقابة والقابلية للتشغيل البيني على نحو متسق. وأعد فريق الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة الوثيقة الاستراتيجية للمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتشمل هذه الوثيقة الاستراتيجية والرؤية المشتركة لأولويات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوطيد السلام استنادا إلى تحليل النزاعات السائدة والمزية النسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ويتولى نائب الممثل الخاص للأمين العام، بوصفه المنسق المقيم، المسؤولية عن استعراض التقدم المحرز مقارنة ببرامج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخمسة، وتقديم التوجيه لعناصر/وكالات الأمم المتحدة بشأن تحديات التنفيذ وتيسير التفاعل المتسق مع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة. ويرأس الممثل الخاص للأمين العام فريق إدارة الأمن، الذي يجتمع شهريا لكفالة التدفق المنتظم للمعلومات ولإجراء تقييمات للتهديدات الأمنية لجميع موظفي الأمم المتحدة في البلد والتدابير الملائمة للحد منها. ويستضيف الممثل الخاص أيضا ممثلي الاتحاد الأفريقي وغيرهم من الشركاء الثنائيين والمتعددين مرتين شهريا لمناقشة المصالح المشتركة ولتنسيق الدعم في العديد من المجالات الرئيسية.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١١

١٧٩ - في عام ٢٠١١، تحققت عدة أهداف رئيسية في ظل الدعم والمشاركة النشطين لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وجرى إحراز تقدم حثيث في تنفيذ المحاور الخمسة لإطار عمل الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الإنمائية، ويجري رصد البرمجة المشتركة عن كثب وتقييمها. واعتمدت لجنة بناء السلام التقرير الخامس والأخير للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في نيسان/أبريل ٢٠١١. وتم تحديد أولويات جديدة لبناء السلام للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وأُدمِجت تلك الأولويات ضمن الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر.

١٨٠ - واعتُمدت أيضا استراتيجية وطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، حيث وضعت معايير رئيسية للقيام بجهد حكومي شامل يرمي إلى تحسين الحوكمة على كل المستويات. وتم إنشاء مكتب أمين المظالم في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، وأصبح يعمل بشكل كامل.

١٨١ - وتمثَّل نجاح آخر في إعداد برنامج مشترك لإعادة إدماج الأشخاص المتضررين من النزاعات المطولة. وسيُموَّل هذا البرنامج جزئيا من صندوق بناء السلام. وسوف تستهدف جهود تعبئة الموارد شركاء آخرين للحصول على مساهماتهم في البرنامج، بما يتيح التنفيذ الفعلي في عام ٢٠١٢.

١٨٢ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرات المؤسسات الرئيسية في بوروندي من أجل تيسير رئاسة بوروندي لجماعة شرق أفريقيا، تم تنظيم اجتماعَي تخطيط مع المؤسسات التي تدعم بوروندي في الاضطلاع بهذا الدور، وأُجري تحليل للثغرات للوقوف على مواضع الحاجة إلى دعم إضافي، وتم التحديد الفعلي لمصادر الدعم، وذلك على نحو يقلل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود ويعظِّم الموارد المحدودة دعما لبوروندي في هذا الدور الهام.

١٨٣ - وأُحرز تقدم كبير في عام ٢٠١١ فيما يتعلق بالهياكل الرسمية للحكم الرشيد، وأنشأ فريق مكافحة الفساد ثمانية مكاتب إقليمية، وسيُنشأ مكتب إضافي في عام ٢٠١٢.

١٨٤ - وأُحرز تقدم كبير في التأهيل المهني لقوات الأمن في عام ٢٠١١. واعتمدت وزارة الأمن العام بيانا للسياسة العامة للأمن. وتجري عملية استعراض للدفاع الوطني، كما اعتُمد النص المتعلق بمساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة. وعُقدت اجتماعات عدة للمجموعة المعنية بالأمن للتنسيق بين جميع الأطراف المعنية في مجال إصلاح قطاع الأمن تحت قيادة حكومة بوروندي وهولندا. وجرى استعراض الصكوك القانونية لوزارة الأمن العام وشرطة بوروندي الوطنية، وهي الآن رهن الموافقة عليها.

١٨٥- وشهدت خطتا عمل إحراز تقدم كبير في هذا المجال. فقد ووفق على خطة عمل للمسائل الجنسانية للشرطة، وتلقى ٩٠ فردا من قوات الدفاع الوطني البوروندية وضباط الشرطة الوطنية (شرطة بوروندي الوطنية) التدريب في إطار تلك الخطة؛ كما اعتُمدت خطة عمل وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع السلاح. ووفر تسجيل ووسم أسلحة قوات الدفاع الوطني وشرطة بوروندي الوطنية زخما إضافيا لضبط تداول الأسلحة في صفوف القوات. وسوف يتم إنشاء أمانة لدعم مجلس الأمن الوطني.

١٨٦ - وتحقق تحسن فيما يتعلق بحقوق الإنسان شمل انخفاضا للانتهاكات بوجه عام. بيد أن عدد حالات الإعدام خارج نطاق القضاء يظل مرتفعا، وقد أنشئت لجنة لتقصي حقائق للتحقيق في تلك الحالات. ويظل يفاد عن وقوع حالات تعذيب، كما زادت حالات الاعتقال لأسباب تتعلق بحرية التعبير والتظاهرات العامة.

١٨٧ - وفي غضون ذلك، انتخبت الجمعية الوطنية أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وتجري حاليا مشاورات ترمي إلى وضع الإطار الوطني للحوار الاجتماعي.

وأنشئت أمانة مجلس الأمن الوطني، كما بدأ المجلس الوطني للاتصالات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عملهما بالفعل.

١٨٨ - ووُضِع تصور لخطة إدارية لمعالجة مسألة اكتظاظ السجون من قِبل الفريق المواضيعي المعني بالإصلاحيات والعدالة الجنائية، وتم تنفيذ الخطة. وجرى أيضا إصلاح أربع محاكم وسبعة سجون.

١٨٩ - وجرى رفع تقرير المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية رسميا إلى رئيس الجمهورية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وسوف يستمر توزيع التقرير على الصعيد الوطني. وإضافة إلى ذلك، تم تطوير وسائل أخرى لنشر نتائج التقرير، بما في ذلك ٢ ٠٠٠ منشور (بالفرنسية والكيروندية) وخمسة برامج إذاعية بالكيروندية، ومقالان صحفيان نُشرا في ٨ مطبوعات. واستمرت حملة التوعية بالعدالة الانتقالية على مدى عام ٢٠١١، وشملت حلقات عمل وبرامج إذاعية ومقالات صحفية ومنشورات إضافية.

١٩٠ - وبدأ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مشاورات تفصيلية وتقنية مع الحكومة بشأن الأساليب العملية الكفيلة بإنشاء آليات العدالة الانتقالية في بوروندي. ووضعت حكومة بوروندي جدولا زمنيا لتنفيذ آليات العدالة الانتقالية: لجنة الحقيقة والمصالحة كخطوة أولى في عام ٢٠١٢، ثم محكمة خاصة. واشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي مع الحكومة في تعريف أساليب المساعدة.

دعم البعثة

١٩١ - اختُتمت على مراحل ثلاث عملية التقليص التي كانت قد بدأت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث تقلص عدد الموظفين إلى المستوى المأذون به لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وهو ١٣٤ موظفا، في ١ تموز/يوليو ٢٠١١. والأهم في هذا الصدد هو أنه تم تقليص المساحة التي تشغلها البعثة والعلامات المشيرة إلى وجودها، من خلال إغلاق أربع قواعد لوجستية وإزالة ٨٠ في المائة من الشعارات من مركبات البعثة. واحتفظ المكتب بثلاثة مبانٍ ومواقع، تتمثل في المقر الرئيسي للبعثة المتكاملة ومكتبين إقليميين (جيتيغا وماكامبا)، بينما يدير برنامج الأغذية العالمي مكتب نغوزي. وتمت الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم جميع الخدمات ذات الصلة بإدارة المرافق، بما في ذلك صيانة ٢٦ مولدا كهربائيا من المولدات العاملة أو الاحتياطية المملوكة للأمم المتحدة والمُرَكَّبة في منطقة البعثة بكاملها و ٨٩ مركبة مملوكة للأمم المتحدة.

١٩٢ - وفي مجال الاتصالات، قلّصت البعثة محطة الاتصالات VSAT الموجودة في نغوزي، واحتفظت بـ ٨ من محطات الاتصالات الأرضية المحورية VSAT لتوفير خدمات الاتصالات

الهاتفية والفاكس والفيديو وإرسال البيانات، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، واستمرارية تصريف الأعمال، في جميع أنحاء منطقة البعثة. وأجريت أيضا عمليات دعم وصيانة لمحطات لعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو، وشبكة للتردد فوق العالي، وشبكة للترددات العالية (HF)، ومقسمات هاتفية، وأجهزة ضرورية لإرسال المعلومات بالموجات اللاسلكية.

١٩٣ - واستُهلت خدمات الأمم المتحدة الطبية المتكاملة في نيسان/أبريل ٢٠١١، حيث تجمع بين مستوصف الأمم المتحدة والعيادة الطبية التابعة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وتستمر الخدمات الطبية المتكاملة في صيانة عيادة من المستوى الأول المعزز في بوجمبورا ووحدة طبية متقدمة في جيتيغا يضمان فريقا طبيا واحدا موحدا. وتم توسيع المرفق في بوجمبورا لكي يضم عيادة أسنان، وتزويده بموظفين بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري. ويتم تقديم الخدمات الطبية لأفراد أسر موظفي الأمم المتحدة في بوجمبورا، حيث أصبح المرفق مركز عمل للموظفين المصحوبين بأسرهم اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١١.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

١٩٤ - لأغراض التخطيط، يُفترض أن ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لن تشهد تعديلات يُعتد بها. وفيما يلي الأولويات المحددة للمكتب في عام ٢٠١٢:

تعزيز الحوار السياسي الحقيقي والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

١٩٥ - سوف يكثّف مكتب الأمم المتحدة في بوروندي جهوده الرامية إلى إقامة آليات للحوار الاجتماعي والسياسي الحقيقي بين الحكومة وجميع الأطراف المعنية، وتعزيز آليات للحوار السياسي والاجتماعي والمصالحة الوطنية، بما في ذلك دعم اللجنة المقترحة للحقيقة والمصالحة. وسيعمل المكتب أيضا مع الحكومة من أجل كفالة إطار فعال لتنظيم وسائط الإعلام بغية كفالة الأداء الفعال لصحافة حرة. وسيدعم المكتب أيضا وضع مدونة وطنية للأخلاق، خاصة بمنظمات المجتمع المدني.

تعزيز استقلال وفعالية القضاء وحقوق الإنسان والإصلاحيات

١٩٦ - في مجال حقوق الإنسان والأنشطة المتصلة بالعدالة، سيدعم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الحكومة في تعزيز احترام حقوق الإنسان وتقوية إدارة واستقلال ومساءلة القضاء والبنية التحتية للإصلاحيات. وسيواصل المكتب جهوده الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لكفالة اعتماد نظام تخطيط تشاركي وحكم رشيد يركِّز على بناء السلام والنمو الاقتصادي

١٩٧ - سيدعم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وزارة الحكم الرشيد وفريق مكافحة الفساد ومحكمة مكافحة الفساد في التعجيل في بحث وتجهيز الدعاوى وتعزيز قدرات الحكومة والبرلمان. وسوف يعطي المكتب، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الأولوية لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تحسين إدارة المالية العامة والتنمية المستدامة، مع إيلاء عناية خاصة لبناء السلام. وسوف يستمر المكتب أيضا في تقديم الدعم لعملية اندماج بوروندي في جماعة شرق أفريقيا، وسيعمل عن كثب مع الحكومة من أجل كفالة استفادة بوروندي استفادة كاملة من مشاركتها في عمليات الاندماج الإقليمية ودون الإقليمية، مع تخفيف التأثيرات السلبية المحتملة لعملية الاندماج.

أولويات أخرى

١٩٨ - ستُركز أنشطة دعم البعثة خلال عام ٢٠١٢ على دعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبنيته التحتية. وقد انتهت الفترة الانتقالية في ١ تموز/يوليه ٢٠١١، وبقي ١٣٤ موظفا مدنيا لتنفيذ ولاية المكتب. وانتقلت إلى المكتب أغلبية المرافق والأصول التي كانت مملوكة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في جميع أنحاء منطقة البعثة. ووفقا لذلك، يلزم رصد اعتمادات في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢ لتغطية تكاليف عمليات التعديل والتجديد اللازمة لإعادة هذه المرافق إلى حالتها الأصلية، بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بتكييف تلك المرافق مع احتياجات مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

١٩٩ - ومن المقرر أن يبقى مقر البعثة في بوجمبورا. وستتولى البعثة، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، الإدارة المشتركة لمقر البعثة وثلاثة مكاتب إقليمية في جيتيغا ونغوزي وماكامبا. كما يُضاف إليها مكتب بوجمبورا الريفي المعني في المقام الأول بحقوق الإنسان، وهو يُدار انطلاقاً من مقر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوجمبورا. وفي ماكامبا، يتقاسم المكتب الجديد، بمعظمه، المباني نفسها مع وكالات وصناديق وبرامج أخرى عاملة في البلد، حيث من المقرر أن يتواصل في عام ٢٠١٢ ترشيد الترتيبات الأمنية والإدارية. وفي جيتيغا، يُعتزم إدارة جميع عمليات الفريق القطري ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي من موقع واحد. وفي نغوزي، نقل المكتب الجديد عملياته إلى مبنى مكتب برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠١١ لتحقيق قدر أكبر من الوفورات في إطار تكاليف الأمن والدعم.

احتياجات التشغيل والدعم

٢٠٠ - إضافة إلى كفالة التمويل الكافي للسفر والتدريب وبناء القدرات فيما يتصل بعمل البعثة، سيكون مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أيضا بحاجة للحصول على الخبرة التقنية من مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وأديس أبابا دعما لجهود التدريب وبناء القدرات في عدة مجالات ذات صلة بالأولويات المشار إليها أعلاه. وستنشأ الحاجة إلى مستشارين متخصصين في المجالات التقنية المتقدمة دعما للوزارات الحكومية عند الاقتضاء، وحسبما يتحدد من خلال تحليل الثغرات المتعلقة بأنشطة المساعدة التقنية القائمة المقدمة من الشركاء الآخرين الثنائيين ومتعددي الأطراف. وفي ضوء محدودية احتياجات الدعم الجوي، ستستمر البعثة في الاعتماد على الموارد المشتركة الآتية من بعثات حفظ السلام المجاورة ومن عنتيبي.

مبادرات الكفاءة، وأفضل الممارسات، وإعادة ترتيب أولويات استخدام الموارد

٢٠١ - ستواصل البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، مراجعة جميع ترتيبات تقاسم التكاليف، وتحديدا في مجالات الأمن والخدمات الطبية والإعلام، التي يتم وضعها كخدمات مشتركة.

٢٠٢ - وتختلف الصيغ المستخدمة لكل خدمة تبعا لاستعمالها من جانب مختلف الوكالات والصناديق والبرامج. بيد أن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يتوخى الاستفادة من التكاليف المنخفضة التي تستثمرها الدول الأعضاء في مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لضمان مواصلة تقديم مستوى الخدمة نفسه إلى مجمل أسرة الأمم المتحدة الموجودة في بوروندي. وتضمنت ميزانية عام ٢٠١١ تكاليف السنة الأولى من هذا البرنامج الذي يسهم فيه المكتب بالموظفين والموارد المادية لتسهيل نقل هذه المسؤوليات إلى الفريق القطري. وقد تم إعداد مذكرات تفاهم جديدة بشأن تقاسم تكاليف الخدمات المشتركة لكل مجال من مجالات الخدمة.

٢٠٣ - وفي مجال الخدمات الطبية، بدء العمل بنظام إرسال الفواتير بصورة مباشرة إلى مقدمي خدمات التأمين. وبحسب قدرة المستوصف على توليد إيرادات كافية في النصف الأول من عام ٢٠١٢، من المتوقع أن يكون مكتب الأمم المتحدة في بوروندي قادرا على تخفيض احتياجات الميزانية العادية المتعلقة بالخدمات الطبية للأمم المتحدة في عام ٢٠١٣. وبالنظر إلى ما يحيط بتلك العملية من عدم يقين، إضافة إلى التغيرات في الطلب على الخدمات الطبية في ضوء التغيير في نظام التعيين في مركز عمل للموظفين المصحوبين بأسرهم، الذي صار نافذا اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١١، فإن البعثة ليست بعد في وضع

يتيح لها تحديد ما إذا كانت مثل تلك الإيرادات ستكون كافية للسماح بتخفيض الميزانية الطبية. بيد أن الإحصائيات الكاملة ستتوفر مع أوائل عام ٢٠١٢، وهو ما سيتيح دخول الاقتراحات المتعلقة بتعديل ميزانية الخدمات الطبية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي حيز النفاذ في عام ٢٠١٣.

٢٠٤- ويُبذل كل جهد ممكن من أجل اقتسام مكاتب الأمم المتحدة في بوروندي حيز المكاتب نفسها، وهو ما يقلل التكاليف التشغيلية والأمنية ويزيد من التكامل والتعاون. وقد انتقلت اليونيسيف إلى المقر الرئيسي للبعثة المتكاملة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، منضمة بذلك إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتنظر كلٌ من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية في الانتقال إلى المقر الرئيسي للبعثة المتكاملة في عام ٢٠١٣.

٢٠٥ - وترد أدناه الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز التنمية والاستقرار المستدامين في بوروندي

العنصر ١: تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لكفالة اعتماد نظام تخطيط تشاركي وحكم رشيد يركز على بناء السلام والنمو الاقتصادي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) امتلاك المؤسسات الحكومية الهامة للقدرات اللازمة لكفالة وجود نظام تشاركي لتخطيط النمو الاقتصادي وتنسيقه، مع مراعاة تحديات بناء السلام	(أ) '١' عدد وثائق التخطيط الاستراتيجي الوطني الصادرة تحت قيادة حكومة بوروندي والمتضمنة لجوانب من بناء السلام والتنمية الاقتصادية مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١١: وثيقتا تخطيط الهدف لعام ٢٠١٢: ٤ وثائق تخطيط

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ عدد ونوع المؤسسات المشاركة في عمليات التخطيط الاستراتيجي الوطني (من المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية الشعبية)
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١١: ١٠ مؤسسات
	الهدف لعام ٢٠١٢: ١٥ مؤسسة

النواتج

- تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى الحكومة في عملية إعداد ورقة الجيل الثاني لاستراتيجية الحد من الفقر
- تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الحكومية الوطنية المكلفة بتنسيق المعونة من أجل إعداد التقرير السنوي عن المعونات التي تتلقاها بوروندي
- تقديم الدعم التقني والسياسي واللوجستي إلى الحكومة في إعداد وثيقة استراتيجية جديدة بشأن تعزيز السلام وما يتصل بذلك من برامج
- تقديم الدعم التقني والسياسي والمالي واللوجستي إلى الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة إدماج السكان المتضررين من الحرب (العائدون والمشردون داخليا والمسرحون)
- إعداد معايير ملائمة لمجلس الأمن بشأن الحكم الرشيد

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) اندماج بوروندي على نحو أفضل في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية	(ب) '١' ازدياد عدد التشريعات المتقيدة بتوجيهات جماعة شرق أفريقيا مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١١: ٥ الهدف لعام ٢٠١٢: ١٠ '٢' ازدياد عدد المبادرات/البرامج الإقليمية ودون الإقليمية التي استفادت منها بوروندي مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١١: مبادرتان الهدف لعام ٢٠١٢: ٤ مبادرات

النواتج

- تقديم الدعم التقني لإعداد ورقة سياسات عن تحديات وفرص التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتنظيم أربعة اجتماعات تشاورية بشأن مسائل التكامل الإقليمي بالتعاون مع جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
- إسداء المشورة التقنية والسياسية لوزارتي التكامل الإقليمي والعلاقات الخارجية
- تقديم الدعم المالي لتنظيم زيارتين متبادلتين بين بلدين عضوين في منظمات إقليمية أو دون إقليمية
- تقديم الدعم التقني والسياسي لإعداد دراسة دعماً لاندماج بوروندي في المنظمات الإقليمية
- وضع معايير مرجعية ملائمة في مجال التكامل الإقليمي لكي يسترشد بها مجلس الأمن الوطني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز الإدارة السليمة لجعل المؤسسات أكثر ديمقراطية وخضوعا للمساءلة	(ج) ’١‘ ازدياد عدد قضايا الاحتيال التي يرفعها فريق مكافحة الفساد إلى المحكمة مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ٢٥٠ قضية تقديرات عام ٢٠١١: ٣٠٠ قضية الهدف لعام ٢٠١٢: ٣٠٠ قضية ’٢‘ ازدياد عدد الأحكام العلنية التي تصدرها محكمة مكافحة الفساد مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ١٢ حكماً تقديرات عام ٢٠١١: ٢٠ حكماً الهدف لعام ٢٠١٢: ٢٥ حكماً ’٣‘ ارتفاع نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار في البلد (الحكومة، والجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ، ومجالس البلديات) مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ١٢ في المائة تقديرات عام ٢٠١١: ١٥ في المائة الهدف لعام ٢٠١٢: ١٨ في المائة ’٤‘ ارتفاع عدد النشرات الرسمية التي تصدر كل عام والتي تنشر بموجبها التشريعات والمراسيم وغيرها من القرارات الحكومية مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ٨ تقديرات عام ٢٠١١: ١٠ الهدف لعام ٢٠١٢: ١٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٥‘ ارتفاع عدد منظمات المجتمع المدني التي تشارك مشاركة فعلية كل عام في مراقبة أعمال الحكومة مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١١: ٥ منظمات الهدف لعام ٢٠١٢: ١٠ منظمات

النواتج

- تدريب ٢٠٠ صحفي على الإطار التنظيمي لوسائط الإعلام، منهم أعضاء في المجلس الوطني للإعلام، ومرصد الصحافة البوروندية، واتحاد الصحفيين البوروندين، ودار الصحافة، وجمعية المذيعين في إذاعة بوروندي
- تقديم الدعم التقني والمالي واللوجستي لإنشاء أمانة دائمة لمجلس الأمن الوطني
- تنظيم حلقتي عمل لكل مؤسسة بشأن بناء القدرات في إدارة المؤسسات المختارة (المجلس الوطني للحوار الاجتماعي، ومكتب أمين المظالم، واللجنة الوطنية للأمن، والمجلس الوطني للإعلام)
- تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي لتنظيم حلقات عمل عن مكافحة الفساد

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز الكفاءة المهنية لقوات الأمن (الشرطة والجيش والاستخبارات)	(د) ’١‘ اعتماد وثيقة عن مساهمة المجتمع في أعمال الشرطة مقاييس الأداء: عام ٢٠١٠: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١١: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٢: وثيقة واحدة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ وضع خطة أمن وطنية (ورقة سياسات عامة) تتمشى مع ما جاء في الكتاب الأبيض المتعلق بشؤون الدفاع
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١١: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١٢: خطة واحدة
	’٣‘ ازدياد عدد أفراد الشرطة والجيش ودائرة المخابرات الذين يتدربون على ممارسة أعمالهم بطريقة مهنية، ويتلقون تدريباً في مجالي حقوق الإنسان والعنف الجنساني
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٠: ٥٩٥ فرداً إضافياً
	تقديرات عام ٢٠١١: ٧٤٥ فرداً إضافياً
	الهدف لعام ٢٠١٢: ٦٠٠ فرد إضافي
	’٤‘ ازدياد عدد الأسلحة التي تُجمع أثناء عملية تسليم السكان المدنيين أسلحتهم طوعا
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١١: ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح
	الهدف لعام ٢٠١٢: ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح إضافية

النواتج

- تقديم الدعم التقني لوضع خطة الأمن الوطني (الشرطة والجيش ودائرة الاستخبارات الوطنية)
- تقديم الدعم التقني لمراجعة النصوص الدستورية المتعلقة بالمؤسسات الأمنية، بهدف مواءمتها مع المعايير الدولية المطبقة في مجال إدارة الشؤون الأمنية

- تدريب أفراد أجهزة الدفاع والأمن (الشرطة والجيش ودائرة الاستخبارات الوطنية) في مجال حقوق الإنسان
- تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بنزع السلاح ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة
- تقديم الدعم التقني لإطلاق الحملة الثانية لنزع السلاح
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتسجيل أسلحة الجيش والشرطة ووسمها (تسجيل ١٠٠ في المائة من أسلحة قوات الدفاع الوطني و٨٠ في المائة من أسلحة الشرطة الوطنية البوروندية؛ ووسم ٥٠ في المائة من اسلحة قوات الدفاع الوطني و٨٠ في المائة من أسلحة الشرطة الوطنية البوروندية)؛
- تقديم الدعم اللوجستي والسياسي إلى مكتب أمين المظالم

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسين الإشراف على أعمال الحكومة (من قبل البرلمان ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والمجلس الاقتصادي والاجتماعي البوروندي)	(هـ) '١' ارتفاع عدد الأسئلة الشفوية الموجهة إلى المسؤولين الحكوميين مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١١: ٥ أسئلة الهدف لعام ٢٠١٢: ١٢ سؤالاً '٢' انخفاض عدد الصحفيين المسجونين بسبب قضايا ترتبط بالسلوك غير الأخلاقي وانتهاكات حرية الصحافة مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: محاكمتان تقديرات عام ٢٠١١: محاكمة واحدة الهدف لعام ٢٠١٢: صفر '٣' انخفاض عدد حالات الاحتجاز المرتبطة بحرية الرأي والتظاهر مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ١٤ حالة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١١: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٢: صفر
	'٤' التقارير الفنية التي يعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي البوروندي ويحيلها إلى الحكومة والبرلمان
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١١: تقريران
	الهدف لعام٢٠١٢: تقريران

النواتج

- تقديم الدعم التقني لتدريب اللجان البرلمانية المتخصصة على أساليب الرقابة على أعمال الحكومة
- تدريب ٢٠٠ صحفي، بمن فيهم رؤساء وكالات الأنباء، على قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة وتعزيز حرية الصحافة
- تقديم الدعم التقني لصياغة وثيقة السياسة الوطنية للإعلام
- تقديم الدعم التقني لصياغة مشروع قانون إلغاء تجريم المخالفات الصحفية، وهو ما أدى إلى تقليص عدد الدعاوى المرفوعة فيها

تدريب خمسة من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي البوروندي ومدّهم بالدعم التقني والمالي لكي يقوموا بجولة دراسية في مؤسسات مماثلة

- وضع نقاط مرجعية ملائمة في مجال الرقابة البرلمانية لكي يسترشد بها مجلس الأمن الوطني

العنصر ٢: تشجيع الحوار الوطني الحقيقي والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على إدارة الشؤون المالية (ديوان المحاسبة والبرلمان وهيئة التفتيش العامة التابعة للدولة)	(و) '١' عدد الجلسات البرلمانية التي يمكن فيها لأعضاء الحكومة طرح أسئلة عن المسائل المالية أثناء جلسات الجمعية الوطنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٠: جلسة واحدة
	تقديرات عام ٢٠١١: ٤ جلسات
	الهدف لعام ٢٠١٢: ٤ جلسات
	'٢' ازدياد عدد التقارير التي تعدها وتنشرها هيئة التفتيش العامة التابعة للدولة والتي جرى تنفيذ التوصيات الواردة فيها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٠: ٣ تقارير
	تقديرات عام ٢٠١١: ٥ تقارير (المجموع)
	الهدف لعام ٢٠١٢: ٧ تقارير (المجموع)
	'٣' ارتفاع عدد التقارير التي يعدها ديوان المحاسبة وينشرها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٠: ٣ تقارير
	تقديرات عام ٢٠١١: ٥ تقارير
	الهدف لعام ٢٠١٢: ٨ تقارير (المجموع)

النواتج

- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتدريب ٦٠ عضواً من أعضاء البرلمان و ٢٥ موظفاً، على إدارة المالية العامة (المالية وقواعد السلوك)
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتدريب ١٠ موظفين في ديوان المحاسبة تدريباً متقدماً
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتدريب ٢٠ موظفاً من هيئة التفتيش العامة التابعة للدولة (تدريب متقدم)
- تقديم الدعم التقني الرقمي لتسجيل وحفظ وثائق هذه المؤسسات الثلاث (ديوان المحاسبة، والبرلمان، وهيئة التفتيش العامة التابعة للدولة)

- تقديم الدعم التقني للتدريب على تشغيل المعدات الرقمية
- وضع نقاط مرجعية ملائمة فيما يتعلق بالحوار السياسي من حيث الكم والكيف لكي يسترشد بها مجلس الأمن الوطني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ز) تحسين إدارة الشؤون العامة والمحاسبة بطريقة أكثر ديمقراطية (على الصعيدين الوطني والمحلي)	(ز) '١' عد جلسات الإحاطة التي ينظمها أصحاب المصلحة الوطنيون والموجهة للأعضاء المنتخبين على الصعيدين المحلي والوطني مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١١: ٤ جلسات الهدف لعام ٢٠١٢: ٤ جلسات

النواتج

- توفير الدعم التقني واللوجستي لجولتين دراسيتين لتبادل الخبرات بشان أفضل الممارسات نظمتها البعثة (ضمت الجولتان ٦ أعضاء في البرلمان و ٦ مسؤولين منتخبين محلياً)
- توفير الدعم التقني لتدريب ٣٤ مسؤولاً منتخباً و ٣٤ مديراً محلياً على إدارة الشؤون العامة والمحاسبة
- توفير الدعم التقني واللوجستي لتنظيم جلسات إحاطة على الصعيد المحلي، شاركت فيها البعثة
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتدريب البرلمانيات والنساء المنتخبات محلياً.

العوامل الخارجية

٢٠٦ - يتوقع تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة، شريطة ما يلي: (أ) ألا يتخلى المجتمع الدولي عن بوروندي وأن يقدم إليها الدعم السياسي والمالي اللازم لبناء قدراتها من أجل تنفيذ برامج الإصلاح والمبادرات ذات الأهمية الحاسمة لتوطيد السلام؛ (ب) أن تكون الحالة الأمنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مؤاتية بحيث يتمكن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي من تنفيذ ولايته؛ (ج) أن تؤدي المؤسسات وظيفتها بكفاءة وفعالية.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق لعامي ٢٠١١-٢٠١٢	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق: الوفورات (العجز)	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٧٣,٥	١٤٣,٢	٣٠,٣	**١٠٤,٠**	-	**١٧٣,٥**	(٦٩,٥)
تكاليف الأفراد المدنيين	١٣ ٤٨٨,٠	١٣ ٧٢٤,٣	(٢٣٦,٣)	**١٠ ٦٥٩,٤**	-	**١٣ ٤٨٨,٠**	(٢ ٨٢٨,٦)
التكاليف التشغيلية	٨ ٤٨٤,٣	٨ ٣٨٣,٨	١٠٠,٥	**٦ ٦٩٢,٤**	٥٠٦,٠	**٨ ٤٨٤,٣**	(١ ٧٩١,٩)
المجموع	**٢٢ ١٤٥,٨**	**٢٢ ٢٥١,٣**	**(١٠٥,٥)**	**١٧ ٤٥٥,٨**	**٥٠٦,٠**	**٢٢ ١٤٥,٨**	**(٤ ٦٩٠,٠)**

٢٠٧ - تبلغ احتياجات مكتب الأمم المتحدة في بوروندي من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ما يبلغ صافيه ٨٠٠ ٤٥٥ ١٧ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٩٤٢ ١٨ دولار)، وهو مبلغ يتعلق بالاحتياجات من الموارد اللازمة لمستشار عسكري واحد ومستشار واحد لشؤون الشرطة (٠٠٠ ١٠٤ دولار)، والمرتبات، والتكاليف العامة للموظفين، والبدلات المخصصة للموظفين الدوليين والوطنيين (٤٠٠ ٦٥٩ ١٠ دولار). وعلاوة على ذلك، سوف تغطي الموارد أيضاً احتياجات الخبراء الاستشاريين (١٠٠ ١٣٤ دولار)، والسفر الرسمي (١٠٠ ٦٥٨ دولار)، واحتياجات تشغيلية أخرى، من قبيل المرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ١٩٩ ٢ دولار)، والنقل (٥٠٠ ٥٤٨ دولار)، والاتصالات (٥٠٠ ٨٧٣ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٦١٤ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ٣٣٢ دولار)، وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات (١٠٠ ٣٣٢ دولار).

٢٠٨ - وتبلغ الاحتياجات الإضافية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مبلغ ١٠٠ ١٠٥ دولار، وتتعلق أساساً بالمبالغ المدفوعة لـ ٩٤ موظفاً انتهت خدمتهم لقاء أيام الإجازات المجمّعة، وسوف يعوض جزء منها عن طريق الوفورات المحققة تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم نظراً لإغلاق أربع قواعد لوجستية كانت تعمل تحت إشراف المكتب.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٠٩ - قامت البعثة بتعبئة أموال إضافية لدعم مبادرات حقوق الإنسان التي تقوم بها الحكومة، لا سيما من خلال صندوق بناء السلام. وفي عام ٢٠١١، حُوِّلت إلى الحكومة مساهمة قدمها صندوق بناء السلام إلى اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، عقب النجاح في إنشاء عملية إنشاء اللجنة. وتستفيد البعثة أيضاً في عملها في مجال حقوق الإنسان من الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال التعاون التقني، إذ أتاحت هذه الموارد تمويل العديد من الأنشطة المنفذة في مجال حقوق الإنسان مثل الدورات التدريبية والحلقات الدراسية.

٢١٠ - وفي عام ٢٠١١ أيضاً، جمع المكتب ٩,٢ ملايين دولار قدمها صندوق بناء السلام لدعم استمرار عملية إعادة الإدماج المستدام للسكان المتضررين من النزاع في بوروندي. وسوف تستمر جهود تعبئة الموارد في عام ٢٠١٢ لسد فجوة التمويل التي تناهز ٩,٦ ملايين دولار، بغية إكمال تنفيذ البرنامج خلال عام ٢٠١٣. وسوف يدعم هذا التمويل ما تقوم به البعثة من عمل في مجال يتسم بأهمية بالغة، وهو إعادة إدماج من حملوا السلاح من المحاربين السابقين في المجتمع البوروندي.

٢١١ - وأنشأت البعثة صناديق لتنسيق جمع الأموال التي تقدمها الجهات المانحة (صناديق تجميع التبرعات) لصالح المبادرات المنفذة في ميدان العدالة الانتقالية والمجالات الأخرى، اقتداءً بالممارسة الفضلى المتمثلة في إنشاء صندوق لتجميع التبرعات المقدمة من الجهات المانحة في إطار انتخابات عام ٢٠١٠. وأتاح ذلك تجميع الموارد المحدودة وتنسيق النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي في المجالات المواضيعية الرئيسية. وهناك مشروع آخر لتجميع التبرعات (٠٦٠ ٨٧٥ ٤٢ دولار في عام ٢٠١١) يدعم تعزيز القدرات الوطنية لبوروندي لكفالة فعالية المعونة، ويكفل تنفيذ الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر واستحداث برنامج فعال للرصد والتقييم. وسوف يجري التماس التبرع بأموال إضافية لهذا البرنامج في عام ٢٠١٢.

٢١٢ - وتتيح هذه الأموال الخارجة عن الميزانية دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها البعثة في المجالات الثلاثة ذات الأولوية المبينة أعلاه.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	–	١	١	١	٣	١٥	١٠	–	**٣١**	٢٨	–	**٥٩**	١٦	٥٣	٦	**١٣٤**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	–	١	١	١	٣	١٥	١٠	–	**٣١**	٢٨	–	**٥٩**	١٦	٥٣	٦	**١٣٤**
التغييرات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٢١٣ - لا توجد أي تغييرات مقترحة على مستوى ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠١١.

طاء - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٩ ٢٠٦ ٥٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢١٤ - اتسم الوضع السائد في جنوب لبنان بعد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي في أيار/مايو ٢٠٠٠، بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي وباحتمال استمرار النزاع بين إسرائيل ولبنان. وأنشأ الأمين العام مكتب ممثله الشخصي لجنوب لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٠ من أجل تقديم الدعم للجهود الدولية المبذولة للحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وسع الأمين العام نطاق ولاية المكتب لتشمل تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة السياسية في لبنان، ومواصلة ولايته في الوقت نفسه، من حيث توفير السلام والأمن في جنوب لبنان.

٢١٥ - وأدى النزاع بين لبنان وإسرائيل في تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى مواجهة لبنان لمزيد من التحديات السياسية والمالية والإنمائية والاجتماعية - الاقتصادية. وأثناء النزاع، عمل مكتب الممثل الشخصي بالتعاون الوثيق مع حكومة لبنان والأحزاب السياسية اللبنانية المعنية والمجتمع الدولي من أجل وضع إطار سياسي لإنهاء أعمال القتال، وتهيئة بيئة ما بعد النزاع على نحو يساعد على استمرار وقف الأعمال القتالية، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف. ولما كان تزايد أنشطة الأمم المتحدة في لبنان منذ عام ٢٠٠٦ يتطلب المزيد من

التنسيق الداخلي، وسعيا إلى تعزيز قدرة المنظمة على تقديم دعم منسق وفعال في جميع جوانب النطاق العريض لخبرتها، عين الأمين العام منسقا خاصا في عام ٢٠٠٧.

٢١٦ - والمنسق الخاص هو كبير موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). فهو يتولى تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة لبنان ومجتمع المانحين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية بما يتماشى مع الأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان، مع التركيز بشكل خاص على إعادة الإعمار والتنمية والإصلاح. ويقدم مكتب المنسق الخاص التوجيه السياسي لكل من فريق الأمم المتحدة القطري وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ويقيم علاقات عمل مؤسسية وثيقة وينشئ آليات تتسم بطابع منهجي تتيح إجراء مشاورات منتظمة، وتقاسم المعلومات، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بين الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها المنظمة. والمنسق الخاص يعمل أيضا بوصفه ممثلا للأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان.

٢١٧ - ويؤدي المنسق الخاص بوصفه ممثل الأمين العام لدى الفريق الأساسي للممثلين الدبلوماسيين للبلدان التي تدعم التنمية المالية والاجتماعية - الاقتصادية للبنان، دورا مهما في الدعوة إلى استمرار المساعدة الدولية التي تقدمها الجهات المانحة إلى لبنان. أما نائب المنسق الخاص، وهو أيضاً منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، فهو مسؤول عن التخطيط لجهود الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية وتنسيقها في لبنان. ولا تتضمن اختصاصات نائب المنسق الخاص للبنان، التي جرى تحديدها بالتفاوض بين إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق عمليات التنمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحكاماً تنص على اضطلاعه بمهام منسق للشؤون الإنسانية. ويحتفظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لنفسه بحق تعيين منسق الشؤون الإنسانية في حالة حدوث طارئ. ومن المرجح جداً حينها أن يتولى هذا المنصب نائب المنسق الخاص/المنسق المقيم.

٢١٨ - ولا تزال الحالة السياسية المضطربة في لبنان تتطلب من مكتب المنسق الخاص بذل مساع حميدة وتقديم الدعم السياسي، فضلا عن الدعم من جانب الأمم المتحدة بصفة عامة. ولا تزال الحاجة ماسة إلى استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة للجهود اللبنانية والدولية المبذولة لتسوية الخلافات السياسية بالطرق السلمية. وسيظل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تقدمه الأمم المتحدة ضروريا أيضا للعمل مع لبنان وإسرائيل والدول الرئيسية في المنطقة من أجل الانتقال من حالة وقف الأعمال القتالية السائدة في جنوب لبنان نحو وقف لإطلاق النار أكثر استدامة، وإلى اتفاق للهدنة في نهاية المطاف يُتوخى أن يحقق الاستقرار والأمن الدائمين في جنوب لبنان.

٢١٩ - وسيكون وقف تحليقات الطائرات الإسرائيلية، وتسوية مسألة مزارع شبعا، وبسط سيطرة لبنان بالكامل على حدود البلد، وإيجاد الحل الكامل لمسألة الجماعات المسلحة في لبنان مؤشرا على توافر بيئة سياسية يمكن فيها تخفيض الوجود السياسي للأمم المتحدة. وسوف يتسنى النظر في نهاية المطاف في إجراء تقليص تدريجي للبعثة السياسية عندما يثبت أن الجهات الفاعلة المحلية قادرة على تسوية خلافاتها من خلال عملية سياسية تقوم حصرا على الحوار والتوافق عن طريق مؤسسات الدولة، وأنها لم تعد بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة.

التعاون مع الهيئات الأخرى

٢٢٠ - زاد مكتب المنسق الخاص من تواتر وعمق تفاعله مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في البلد لكفالة تنسيق وفعالية الدعم المقدَّم إلى لبنان. وأتاح هذا التفاعل تحسين مستوى تبادل المعلومات وتنسيق السياسات. وتمَّ ذلك إلى حد كبير، من خلال اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري الذي يضم اليونيفيل، وإن لم يقتصر على تلك الاجتماعات.

٢٢١ - ويبذل المكتب جهوداً من أجل تنفيذ قرار الأمين العام بشأن التكامل، يُذكر منها: (أ) وضع رؤية مشتركة للأهداف الاستراتيجية؛ (ب) التخطيط المتوائم أو المتكامل بشكل وثيق؛ (ج) مجموعة من النتائج المتفق عليها؛ (د) إنشاء آليات للرصد والتقييم. وبالإضافة إلى تنسيق أنشطة الأمم المتحدة توخياً لتحقيق أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أنشأ مكتب المنسق الخاص أيضاً، في عام ٢٠٠٩، أربعة أفرقة عاملة خاصة لوضع إطار للسياسة العامة وخطة عمل بشأن حقوق الإنسان، والانتخابات والحوكمة، وحالة الفلسطينيين في لبنان، وإدارة الحدود. وواصلت فرقة العمل المتكاملة المعنية بلبنان في المقر عقد اجتماعات منتظمة، بمشاركة مكتب المنسق الخاص وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تبادل المعلومات وتخطيط الأنشطة المشتركة ووضع استراتيجيات للعمل المشترك. وفي هذا السياق، أيَّد فريق الأمم المتحدة القطري وفرقة العمل المتكاملة المعنية بلبنان في المقر إطاراً استراتيجياً متكاملاً للبنان.

٢٢٢ - وأقام المكتب كذلك علاقة عمل وثيقة مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار تعزيز التقدم الاجتماعي - الاقتصادي في لبنان، وكذلك في أعقاب نزاع تموز/يوليه ٢٠٠٦، بشأن المسائل المتعلقة بإعادة البناء وإعادة التأهيل والإصلاح في هذا البلد. ويكفل نائب المنسق الخاص الانسجام العام بين هذه الجهود عبر الاضطلاع بدور مزدوج كمنسق مقيم.

٢٢٣ - ويُسهم المنسق الخاص، بالتنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، في تقارير الأمين العام المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)،

ويعمل بطريقة وثيقة أيضاً مع إدارة الشؤون السياسية لإنتاج ورقات تحليلية ومذكرات إحاطة ونقاط حوار لاجتماعات الأمين العام مع محاوريه بشأن الحالة في لبنان وبشأن مسائل محددة تتصل بولاية المكتب. ويقيم المنسق الخاص حوارا متواصلا مع وكيلَي الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام بشأن جميع المسائل السياسية والتنظيمية الرئيسية المتعلقة بلبنان. وتقدم إدارةُ الدعم الميداني الدعم الإداري واللوجستي لمكتب المنسق الخاص. ويستفيد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان من وجود وكالات/بعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ويتلقى الدعم بوجه خاص من اليونيفيل بموجب مذكرة تفاهم، في مجالات المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات. ومنذ عام ٢٠٠٩، يتولّى مكتب المنسق الخاص مسؤولية جميع أنشطة الموارد البشرية التي كانت اليونيفيل تضطلع بها. وقد نُقلت جميع ملفات الموظفين إلى مكتب المنسق الخاص وبدأ موظفو الموارد البشرية في المكتب بتأدية جميع المهام المتصلة بالموارد البشرية. غير أن اليونيفيل تقدم المساعدة والمشورة للمكتب أحياناً في مسائل السياسة العامة للموارد البشرية. وتقدم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة الدعم للمكتب أيضاً، على غرار البرنامج الإنمائي في مجال خدمات المعلومات الأمنية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال الخدمات الطبية. وتقدم الأونروا خدمات الصيانة الروتينية للمركبات الرسمية لمكتب المنسق الخاص.

معلومات الأداء لعام ٢٠١١

٢٢٤ - في عام ٢٠١١، أُحرز تقدم نحو تحقيق الإنجازات المتوقعة الثلاثة جميعها. وواصل المنسق الخاص التأكيد على أهمية إبداء الطرفين كليهما التزاماً قوياً بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي ظل يُنفذ بشكل جيد منذ اعتماده في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١١، سُجلت ستة إجراءات دبلوماسية بين لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ومن المتوقع أن يستمر عقد هذه الاجتماعات بانتظام خلال الفترة المتبقية من السنة. وواصل المنسق الخاص الدعوة جهاراً وبقوة للحصول على التمويل اللازم من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المستمرة، وإعادة تأهيل المخيمات الفلسطينية، وتنفيذ برنامج مؤتمر باريس الثالث للإصلاح، وكلها عمليات تواصلت طوال عام ٢٠١١. واستمر مكتب المنسق الخاص، في عام ٢٠١١، في تعزيز تعاونه مع المجتمع الدولي لمعالجة مسائل مختلفة، علماً أنه يعمل منذ عام ٢٠٠٩ على تكثيف جهوده التنسيقية مع الجهات المانحة: فلقد شارك المكتب في ثمانية اجتماعات تنسيقية للجهات المانحة في عام ٢٠١١، وأمسك بزمام المبادرة في عقد وترؤس اثنين منها. ومن المقرر أن تتواصل هذه الجهود خلال الفترة المتبقية من السنة.

٢٢٥ - وسُجلت زيادة طفيفة في المظاهرات ذات الدوافع السياسية والإخلال بالنظام العام في عام ٢٠١١، وهي مرتبطة بالأحداث التي أدت إلى انهيار حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء سعد الحريري في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ونُفذ عدد أقل مما كان متوقعاً من التوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية، ويُعزى ذلك في جانب منه إلى التأخيرات التي واجهتها الحكومة في تحديد استراتيجية لحدود لبنان. ورغم النداءات المتكررة التي وجهها المنسق الخاص من أجل الاحترام الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم يتحقق القضاء التام على الانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق ومظاهر الأسلحة غير المرخص بها في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من نهر الليطاني. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُحرز أي تقدم في المجالات التالية: (أ) القضاء على انتهاكات الخط الأزرق جواً وبحراً وبراً؛ (ب) إنشاء آلية بمشاركة الطرفين لتحديد حالة مزارع شبعا والتفاوض بشأنها؛ (ج) نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان بحيث لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في هذا البلد إلا في أيدي الدولة اللبنانية. ويبذل مكتب المنسق الخاص قصارى جهده للتأثير على سلوك الأطراف المعنية بهذه المجالات.

٢٢٦ - وفي حين يواصل مكتب المنسق الخاص السعي للوصول إلى نتيجة سلمية وتفاوضية للمسائل المحلية والجوانب الإقليمية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ما زال كثير من العوامل ذات الصلة خارجاً عن سيطرته. وتشمل هذه العوامل التطورات الإقليمية التي تؤثر على الحالة الداخلية في لبنان، ومواقف الأطراف والحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٢

٢٢٧ - ستسمح الظروف الأمنية بمتابعة عمليات مكتب المنسق الخاص. وعلى الصعيد الإقليمي، ورغم الامتثال لجوانب عدة من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل التنفيذ الكامل للقرار، بحيث يتسنَّى للبنان وإسرائيل الانتقال من الحالة الراهنة المتمثلة في وقف الأعمال القتالية إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى حلٍّ طويل الأجل. ويبقى لبنان جزءاً من منطقة لن تنفك تواجه عدداً من التحديات السلمية والأمنية غير المحسومة، التي تترك أثرا مباشرا على الحالة في البلد. وعلى الصعيد الداخلي، ينبغي مواصلة تقديم الدعم لمتابعة الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية.

٢٢٨ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لعام ٢٠١١.

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين النتائج الإنمائية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) استمرار الحوار السياسي بين الأحزاب اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية	(أ) '١' واصلت الحكومة عقد اجتماعات منتظمة بمشاركة جميع الطوائف الرئيسية مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ٦٤ اجتماعاً العدد المقدَّر لعام ٢٠١١: ٣٢ اجتماعاً العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ٦٠ اجتماعا '٢' عدم وقوع اغتيالات موجَّهة بدوافع سياسية مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: اغتيال واحد العدد المقدَّر لعام ٢٠١١: صفر العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: صفر '٣' عدم تنظيم مظاهرات ذات دوافع سياسية تُخل بالنظام العام مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: صفر العدد المقدَّر لعام ٢٠١١: ٤ العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: صفر

النواتج

- إرسال تقارير يومية عن الحالة إلى المقر للإفادة عن الاجتماعات مع القادة الرئيسيين للأحزاب السياسية والزعماء الدينيين في لبنان بشأن المسائل المرتبطة بمساعي الأمين العام الحميدة
- إصدار ٧٠ بياناً عاماً للتأكيد على أهمية الحوار السياسي وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

- إحاطات أسبوعية موجهة إلى السلك الدبلوماسي وسائر المبعوثين بشأن الحالة السياسية/الأمنية في لبنان وخطة إعادة البناء/التنمية للبنان
- الإسهام بمدخلات في الإحاطات الشهرية المقدَّمة إلى مجلس الأمن
- عقد اجتماعات شهرية للتنسيق مع مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومع المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) احترام وقف الأعمال القتالية في جنوب لبنان واتخاذ خطوات ملموسة نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)	(ب) ’١‘ وضع حد للانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق جواً وبحراً وبراً مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ٣ ١٠٧ العدد المقدَّر لعام ٢٠١١: ١ ٨٧٥ العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: صفر ’٢‘ إنشاء آلية بمشاركة الطرفين لتحديد حالة مسألة مزارع شبعا والتفاوض بشأنها مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: صفر الأداء المقدَّر لعام ٢٠١١: آلية واحدة الأداء المستهدف لعام ٢٠١٢: آلية واحدة ’٣‘ زيادة النسبة المئوية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية من أجل تعزيز نظام الحدود مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ٤٠ في المائة النسبة المقدَّرة لعام ٢٠١١: ٥٠ في المائة النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٢: ٧٠ في المائة

النواتج

- الإبلاغ شهرياً عن الإجراءات الدبلوماسية المتخذة بين لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- إصدار بيانات عامة نصف شهرية لتشجيع الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإدانة الانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق
- عقد اجتماعات أسبوعية مع اليونيفيل لتنسيق السياسة العامة وتبادل المعلومات
- القيام، شهرياً، بإطلاق مبادرات دبلوماسية وقائية مشتركة مع اليونيفيل تشمل الطرفين
- عقد اجتماعات شهرية مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومسألة مزارع شبعا؛
- عقد اجتماعات شهرية متعددة الأطراف بشأن مسائل الحدود وإجراء مناقشات مع المحاورين اللبنانيين الرئيسيين بشأن مسائل إدارة الحدود
- تقديم ٣ تقارير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) استجابة منسقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة البناء والتنفيذ التدريجي لبرنامج الإصلاح (مؤتمر باريس الثالث)	(ج) '١' زيادة عدد القوانين والأنظمة الصادرة من أجل تنفيذ برنامج مؤتمر باريس الثالث للإصلاح مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ٣ العدد المقدَّر لعام ٢٠١١: ٢ العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ٣ '٢' زيادة عدد الاجتماعات التنسيقية بين الجهات المانحة مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ١٥ العدد المقدَّر لعام ٢٠١١: ١٨ العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ٢٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ زيادة النسبة المئوية للاجئين الوافدين من مخيم نهر البارد العائدين للعيش في مساكن أعيد بناؤها في المخيم مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: صفر النسبة المقدَّرة لعام ٢٠١١: ٦ في المائة النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٢: ٢٣ في المائة
	’٤‘ زيادة تواتر الاجتماعات التنسيقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: ٦٤ اجتماعاً العدد المقدَّر لعام ٢٠١١: ٨٦ اجتماعاً العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ٨٦ اجتماعاً

النواتج

- القيام، كل أسبوعين، بعقد اجتماعات لفريق الأمم المتحدة القطري وفريق السياسات، واجتماعات تنسيقية على مستوى العمل بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
- عقد اجتماعات أسبوعية على المستوى الوزاري بين المنسق الخاص لشؤون لبنان/نائب المنسق الخاص والمحاورين الحكوميين الرئيسيين لتيسير تنفيذ برنامج الحكومة الإصلاحي وتنسيق الأنشطة في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة البناء
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة البناء، في إطار الدعوة إلى مواصلة تعاون المانحين وتنسيق البرامج والأنشطة
- القيام مرتين في السنة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة الصليب الأحمر الدولية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحكومة لبنان، بالتخطيط للطوارئ توخياً لمواجهة حالات الطوارئ
- عقد اجتماعات تنسيقية شهرية لإعادة بناء مخيم نهر البارد

العوامل الخارجية

٢٢٩ - ستتحقق الأهداف المحددة على افتراض ألا تؤثر الحالة السياسية الداخلية أو الحالة الأمنية العامة أو التطورات الإقليمية سلباً على الاستقرار في لبنان وعلى طول الخط الأزرق.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق ٢٠١١-٢٠١٢	
فئة الإنفاق	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق: وفورات (عجز)	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد المدنيين	١٢ ٦٨٠,٥	١٢ ٤٤٤,٤	٢٣٦,١	٦ ٩٥٩,٢	-	٦ ٨١٠,٢	١٤٩,٠
التكاليف التشغيلية	٤ ٧٥١,٦	٤ ٨٠٨,٠	(٥٦,٤)	٢ ٢٤٧,٣	٣٩٢,٧	٢ ٢٨٤,٠	(٣٦,٧)
الاحتياجات الكلية	١٧ ٤٣٢,١	١٧ ٢٥٢,٤	١٧٩,٧	٩ ٢٠٦,٥	٣٩٢,٧	٩ ٠٩٤,٢	١١٢,٣

٢٣٠ - تقدَّر الاحتياجات من الموارد لمكتب المنسق الخاص للأمين العام في لبنان، في عام ٢٠١٢، بمبلغ صافيه ٥٠٠ ٢٠٦ ٩ دولار (إجماليه ٠٠٠ ٣٩٩ ١٠ دولار) لتغطية تكاليف استمرار ٨٣ وظيفة، بما يشمل المنسق الخاص برتبة وكيل الأمين العام، ونائب المنسق الخاص برتبة الأمين العام المساعد (٢٠٠ ٩٥٩ ٦ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، يغطي المبلغ تكاليف الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٦٨ دولار)، وسفر الموظفين (٢٠٠ ٢٢٣ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٩٨٩ دولار)، والنقل البري (٧٠٠ ٣٤٩ دولار)، والاتصالات (٩٠٠ ٣١١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ١١٤ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ١٧ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ١٧٣ دولار).

٢٣١ - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام ٢٠١٢ إلى ما يلي: (أ) التغييرات في المرتَّبات والتكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين على أساس جداول المرتَّبات المنقحة في لبنان؛ (ب) استبدال مركبة مدرَّعة للمنسق الخاص؛ (ج) تطبيق آخر تسوية لمقر العمل فيما يتعلق بالموظفين الدوليين. ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئياً انخفاض في التكاليف التشغيلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرافق والهياكل الأساسية.

٢٣٢ - ويُعزى الرصيد الحر المتوقع في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، أساساً، إلى معدلات الشواغر الفعلية للموظفين الدوليين التي تتجاوز ما هو مدرج في الميزانية لعام ٢٠١١

(فالنسبة الفعلية بلغت ١٠ في المائة، مقابل نسبة صفر في المائة في الميزانية) وارتفاع معدلات الشواغر للموظفين الوطنيين عما هو مدرج في الميزانية لعام ٢٠١١ (فالنسبة الفعلية بلغت ٢٨ في المائة مقابل ٥ في المائة في الميزانية)، وتقابل ذلك جزئياً زيادة في بند السفر في مهام رسمية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٣٣ - لا توجد لدى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص أي موارد خارجة عن الميزانية، وبالتالي، لم يُرصد أي اعتماد تحت بند الاحتياجات الخارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٢.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ فئة خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	١	١	–	١	٣	٤	٢	١	١٣	٧	٢	٢٢	٣	٥٨	–	٨٣
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	١	١	–	١	٣	٤	٢	١	١٣	٧	٢	٢٢	٣	٥٨	–	٨٣
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٢٣٤- يقدَّر أن تظل احتياجات مكتب المنسق الخاص من الموظفين في نفس المستوى في عام ٢٠١٢.

ياء - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

(٤ ٤٢٤ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٣٥ - أبلغ الأمين العام أعضاء مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، باعتزامه إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة معني بوسط أفريقيا في ليبرفيل، غابون. وبناءً على دعوة من السلطات الغابونية، أجرى فريق تابع للأمم المتحدة زيارة إلى ليبرفيل في شباط/فبراير ٢٠١٠ لبدء المناقشات المتعلقة بالاحتياجات الإدارية واللوجستية لإنشاء المكتب. وفي وقت لاحق، رحَّب أعضاء مجلس الأمن في الرسالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠ (S/2010/457)، الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس

الأمن، باقتراح الأمين العام إنشاء المكتب لفترة أولية مدتها سنتان، وقرروا استعراض ولايته بعد مرور ١٨ شهراً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قادت إدارة الشؤون السياسية بعثة تخطيط مشتركة بين الإدارات إلى ليبرفيل من أجل تقييم وتخطيط الاحتياجات التقنية والأساسية لبدء عمل المكتب. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١١، افتتح وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بصورة رسمية. وتولّى الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، رئيس المكتب، مهامه رسمياً في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١.

٢٣٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، حوَّل الأمين العام مهام السكرتارية التي كانت تضطلع بها أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا القائم في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح إلى إدارة الشؤون السياسية ليضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

٢٣٧ - وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، طلب رئيس مجلس الأمن إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، عن طريق بيان صحفي، القيام في جملة أمور، وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وتيسير التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بمواجهة التهديد الذي يشكِّله جيش الرب للمقاومة.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٣٨ - عقد الممثل الخاص للأمين العام، في إطار مهامه، اجتماعات مع السلطات الغابونية وقام بزيارة لتشاد، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال المناقشات التي أجراها مع مختلف السلطات والشركاء الدبلوماسيين وأعضاء أسرة الأمم المتحدة في هذه البلدان، شملت بعض القضايا الرئيسية التي أثيرت مسألة القرصنة في خليج غينيا، والجريمة عبر الحدود الوطنية، وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتوظيف الشباب، وحقوق الإنسان، والقضايا الإنسانية، فضلا عن مسألة وجود الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش الرب للمقاومة.

٢٣٩ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا بشكل وثيق مع البعثات السياسية وعمليات حفظ السلام الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١١

٢٤٠ - حضرالممثل الخاص للأمين العام مؤتمر القمة السابع عشر للاتحاد الأفريقي المعقود في مالابو في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١. واستهل أنشطته بعقد اجتماعات مع السلطات الغابونية، والقيام بزيارات تعريفية إلى تشاد، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن بين القضايا الرئيسية التي أثيرت مسألة القرصنة في خليج غينيا، والجريمة عبر الحدود الوطنية، وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتوظيف الشباب، وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، فضلا عن وجود الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش الرب للمقاومة.

٢٤١ - وعلاوة على ذلك، قام الممثل الخاص، تنفيذا للولاية الواردة في البيان الصحفي الصادر عن رئيس مجلس الأمن، بزيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٩ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١١، للقيام، في جملة أمور، بتبادل وجهات النظر مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص، ومع غيره من أصحاب المصلحة المعنيين، لتنسيق جهود الأمم المتحدة مع الشركاء الآخرين في التصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة. وشملت أنشطة المتابعة المحددة في المناقشات الحاجة إلى تحديد القضايا العابرة للحدود التي تؤثر على المنطقة، بما فيها أنشطة مبورورو وجيش الرب للمقاومة، ووضع استراتيجية للتفاعل مع المنطقة، والحاجة لإنشاء آلية للتنسيق تابعة للأمم المتحدة معنية بمسألة جيش الرب للمقاومة.

٢٤٢ - وعلاوة على ذلك، قام الممثل الخاص بزيارة للاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠١١، تشاور خلالها مع المسؤولين المعنيين في تلك الكيانات، وكذلك مع ممثلي وفد الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. وخلال هذه الاجتماعات، ناقش الممثل الخاص مع محاوريه مبادرة الاتحاد الأفريقي والإجراءات المعنية بالتعامل مع تهديد جيش الرب للمقاومة، فضلا عن مساهمات مختلف أصحاب المصلحة ومواقفهم ورؤيتهم حول كيفية معالجة هذه المسألة. وتقرر أن يبقى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا على اتصال وثيق لمتابعة مبادرات الاتحاد الأفريقي بشأن جيش الرب للمقاومة من أجل ضمان التنسيق الفعال للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والشركاء المعنيين وأصحاب المصلحة الآخرين في التصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة. ولتقييم الوضع في البلدان المتأثرة بأنشطة جيش الرب للمقاومة، ولتبادل المعلومات عن الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات، يعتزم مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا عقد اجتماع مع الممثل الخاص والمنسقين المقيمين

في البلدان المتأثرة، أي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وجنوب السودان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، من أجل وضع استراتيجيات معنية بالنهج والإجراءات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بتنسيق مختلف الجهود لمعالجة القضايا الأمنية العابرة للحدود في أفريقيا الوسطى، بما في ذلك تهديد جيش الرب للمقاومة.

٢٤٣ - وعقد مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا أولى مشاوراته غير الرسمية مع مجلس الأمن في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ لإطلاع المجلس على التقدم المحرز، لا سيما منذ وصول الممثل الخاص في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، والشروع في وضع الترتيبات الضرورية لبدء عمل المكتب. وأعرب المجلس في بيانه الصحفي بعد المشاورات غير الرسمية، في جملة أمور، عن دعمه للنهج المرتكز على النتائج الذي اعتمده المكتب عند بدء تنفيذ ولايته. وسيقدم المكتب أول تقرير رسمي إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٢

٢٤٤ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في عام ٢٠١٢ بذل جهوده موجها الاهتمام نحو الأولويات التالية:

(أ) تعزيز القدرة على الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات والقيام بجهود الوساطة في المنطقة دون الإقليمية من خلال الوساطة والمساعي الحميدة لدعم الجهود ذات الصلة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة دون الإقليمية؛ وعقد اجتماعات منتظمة مع أصحاب المصلحة في المنطقة دون الإقليمية لتعزيز التعاون وضمان علاقات التآزر؛ وتنفيذ مبادرات مشتركة بين المكتب والمنظمات دون الإقليمية؛ وتقديم الدعم لعمل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وكذلك تيسير إعادة تنشيط مجالات العمل الموضوعية للجنة؛ والتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

(ب) تعزيز الوعي بقضايا انعدام الأمن عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) تعزيز الروابط مع بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها وأفرقتها القطرية في المنطقة دون الإقليمية لتسهيل تبادل المعلومات والتنسيق من أجل اتباع نهج متكامل ومتسق.

٢٤٥ - ودعما للأولويات أعلاه، سيعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على ما يلي:

(أ) مواصلة جهوده دعما لبناء قدرات المنظمات دون الإقليمية، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية ذات الصلة، وذلك في مجالات الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة وبناء السلام؛

(ب) تقديم الدعم للجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي للتصدي لقضايا انعدام الأمن البحري في خليج غينيا ولزيادة الوعي بالتحديات والتهديدات ذات الصلة في المنطقة دون الإقليمية من أجل وضع استراتيجيات متكاملة لمواجهتها، بالاستفادة من التقدم المحرز في عام ٢٠١١؛

(ج) عقد اجتماعات وحلقات عمل منتظمة ومشتركة بين البعثات لتسهيل التماسك والتآزر، ووضع ورقات تحليلية مشتركة بشأن الاتجاهات والتهديدات المستجدة للسلام والأمن. وسيشمل ذلك إقامة مركز تنسيق لتبادل المعلومات والتنسيق بشأن وجود جيش الرب للمقاومة في المنطقة دون الإقليمية.

٢٤٦ - ويرد أدناه بيان بهدف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

هدف المنظمة: تعزيز السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية ككل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وغيرها من أصحاب المصلحة الإقليميين، على الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة في المنطقة دون الإقليمية	(أ) عدد مبادرات الوساطة ومنع نشوب النزاعات التي تضطلع بها الجهات الإقليمية الفاعلة مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: لا ينطبق العدد المقدر لعام ٢٠١١: ٣ العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤

النواتج

- بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة والبعثات التيسيرية نيابة عن الأمين العام للتعامل مع حالات الأزمات والأخطار العابرة للحدود وغيرها من الأخطار الناشئة، حسب الحاجة
- عقد اجتماع مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين لمناقشة أولوياتهم وأنشطتهم في مجال تعزيز السلام والاستقرار، وتعزيز تعاون مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع هذه الآليات لتوطيد علاقات التآزر

- وضع خطة عمل مشتركة بين المكتب والمنظمات والآليات دون الإقليمية لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وتحويلها وبناء السلام
- تنظيم حلقة عمل دون إقليمية بشأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وزيادة الوعي بالمسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) زيادة وعي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين بقضايا انعدام الأمن عبر الحدود	(ب) عدد المبادرات دون الإقليمية لمعالجة انعدام الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: لا ينطبق العدد المقدر لعام ٢٠١١: ٢ العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ٢

النواتج

- إنجاز دراسة أو تقرير عن انعدام الأمن عبر الحدود في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية لأصحاب المصلحة الإقليميين من أجل زيادة الوعي بالتحديات والتهديدات على الصعيد دون الإقليمي
- عقد اجتماع وزاري على الصعيد دون الإقليمي مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بشأن القرصنة في خليج غينيا، وذلك لاستكشاف نهج متسقة لقضايا الأمن عبر الحدود

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز الروابط بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها وأفرقتها القطرية في المنطقة دون الإقليمية	(ج) عدد المبادرات المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة في مجالات الأمن الإقليمي والانتخابات والمساعدة الانسانية مقاييس الأداء عام ٢٠١٠: لا ينطبق العدد المقدر لعام ٢٠١١: لا ينطبق العدد المستهدف لعام ٢٠١٢: ٤

النواتج

- عقد اجتماعين للتنسيق مع مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة بما في ذلك إجراء مناقشات بشأن الجهود الرامية للتصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة

العوامل الخارجية

٢٤٧ - سيتم تحقيق الهدف على افتراض ما يلي: (أ) ألاَّ ينشب نزاع جديد أو أزمة جديدة من شأن أيٍ منهما أن يؤثر على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو للمنطقة دون الإقليمية ككل، أو أن يحول الانتباه فيما يتعلق بالأولويات؛ (ب) أن يُظْهِر رؤساء الدول والحكومات في وسط أفريقيا إرادتهم السياسية من أجل توفير الرؤية والوسائل اللازمين لجعل آليات السلام والأمن الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك مجلس السلام والأمن وآلية الإنذار المبكر التابعان لها، نافذة وسارية المفعول.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢			تحليل الفرق ٢٠١١-٢٠١٢	
أوجه الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق، (الوفورات العجز)	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٧٧٩,٦	١ ٤٧٩,٨	٢٩٩,٨	٢ ٨٩٣,٠	-	١ ٧٧٩,٦	١ ١١٣,٤	
التكاليف التشغيلية	١ ٧٢٥,٦	٢ ١٢٦,٩	(٤٠١,٣)	١ ٥٣١,٠	-	١ ٧٢٥,٦	(١٩٤,٦)	
المجموع	**٣ ٥٠٥,٢**	**٣ ٦٠٦,٧**	**(١٠١,٥)**	**٤ ٤٢٤,٠**	**-**	**٣ ٥٠٥,٢**	**٩١٨,٨**	

٢٤٨ - تبلغ احتياجات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مبلغا صافيه ٠٠٠ ٤٢٤ ٤ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٨٨٢ ٤ دولار)، كما هو مبين في الجدول أعلاه، بما يعكس زيادة صافية تبلغ ٩٠٠ ٩١٨ دولار أو ٢٦,٢ في المائة. وستغطي الموارد المقترحة تكاليف الموظفين المدنيين، بما فيها تكاليف استمرار ٢٦ وظيفة وإنشاء وظيفة إضافية واحدة (٠٠٠ ٨٩٣ ٢ دولار)؛ والتكاليف التشغيلية، التي تشمل سفر الموظفين (٠٠٠ ٤٦٧ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ١٨٦ دولار)، وصيانة شبكة اتصالات البعثة (٣٠٠ ٤٥٣

دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٧٦ دولار)، وغيرها من الخدمات واللوازم والمعدات (٧٠٠ ٥٣ دولار).

٢٤٩ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام ٢٠١٢، بمبلغ ٨٠٠ ٩١٨ دولار، أساسا إلى الموارد الإضافية المطلوبة لما يلي: (أ) الموظفون الدوليون نتيجة لتطبيق معدل شغور أدنى في عام ٢٠١٢ (١٥ في المائة مقارنة بـ ٥٠ في المائة في عام ٢٠١١)؛ (ب) السفر الرسمي لتقديم الدعم لاجتماعات الممثل الخاص في المنطقة وتنفيذا للطلب الذي وجهه مجلس الأمن في بيانه الصحفي المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١ لتسهيل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وهيئات إقليمية أخرى بشأن المسائل المتصلة بمواجهة تهديد جيش الرب للمقاومة وغيره من تهديدات الأمن عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية؛ (ج) الموظفون الوطنيون نظرا لاقتراح إنشاء وظيفة لموظف وطني واحد في مكتب دعم رئيس البعثة ولتطبيق معدل شغور أدنى (١٠ في المائة مقارنة بـ ٥٠ في المائة في عام ٢٠١١). ويقابل هذه الزيادات جزئيا انخفاض في الاحتياجات في بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى نتيجة للانخفاض في تكاليف الشحن المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٢. وقد تم شحن المعدات واللوازم لبدء البعثة في عام ٢٠١١، وبالتالي فقد تقلص الاحتياج لهذا النوع من النفقات في عام ٢٠١٢.

٢٥٠ - أما الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، فيعزى أساسا لتأخر توظيف الموظفين الدوليين باعتبار أن عام ٢٠١١ كان عاما لبدء البعثة؛ وهو ما يقابله جزئيا تكاليف تشغيلية غير متوقعة تعود في المقام الأول إلى الحاجة إلى تجديد ٣ فيلات للمكاتب في منطقة البعثة للسماح بتلبية الاحتياجات الأمنية الدنيا.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٥١ - بعد إنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، قرر الأمين العام، في أيار/مايو ٢٠١١، نقل مهام السكرتارية التي كانت تضطلع بها أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من مكتب شؤون نزع السلاح إلى إدارة الشؤون السياسية. وبالتالي، سينفذ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا هذه المهام من خلال الميزانية العادية والصندوق الاستئماني للّجنة الاستشارية الدائمة.

٢٥٢ - ويتوقع أن يجري العديد من بلدان منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية انتخابات في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وباعتبار أن الانتخابات غالبا ما تكون فترات هشة من الناحيتين السياسية والاجتماعية، يتوقع أن يسهم المكتب في الجهود الإقليمية لمنع تطور أي منازعات انتخابية إلى أوضاع يشوبها عدم الاستقرار والعنف بصورة عامة. وتعد مسألة الأسلحة الصغيرة مصدرا خطيرا آخر لانعدام الأمن بالنسبة للدول الأعضاء في مؤتمر قمة

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد تستدعي توصية الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الاستشارية الدائمة إنشاء وحدة للأسلحة الصغيرة داخل أمانة مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دعما من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للجهود التي تبذلها تلك الدول. وعلاوة على ذلك، قد تتطلب الحاجة إلى تعزيز قدرة لجنة خليج غينيا لمكافحة القرصنة البحرية وأعمال انعدام الأمن الأخرى دعما من المكتب لمساعدة أصحاب المصلحة المعنيين بتلك الجهود. وفي هذه المجالات جميعها، يتوقع أن ينظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا عددا من حلقات العمل لزيادة الوعي وللمساعدة على وضع إطار إقليمي للتصدي لتهديدات الأمن المتزايدة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وفي خليج غينيا. ولأنه لم يتم رصد أي اعتمادات في الميزانية لهذه الأنشطة، فسوف يحتاج المكتب إلى جمع أموال خارج الميزانية لتلبية هذه الاحتياجات في عام ٢٠١٢.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	موظف	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	١	–	–	١	٣	٣	٤	–	**١٢**	٧	–	**١٩**	١	٦	–	**٢٦**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	١	–	–	١	٣	٣	٤	–	**١٢**	٧	–	**١٩**	٢	٦	–	**٢٧**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**١**	–	–	**١**

٢٥٣ - ويشتمل ملاك الموظفين التكميلي المقترح لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على ٢٧ وظيفة (١٩ موظفا دوليا و ٨ موظفين وطنيين)، ويرأسه ممثل خاص للأمين العام برتبة وكيل الأمين العام.

٢٥٤ - ويقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف وطني في مكتب رئيس دعم البعثة للعمل مع إدارة الدعم الميداني في مركز الخدمات العالمية في برينديزي، وذلك لمساعدة المكتب على القيام بأنشطة المشتريات الخاصة بالبعثة.